



تجديد الهيمنة الأمريكيّة

بشير عبد الفتّاح



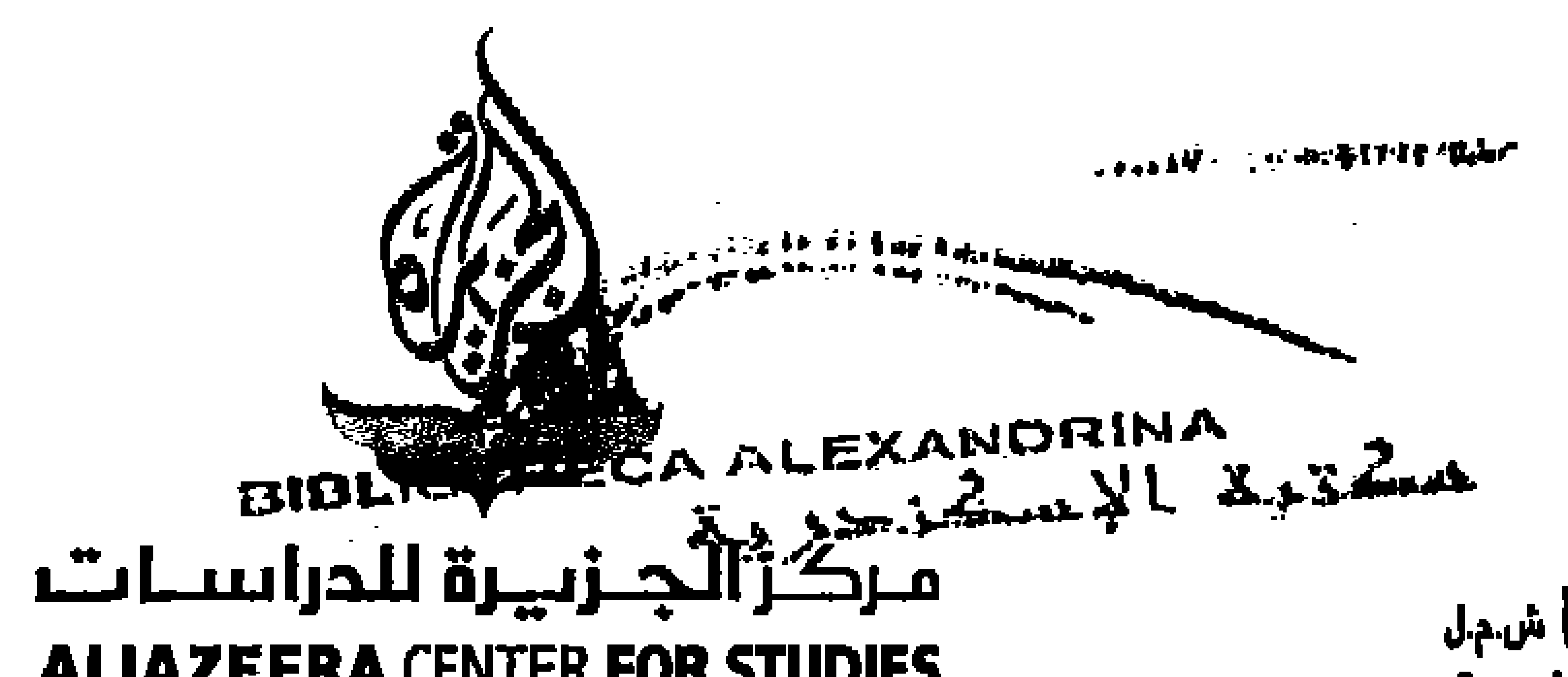
إهـــــداء ٢٠١٢
مركز الجزيرة للدراسات
قـــطر

تجديد
الهيمنة الأمريكيّة

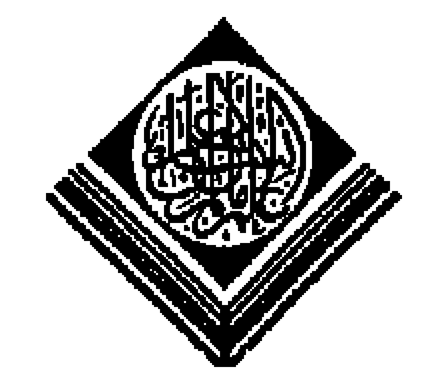
سلسلة أوراق الجزيرة رقم 18

تجديد الهيمنة الأمريكيّة

بشير عبد الفتّاح



مـركـز الجـزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-614-01-0089-3



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول: أزمة الهيمنة الأمريكيّة 9

المبحث الأوّل: استياء أمريكي داخلي.. 9

المبحث الثّاني: أحداث سبتمبر 2001 10

المبحث الثّالث: إخفاق التّدخّل العسكري في الخارج............................. 12

المبحث الرّابع: اهتزاز الحلم الأمريكي.. 13

المبحث الخامس: تراجع الرّيادة العلميّة 14

المبحث السّادس: ارتباك اقتصادي 15

المبحث السّابع: إدارة بوش والهيمنة غير الرّشيدة 18

الفصل الثاني: تجديد الهيمنة الأمريكيّة 23

المبحث الأوّل: ترشيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي 23

المبحث الثّاني: إعادة الاعتبار للقوّة النّاعمة...................................... 28

المبحث الثّالث: ترويض القوى الدّوليّة الصّاعدة بدلا من استعدائها 42

المبحث الرّابع: البحث عن الهيمنة الرّضائيّة.................................... 53

المبحث الخامس: انتخاب أوباما وتجديد الأمل 61

المبحث السّادس: إنهاء الاعتماد الأمريكي على النّفط الأجنبي 67

المبحث السّابع: المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للعالم الخارجي................ 69

المبحث الثّامن: إغلاق سجن غوانتانامو... 71

المبحث التّاسع: الاعتماد على "السّياسة الذّكيّة"................................ 72

المبحث العاشر: إدراك "أوباما" لأهمّيّة استعادة الهيمنة الأمريكيّة............ 73

المبحث الحادي عشر: "أوباما" وتضارب التّكتيكات.............................. 87

خاتمة 93

مُقَدِّمَة

تحاول تلك الصّفحات تسليط الضّوء على مساعي الأمريكيّين لتجديد هيمنة بلادهم على العالم من خلال إبراز جهودهم في التّعاطي النّاجع، قدر المستطاع، مع التّحدّيات التي تواجه هذه الهيمنة، سواء تلك التي حاصرت القوّة الصّلبة أو الخشنة المتمثّلة في التّفوّق العسكري الأمريكي الكاسح على نحو ما بدا جليّا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001، مرورا بإخفاقها العسكري في كلّ من أفغانستان والعراق من بعد ذلك، أوالتّحدّيات المتمثّلة في تراجع تأثير قوّة أمريكا النّاعمة أو الرّخوة أو الذّكيّة التي تتجسّد في التّفوّق الاقتصادي والتّكنولوجي والحضور الثّقافي الطّاغي على مستوى العالم، في ظلّ تنامي السّخط الدّولي على السّياسات الأمريكيّة وتآكل الشّغف العالمي لتبنّي القيم الأمريكيّة والانغماس في الحلم الأمريكي، وهو التراجع الذي تكلّل بالأزمة الاقتصاديّة الأمريكيّة العالميّة، في الوقت الذي تعاظم فيه اقتصاد دول عديدة وتضاعف معدّل تطوّرها العلمي والتّكنولوجي.

هذا إلى جانب استعراض الوسائل والمشاريع والطّروحات التي تبلورها وتتبنّاها دوائر أمنيّة وسياسيّة أمريكيّة من أجل ترميم الهيمنة الأمريكيّة وإعادة تفعيلها. كما تسعى هذه الصّفحات أيضا إلى الوقوف على مصير تلك الهيمنة في ظلّ تشابك وجهات نظر عديدة

وتراشـــق طروحات متنوّعة حول ذلك المصير، وما يمكن أن يضطلع بـــه أفول عهد الجمهوريّين بزعامة "بوش" الابن وعودة الدّيمقراطيّين بقيادة "باراك أوباما"، من دور مهمّ في تحديد ملامحه.

بشير عبد الفتّاح

القاهرة

فبراير/شباط 2010

الفصل الأول

أزمة الهيمنة الأمريكيّة

إذا كانت مساعي الأمريكيّين للهيمنة تعود إلى حرب الاستقلال الأمريكي في القرن الثّامن عشر، فإنّها قد مرّت بمراحل صعود وهبوط متناوبة، لعلّ أبرزها ما تجلّى في حقبة إدارة الرّئيس "بوش" الابن خلال الفترة من عام 2001 وحتّى عام 2008، وذلك على أكثر من صعيد. الأمر الذي أفضى إلى حدوث سخط محلّي وعالمي على تلك الهيمنة تمخّض بدوره عن جنوح قوى أو دول أو حتّى كيانات دون مستوى الدّول كالمنظّمات المدنيّة غير الحكوميّة أو بعض الجماعات المسلّحة لرفض تلك المساعي الأمريكيّة نحو الهيمنة بل والتّصدّي لها وتحدّيها قدر الإمكان.

المبحث الأوّل: استياء أمريكي داخلي

لم تقتصر الرّغبة في التّحدّي أو رفض سياسات الهيمنة الأمريكيّة على القوى الكبرى أو الدّول الأخرى والتّنظيمات المدنيّة والجماعات المسلّحة فقط، ولكنّهما امتدّا ليطالا قطاعات شعبيّة واسعة داخل الدّولة الأمريكيّة ذاتها، حيث برز منذ انتهاء الحرب الأهليّة الأمريكيّة تيّار قويّ ينادي بكبح جماح الرّغبة الأمريكيّة في الهيمنة والسّيطرة على العالم، والتّراجع عن التّدخّل في شؤون الدّول الأخرى أو شنّ

الحروب ضدّها إن سعيا لدمقرطتها أو توخّيا لتحقيق مصالح استراتيجيّة أمــريكيّة علــيا. وهو الاتّجاه الذي تطوّر إلى المطالبة بالانعزال عن العالم الخارجي، فيما عرف باتّجاه الانعزاليّين أو Isolatists[1].

وثمّــة من يرى داخل الولايات المتّحدة هذه الأيّام، من بين تيّار الانعــزاليّين، أنّ نــــزوع الولايات المتّحدة المستمرّ نحو الهيمنة على العالم وسعيها المحموم لبسط سلطانها عليه، وإصرارها على التّدخّل في شؤون دوله وشنّ الحملات العسكريّة ضدّ المارقين والمعارضين لتلك الــتّوجّهات الأمــريكيّة، إنّمــا يشكّل ضغوطا هائلة على الولايات المــتّحدة وشعبها على نحو قد يضرّ بمصالحها المستقبليّة، لا سيّما وأنّ تلـــك الضّغوط تتضمّن بين ثناياها أعباء اقتصاديّة وسياسيّة وأخلاقيّة يمكـــن أن تثقل كاهل تلك الدّولة وترهق شعبها[2]. كما أنّ تدخّل أمــريكا في شــؤون العــالم بذريعة نشر الدّيمقراطية وحماية حقوق الإنـــسان، إنّما يسيء إلى سمعة الولايات المتّحدة ويشوّه صورها أمام شــعبها وأمام العالم أجمع، لأنّه يتنافى والدّور العالمي الخيري والمهمّة الإنـــسانيّة السّامية التي أخذت الولايات المتّحدة على عاتقها تنفيذها باعتــبارها القــوّة العالميّة القائدة لهذا العالم، فيما يعرف بـــ "الهيمنة الــرّحيمة" أو السّيطرة المفيدة التي تحقّق استقرار العالم وتضمن أمن شعوبه من خلال فكرة "الاستقرار بالهيمنة"، التي طالما روّج لها بعض منظّري الهيمنة الأمريكيّة لتوفير المبرّر الأخلاقي للهيمنة على العالم[3].

المبحث الثّاني: أحداث سبتمبر 2001

لعـــلّ أبرز ماتشي به أحداث سبتمبر 2001 على صعيد تراجع الهيمـــنة الأمــريكيّة على العالم، هو إماطتها اللّثام عن العوار الأمني والاختـــراق الاســـتخباراتي اللّـــذين ينخـــران جسد الإمبراطوريّة

الأمريكيّة، ذلك أنّ كلّ أسباب القوّة الأمريكيّة، بما فيها أجهزة الأمن والاستخبارات الفائقة الكفاءة قد عجزت عن التّنبّؤ بمثل هذه الأحداث أو الحيلولة دون وقوعها، كما أنّ مثل هذه الاعتداءات إنما تعكس في جوهرها زوال هيبة القطب الأمريكي العالمي المهيمن، ليس فقط في تصوّر دول متمرّدة كإيران، كوريا الشمالية أو دول أمريكا اللاّتينيّة أو غيرها، ولكن أيضا بالنّسبة إلى فاعلين دوليّين جدد دون مستوى الدّول، فرضوا أنفسهم مؤخّرا لاعبين أساسيّين على ساحة السّياسة العالميّة، وهي جماعات وتنظيمات بشريّة كالمنظّمات والجماعات المسلّحة، الجهاديّة منها أو الإرهابيّة[4]، كيف لا وهي التي نجحت في خداع دوائر العملاق الأمريكي الأمنيّة والاستخباراتيّة، وتجاسرت عليه وهاجمته في عقر داره، ملحقة به خسائر بشريّة وماديّة هائلة، ربّما تعجز الجيوش النّظاميّة للدّول الكبرى عن تحقيقها، بعد أن ناهزت ثلاثة آلاف قتيل فضلا عن آلاف غيرهم من الجرحى والمصابين، إلى جانب الخسائرالماديّة الفادحة التي تجاوزت مئات المليارات، على نحو فاق خسائر فاجعة بيرل هاربر في عام 1941، الأمر الذي اعتبر تحدّيا سافرا للقطب الأمريكي واختراقا جريئا ومحكما لدوائره الأمنيّة والاستخباراتيّة للمرّة الأولى منذ ستّة عقود[5].

وبدوره، ارتأى "دافيد روثكوف"، الأستاذ الزّائر في مؤسّسة كارنيجي الأمريكيّة للأبحاث، أنّ أحداث أيلول الأسود الأمريكي قد عرّت مشروع الهيمنة الأمريكيّة من أسانيده الأخلاقيّة، بعدما أظهرت استحالة تنفيذه على أرض الواقع وإعمال مقوّمات التّفرّد الأمريكي على النّظام العالمي من خلال إجبار الآخرين طوعا أو قسرا على الانصياع لتلك الهيمنة، بعدما بات من الواضح أزمة الفجوة بين

حيازة مقوّمات القوّة الشّاملة والقدرة الموضعيّة على توظيفها لتحقيق مشروع الهيمنة(6).

المبحث الثّالث: إخفاق التّدخّل العسكري في الخارج

تحت وطأة الإخفاق العسكري والتّعثّر السّياسي الأمريكيّين في الحـــالات الـــتي عمـــدت واشنطن للتّدخّل فيها مؤخّرا كأفغانستان والعراق وباكستان،ظهرت بوادر تراجع أمريكيّة عن التّشبّث بفكرة الهيمـــنة علـــى العالم بسبب كلفتها الهائلة، التي لم يعد الأمريكيّون مـــستعدّين لتحمّلها، ما ينمّ عن ميل أمريكي اضطراري للتّخلّص من بعض أعباء الهيمنة الثّقيلة على العالم، وإن اضطرّت للتّنازل عن قسط من عوائد هذه الهيمنة لصالح فاعلين دوليّين محوريّين من بين حلفائها وأصـــدقائها(7). فالفـــشل العسكري والسّياسي الأمريكي في تجربتيْ أفغانستان والعراق، دفع بعض الخبراء الأمريكيّين إلى التّأكيد على أنّ اســـتراتيجيّة أمريكا الأمنيّة بعد عام 2001 قد فشلت تماما إلى الحدّ الذي صار ينذر بانتهاء الهيمنة الأمريكيّة على منطقة الشّرق الأوسط، توطئة لتآكلها على الصّعيد العالمي برمّته(8).

وفي هذا السّياق، يرى "ريتشارد هاس"، الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجيّة في الإدارة الأمريكيّة، أنّ "العصر الأمريكي" الذي تأكّـــد بعـــد الحرب الباردة آخذ في التّراجع، وربّما هو على طريق الاضـــمحلال، وأنّ أفول العصر الأمريكي في الشّرق الأوسط يرتبط بإخفاقـــات إضـــافيّة للسّياسة الأمريكيّة في المنطقة، إلى جانب الملفّ العراقـــي والأفغاني، أهمّها: تطوّرات الملفّ النّووي الإيراني، والصّراع العربـــي – الإسرائيلي، فضلا عن إخفاق الوعود الأمريكيّة بتصدير الدّيمقـــراطيّة في إقناع مواطني الشّرق الأوسط(9). لذا، يقرّر ريتشارد

هاس إنّ عصر السّيطرة الأمريكيّة على الشّرق الأوسط قد ولّى، وبدأ عـــصر جديـــد في تاريخ المنطقة المعاصر، عصر سيساهم في تكوينه لاعـــبون جـــدد وقوى جديدة متنافسة. ذلك أنّ الولايات المتّحدة ســـوف تظـــلّ تتمـــتّع بنفوذ يفوق نفوذ أيّة قوّة خارجيّة أخرى في المـــنطقة. لكن نفوذها سيكون أقلّ بكثير ممّا كانت عليه[10]. وههنا يزعم بعض المراقبين أنّ الولايات المتّحدة قد باتت مهيمنة دون هيمنة في منطقة الشّرق الأوسط، وذلك من خلال استخدام القوّة والقواعد العسكريّة وتخويف الحكومات وإرهاب الشّعوب[11].

المبحث الرّابع: اهتزاز الحلم الأمريكي

كـــان لإمعان المحافظين الجدد في خروقاتهم وانتهاكاتهم، دونما اكتـــراث بتداعـــيات ذلك على جاذبيّة "الحلم الأمريكي" مردودات ســـلبيّة خطيرة في الدّاخل الأمريكي وخارجه طالت الهالة المفروضة علـــى ذلك الحلم، فطفقت تنال من سموّه ومثاليّته بما ينال من فعاليّة القـــوّة الـــنّاعمة التي تعدّ من أهمّ ركائز القوّة والهيمنة الأمريكيّتين. وتخريجا لذلك، جنحت آراء عديدة لمحلّلين أمريكيّين وعالميّين باتّجاه الـــزّعم بأنّ الحلم الأمريكي الذي يجتذب الملايين حول العالم قد بدأ يفقـــد بريقه وجاذبيّته، فلم تعد أمريكا أرض الأحلام التي يتطلّع كلّ مغامـــر أو باحث عن الحرّيّة والنّجاح والتّميّز إلى النّزوح إليها. ذلك أنّ الأمـــريكيّين قـــد صـــدموا بتـــراجع قدرتهم على توظيف الحلم الأمريكـــي في التغطية على التّجاوزات السّياسيّة والتّخفيف من وطأة الانتهاكات التي تقوم بها السّياسة الأمريكيّة حول العالم[12].

وفي هـــذا المضمار، يؤكّد الكاتب الأمريكي "فريد زكريا" أنّ الأمريكيّين يعيشون حالة اكتئاب شديدة بسبب تشوّه صورة بلادهم

وتخبّط سياساتها. وأنّهم يعيشون حالة افتقاد للوزن لأنّهم ولأوّل مرّة في تاريخهم لا يقودون العالم، الذي أضحى يتشكّل ويدار من خارج بلادهم وبيد أجانب ليسوا منهم. ويرى زكريا أنّ تأثير التّشوّه الذي علـق بصورة أمريكا عالميّا وتداعياته لم يقتصر فقط على الأمريكيّين وحدهم وإنّما امتدّ ليطال حلفاء واشنطن وأصدقاءها، الذين تملّكهم شـعور بالحـرج والضّيق بعد أن غشيهم نصيبهم من تبعات ذلك التّشوّه الذي أضرّ بسمعة حليفهم وصديقهم الأمريكي(13).

وكانـت بـوادر هـذا الإخفاق قد حاصرت تلك المساعي الأمريكيّة في نهاية عام 2007 بعد تنحّي "كارن هيوز" مساعدة وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة، والمكلّفة بتحسين صورة أمريكا عالميّا. وكان قد سـبقها إلى ذلـك كلّ من المخطّط الاستراتيجي للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة "كارل روف"، وكبير المستشارين في البيت الأبيض "دان بارتلـيت"، اللّذين كانا يشكّلان مع "هيوز" ثالوثا كانت له بصماته على سياسات "بوش" الابن الخارجيّة. وقد برّرت "هيوز" فشلها في أداء مهمّتها، بأنّ تحسين صورة الولايات المتّحدة في العالم يحتاج إلى جيل كامل(14).

المبحث الخامس: تراجع الرّيادة العلميّة

شرع مراقبون أمريكيّون مؤخّرا يدقّون ناقوس الخطر لأنّ مركز الـرّيادة الذي احتلّته الولايات المتّحدة طويلاً في العلم والتّكنولوجيا، والـذي سـاهم في تبوّئها عرش النّظام العالمي، قد غدا في سبيله إلى الإفـلات مـن يـدها. فقـد ظهرت مؤخّراً مجموعة من التّقارير والدّراسـات الأمـريكيّة والدّولـيّة، إضافة إلى تصريحات لمسؤولين أمـريكيّين، تتحدّث عن مؤشّرات تدلّ على أنّ أمريكا باتت تعاني

خطــراً مردّه ظاهرة "التّخلّف" التّكنولوجي، مقارنة بمنافسيها، وأنّها في حاجة إلى إصلاح تربوي في مناهج العلوم والرّياضيّات في مختلف المــراحل الدّراسيّة. وقد تمثّلت أبرز مؤشّرات تراجع الرّيادة العلميّة الأمــريكيّة في تدهور النّظام التّعليمي الأمريكي نفسه، والذي يقول عــنه الخبراء إنّه في خطر حقيقي، فقد احتلّت أمريكا المرتبة السّابعة عــشرة بين الدّول الصّناعيّة الكبرى من حيث الإنفاق على التّعليم، بالإضــافة إلى مــشاكلَ أخرى لا تقلّ خطورة، مثل انتشار العنف والمخــدّرات في المــدارس، كما تراجع مستوى تحصيل الطّلاّب في الرّياضــيّات والعلوم الطّبيعيّة إلى مراحلَ متأخّرة، واحتلّت الولايات المــتّحدة المــرتبة الأخــيرة بين الدّول الصّناعيّة من حيث الاستثمار الفاعــل في التّعليم. وفي تقرير صدر عنه أخيراً، يعترف وزير التّعليم الأمريكــي "رود بييج" بأنّ المدارس الأمريكيّة "متأخّرة في استخدام التّكنولوجيا الرّقميّة". حسب تقرير التّنمية البشريّة في العالم، الصّادر عــن الأمــم المتّحدة سنة 1992، شهدت الولايات المتّحدة تراجعا ملحــوظا في جانــب التّعليم والبحث العلمي، أمام دول كالسّويد وكندا واليابان[15].

المبحث السّادس: ارتباك اقتصادي

بيــنما كانت الرّكيزة الاقتصاديّة تمثّل أحد أهمّ ركائز المشروع الإمبراطوري الأمريكي وأبرزها، أحاطت بها خلال العقدين الماضيين مــشاكل عديــدة، كان من أشدّها وطأة تفاقم الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل ملحوظ جرّاء خوض الحروب والتّدخّلات الخارجيّة على نحو أثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي، حيث يشار إلى أنّ حربــي العــراق وأفغانــستان كلّفتا دافع الضّرائب الأمريكي ما يربو على

تـــريليون دولار مـــنذ عام 2001 وحتّى فبراير 2010 حسب جهاز الأبحـــاث الـــتّابع للكونغرس ووفقا لمشروع الأولويّات القوميّة وهو مركـــز غير حزبـــي لأبحاث الميزانيّة. كما، طلب "أوباما" زيادة في نفقـــات الحـــربين في العراق وأفغانستان هذا العام خلال إعلانه عن المـــوازنة الجديدة لعام 2010-2011 التي تتضمّن زيادة بنسبة 2% في نفقات الدّفاع التي تصل في مجموعها إلى أكثر من 700 مليار دولار. وطلـــب "أوباما" من الكونغرس الموافقة على زيادة بمقدار 33 مليار دولار إضافيّة للعام المالي الحالي 2009 - 2010 الذي ينتهي مع نهاية ســـبتمبر/أيلـــول القـــادم. ويضاف المبلغ إلى 130 مليار دولار كان الكونغرس قد صادق عليها ضمن الموازنة الحاليّة. كما طلب "أوباما" في المـــوازنة الجديدة مبلغ 159.3 مليار دولار للحربين في أفغانستان والعـــراق في العـــام المالي الذي سيبدأ في أكتوبر/تشرين الثّاني القادم 2010[16].

وفي إشـــارة منه للأزمات التي تحاصر الاقتصاد الأمريكي، أعلن "لاري سامرز" المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض في كلمة ألقاها في مؤتمـــر دافـــوس الاقتصادي السّنوي في سويسرا في يناير 2010، إنّ الوضع الرّاهن للاقتصاد الأمريكي لا يبعث على الرّضا، خصوصا بعد أن وقـــع بـــين نهايةعاميْ 2007 و2009 بين براثن أسوإ ركود منذ الحرب العالميّة الثّانية

ولا يـــزال قائمـــا، كما لا تزال هناك مشكلات ضخمة تتعلّق بالبطالة، وتراجع نموّ مداخيل الطّبقة المتوسّطة، فلا تزال البطالة تقف عـــند 10%. كـــذلك، أغلقت السّلطات الماليّة الأمريكيّة عددا من المـــصارف المـــنهارة وصلت منذ بداية عام 2010 إلى 14 بنكا جرّاء الأزمـــة الاقتـــصاديّة. ولا تـــتوقّع السّلطات الماليّة أن تتراجع وتيرة

الانهـيارات في القطاع المصرفي خلال عام 2010، إذ يتوقّع أن ترتفع تكلفة انهيارات البنوك الأمريكيّة بين 2009 و2013 إلى 100 مليار دولار. وفي ذات السّياق، رجّح مكتب الموازنة في الكونغرس الأمريكي أن يبلغ عجز الموازنة الاتّحاديّة 1.35 تريليون دولار في ختام العام المالي الجاري يوم 30 سبتمبر/أيلول 2010، وفيما يعادل 9.9% من النّاتج المحلّي الإجمالي، يعتبر هذا الرّقم أكبر عجز أمريكي كنسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي منذ عام 1945. وفي حين أبدت "كريستينا رومر"، رئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديّين لـ "أوباما" تفاؤلها بشأن الإصلاحات الاقتصاديّة التي تعمل الإدارة الحاليّة على تمريرها، أكّد "سامرز" أنّ نتائجها الإيجابيّة التي تحقّقت إنّما هي مرحليّة ولن تدوم للأبد، وأقصى ما يمكنها بلوغه هو أن تحمي جيلا أمريكيّا واحدا من تجاوزات المصارف[17].

وبخلاف الإمبراطوريّة البريطانيّة مثلا في القرن التّاسع عشر، وهي التي كانت في حينها الأكثر تصديرا لرأس المال حتى إلى أمريكا ذاتها، تبدو الولايات المتّحدة حالياً أكبر مستورد لرأس المال، وبالتّالي أكبر دولة مدينة في التّاريخ، ما يعني عمليّا أنّ المغامرات العسكريّة الأمريكيّة حول العالم يتمّ تمويلها بأموال مقترضة من الآخرين، ومعظمها للمفارقة مقترض من الصّين التي تضعها أمريكا في مرتبة المنافسين والخصوم المحتملين. وحسب دراسة أمريكيّة، فإنّ الولايات المتّحدة الآن لم تعد قادرة على أن تعيش على نشاطها الاقتصادي الخاصّ، فحتّى تحافظ على مستواها الحالي من الاستهلاك تتلقّى دعماً خارجياً يصل إلى 1400 مليون دولار يوميّا، في شكل مشتريات أجنبيّة لسندات الخزينة الأمريكيّة، وللصّين منها أيضا نصيب متزايد. وإذا استمرّ الوضع على هذا النّحو فإنّ أمريكا هي التي ستعتمد على

العـــالم بأكثـــر من العكس وهو نذير سيّء لمستقبل مكانة الولايات المـــتّحدة العالميّة، لاسيّما وأنّ صاحب هذا التّشخيص ليس أقلّ من المحلّـــل الفرنـــسي "إيمانـــويل تود" الذي كان قد تنبّأ في سنة 1975 بالانهيار الذي كان يسير الاتّحاد السوفياتي في طريقه إليه[18].

المبحث السّابع: إدارة بوش والهيمنة غير الرّشيدة

ثمّـــة مقولة شهيرة لزعيم الحرب المغولي الشّهير "جنكيز خان" مفادهـــا أنّه بإمكانك احتلال العالم من على ظهر جواد ولكنّك لا تـــستطيع حكم هذا العالم من على ظهر ذلك الجواد. يفهم من ذلك أنّـــه إذا كانت هناك شروط وأسس صارمة لحيازة دولة ما للهيمنة، فـــإنّ هـــناك متطلّبات لا تقلّ عنها صرامة للإبقاء على تلك الهيمنة. فلـــربّما تقـــضي دواعي الإبقاء على الهيمنة وإطالة أمدها، أن يحسن صاحبها توظيفها وأن يتحرّى السّبل الكفيلة بترسيخ دعائمها ويتلافى العـــوامل التي تهدّد استمرارها. وبالنّظر إلى الحالة الأمريكيّة، يلاحظ المـــراقب أنّ شـــعور الإدارات الأمريكيّة الأخيرة بالزّهو جرّاء غياب القوى المنافسة على قمّة النّظام الدّولي وانفراد الولايات المتّحدة بتلك القمّة منذ مطلع العقد الماضي، قد أضفى على تعاطي الأمريكيّين مع هيمنـــتهم على العالم مسحة من الصّلف والغطرسة التي كان من شأنها إثـــارة حفيظة العالم من حولهم فقد صار يسخط على تلك الهيمنة ويئنّ من وطأتها بل ويتحيّن الفرص للتّمرّد عليها والعمل على تقويضها.

فواشـــنطن تتبنّـــى كـــلّ السّبل والآليّات القسريّة والتّعسفيّة، التي تتـــصدّرها القـــوّة العسكريّة وتسرف في استخدامها بغية إرهاب العالم وإخـــضاعه لسطوتها، ومع تعاظم كلفة تلك السّياسة المتغطرسة، تجنح الولايات المتّحدة نحو حشد الدّعم والمساندة من باقي القوى الدّوليّة قدر

الإمكـــان، فهي لا تريد تحمّل كلفة بلوغ تلك الهيمنة وحدها على أيّ صـــعيد وإنّمـــا تحـــرص على أن تشاطرها دول العالم الصّديقة في تلك الـــتّكلفة من خلال تقديم كلّ دعم بمقدورها تقديمه في هذا الخصوص، لكـــن واشـــنطن في ذات الوقت تأبى أن يحصل أي من أولئك الشّركاء علـــى أيّ قدر من عوائد تلك الهيمنة، التي تصرّ على أن تحتكر وحدها جني ثمارها بغير منازع أو شريك، وكأنه يتعيّن على العالم تقديم فروض الولاء والطّاعة للزّعيم الأمريكي دونما انتظار لأيّ مقابل[19].

وثمّـــة مـــن يذهب إلى أنّ الولايات المتّحدة سائرة لا محالة نحو الـــتّفكّك والـــتّحلّل على غرار ما حدث للاتّحاد السّوفياتي السّابق نتيجة لوجود تفاوت وخلل بين القوّة الاقتصاديّة ونظيرتها العسكريّة في هـــذا البلد[20]، ذلك أنّ مصيرها يتّجه ذات الوجهة والمآل الذي آلت إليه الإمبراطوريّة البريطانيّة الكبرى المنهارة – التي لم تكن تغرب عـــنها الـــشّمس – إذ لم تـــستطع المحافظة على تفوّقها العسكري وهيمنتها الاقتصاديّة في مواجهة تصاعد القوى الأوروبيّة وتنامي المدّ الاستقلالي في مستعمراتها[21].

فلقـــد بدأ القطب الأمريكي يعاني من نقاط ضعف عديدة داخليّا وخارجـــيا، وذلـــك بـــسبب توظيف الولايات المتّحدة الخاطىء وغير الـــسويّ لـــتلك الهيمـــنة. فداخليّا، أشار بعض المراقبين إلى أنّ المجتمع الأمريكـــي يحمل في جنباته مجموعة من عوامل التّراجع والانهيار، كتلك المـــرتبطة بتنامـــي العـــنف والإجرام داخل هذا البلد، وتزايد الحركات والجماعـــات التي تتبنّى هذا العنف الموجّه ضدّ النّظام الفيدرالي أو ضدّ المجـــتمع بـــرمّته. كما أنّ النّموذج الدّيموقراطي لهذا البلد، لم يعد ذلك الـــنّموذج العالمـــي الـــنّاجح والرّائد، فيما وصل التّضييق على الحقوق والحرّيّات أوجّه في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

أمّا على الصّعيد الخارجي، فقد أدّى استعداء الولايات المتّحدة للعالم من خلال تحرّكاتها الأحاديّة وعدم اكتراثها برؤى الآخرين وافترائها على مصالح الدّول الأخرى، بالتّزامن مع التّراجع الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي، إلى تمهيد السّبيل أمام التّعدّديّة القطبيّة وإفساح المجال أمام صعود قوى عالميّة تتطلّع إلى مشاطرة واشنطن إدارة العالم بشكل أو بآخر. حيث نجد اليابان تسعي سعيا حثيثا نحو تأكيد حضورها المؤثّر في السّاحة الدّوليّة، فها هي تضاعف من حجم مساعداتها الخارجيّة حتّى صارت أكبر مقدّم لتلك المساعدات على مستوى العالم، إذ تمنح ما يتجاوز العشرين مليار دولار سنويّا، في الوقت الذي لا يكاد إجمالي المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة يقارب العشرة مليارات سنويّا. كذلك، أصبحت اليابان أكثر اهتماما بالشّؤون الدّوليّة وباتت تشارك أحيانا ضمن عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السّلام. وإضافة إلى ذلك، امتدّ الجدل الاستراتيجي الدّاخلي في اليابان ليطال قضايا حسّاسة لم تكن تناقش من قبل في العلن كقضيّة الوجود العسكري الأمريكي في أراضيها، والمظلّة النّوويّة الأمريكيّة، كما علا صوت المداولات بشأن تطوير ترسانة يابانيّة من الأسلحة الاستراتيجيّة وأسلحة الدّمار الشّامل. بل إنّ أصواتا رسميّة وشعبيّة يابانيّة بدأت تطالب بترجمة الثّقل الاقتصادي والمالي لليابان إلى نفوذ سياسي دولي ودور مؤثّر في السّاحة العالميّة يتناسب وذلك الثّقل.

على صعيد موازٍ، بدت روسيا في ظلّ وجود "فلاديمير بوتين" على رأس السّلطة، رئيسا للدّولة كان أو رئيس حكومة، أكثر نزوعا نحو استعادة نفوذها الدّولي ومكانتها العالميّة على قمّة النّظام الدّولي. وما من شكّ في أنّ نجاح سياسات بوتين في السّنوات السّبع الماضية في العبور بالبلاد من النّفق الاقتصادي المظلم الذي كانت

سجينته، من شأنه أن يزيد من ثقة الرّوس في أنفسهم ويشجّعهم على مواصلة المسيرة والسّير على خطى "بوتين"، خصوصا في ظلّ الصّفعات الاستراتيجيّة التي لا تتورّع واشنطن عن توجيهها إليهم بغية النّيل من هيبتهم وتقويض عزيمتهم[22].

وبدوره، يشهد الاتّحاد الأوروبي تطوّرا كبيرا على المستوى الاقتصادي والمالي والاستراتيجي. ومن شأن أجواء عدم الثّقة التي باتت تُلقي بظلالها على علاقاته الاستراتيجيّة مع الولايات المتّحدة خلال السّنوات القليلة الماضية جرّاء إصرار إدارة "بوش" على تجاهل مصالح الشّريك الأوروبي ورؤاه في مناسبات دوليّة عديدة، أن تستحثّ الفاعلين الأوروبيّين على البحث عن معين استراتيجي موازٍ إلى جانب ذلك القائم على التّحالف الأوروأطلنطي مع واشنطن، وهو المعين الذي غالبا ما سيكون أوروبيّا، وإن تطلّب مزيدا من الوقت وقدرا أكبر من التّوافق بين الشّركاء الأوروبيّين حول مسائل استراتيجيّة هامّة. فأوروبا التي لم تعد في حاجة ملحّة إلى الغطاء النّووي الأمريكي بعد زوال الخطر الشّيوعي ونهاية الحرب الباردة، تسعى بجدّيّة للبحث عن إطار أمني أوروبي مستقلّ عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن على شؤونه الولايات المتّحدة، وهي الجهود التي تجري في إطار منظّمة الأمن والتّعاون الأوروبي، وبخاصّة بعد صدور ميثاق باريس في نوفمبر من عام 1990 وما تلاه من إنشاء قوّة التّدخّل السّريع عام 2000 ومركز الأقمار الاصطناعيّة في إسبانيا، بعد أن انتقل الخوف في أوساط العديد من أعضائه من الخطر الشّيوعي إلى الخطر الأمريكي ذاته، ولذلك فالدّول الأوروبيّة الأعضاء في الحلف أصبحت تتعامل مع الهيمنة الأمريكية على هذا الحلف بنوع من الحذر مخافة أن تزجّ به وبدول أوروبا في مستنقعات

ومـــشاكلَ لا مَخـــرجَ لها وتفرز انعكاسات سلبيّة على علاقاها مع محـــيطها الدّولي، وهو ما تجلّى بشكل واضح خلال إعداد الولايات المــتّحدة المناخ الدّولي لشنّ العدوان على العراق، عندما وقفت هذه الـــدّول ســـدّا منيعا للحيلولة دون توريط الحلف في خدمة أغراض مصلحيّة أمريكيّة لا تتّفق وقواعد الشّرعيّة الدّوليّة[23].

أمّـــا الصّين، فيشي ما تشهده من نموّ اقتصادي ملفت، وتطوّر تكنولوجـــي باهـــر، وتعاظم مقلق في القوّة العسكريّة، بأنّ مرحلة الفوضى التي تجتازها الصّين حاليّا، سيتمخّض عنها حتما مولد قطب عالمي جديد، فهذه الدّولة لاشكّ أنّها لا تريد المجازفة حاليّا بالدّخول في منافسة استراتيجيّة وسياسيّة مع الولايات المتّحدة قد تكلّفها الكثير وتستنـــزف قدراها، مستفيدة في ذلك من التّجربة السّوفياتيّة في هذا الـــشّأن، ولذلك فهي تفضّل المهادنة والمرونة والاتّزان في هذه الفترة بالذّات على الأقلّ[24].

هذا فضلا عن تخلّي واشنطن عن الموضوعيّة في إدارة التّفاعلات والملفّـــات الدّولـــيّة المهمّـــة كانتشار أسلحة الدّمار الشّامل، المناخ، والـــصّراع العربـــي الإسرائيلي، والتي لا تتورّع عن تغليب مصالحها الشّخـــصيّة ومـــصالح حلفائها على الشّرعية الدّوليّة[25]، الأمر الذي أوجـــد خللا هيكليّا في بنية النّظام العالمي وفي الهيمنة الأمريكيّة ذاها، لاسيّما وأنّ واشنطن قد بدت أمام الأعداء والأصدقاء بل وحتّى أمام الـــرأي العـــامّ الأمريكي كمن انتزع سلطة أو أتيحت له لكنّه أساء اســـتخدامها فانقلبت وبالاً عليه بعد أن أثارت ضدّه سخط الجميع وجعلـــتهم غـــير متقـــبّلين لسلطته عليهم، بل وحضّهم على التّمرّد والانقلاب عليه لينـــزعوا عنه تلك السّلطة[26].

الفَصْـل الثـَاني

تجديد الهيمنة الأمريكيّة

رغــم سـيل الطّروحات والتوقّعات التي آثرت الادّعاء ببدء أفول الهيمــنة الأمريكيّة على العالم، لاحت في أفق الفكر الاستراتيجي العالمي تــصوّرات مــضادّة ذهبت إلى استبعاد مثل ذلك الأفول على الأقلّ في الأمــد المنظور، مستندة في طرحها هذا على اعتبارات ماديّة عديدة إلى جانــب معيار آخر في غاية الأهمّيّة وهو ذلك المتمثّل في "استراتيجيّة الــنّقد الذّاتي والمراجعة" التي تتبنّاها الولايات المتّحدة وتجنّد لها مراكز البحث والتّفكير وصنع القرار من أجل تصحيح المسيرة.

وانطلاقا من هذا التّوجّه، الذي ربّما يميّزها عن كثيرمن القوى الدّوليّة الكبرى أو حتّى الدّول العاديّة، عمدت الولايات المتّحدة إلى تــرميم بنيان هيمنتها على العالم من خلال الشّروع في عمليّة نقاش اســتراتيجي ومــصارحة لا تخلــو من مراجعة لركائز تلك الهيمنة ومحاورهــا وأغراضــها، وقــد شاركت في هذا النّقاش نخبة من ألمع العقــول الأمــريكيّة وأبرعها في شتّى المجالات، وطرحوا خلاله عدّة خطوات لبلوغ تلك الغاية، كان من أبرزها:

المبحث الأوّل: ترشيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي

إذا كانت دوائر صنع القرار الأمريكيّة ومراكز التّفكير التّابعة لها أوالمرتبطة بها قد عمدت إلى تحرّي كافّة السّبل الكفيلة بإنعاش الهيمنة

الأمـــريكيّة والعمل على إطالة مداها الزمني، فإنّ أوّل ما فكّرت فيه تلـــك الجهـــات توخّـــيا لـــذلك المقـــصد، كـــان إعادة النّظر في الاســـتراتيجيّات الأمنيّة والعقائد العسكريّة للولايات المتّحدة، سواء تلك التي لا تزال قائمة منذ الحرب الباردة أو التي تدشّنت في أعقاب أحـــداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي غلب عليها الطابع الانتقامـــي وخيّمت عليها نـــزعة الغطرسة والاستخدام المفرط وغير المبرّر أحيانا للقوّة العسكريّة[27].

وبعـــد جهـــد جهـــيد من البحث والتّفكير والمراجعة، الذي شـــاركت فـــيه بدرجات مختلفة وطبقا لطبيعة كلّ جزء فيها وزارة الخارجـــية، الكونغـــرس وأجهـــزة المخابرات والوكالات الأمريكيّة الأخـــرى، وكـــذلك بعـــض الدّول التي توجد على أراضيها قوّات أمريكيّة، فجلّ خلاصات الدّراسات الاستراتيجيّة التي تمخّضت عنها تلك الملحمة الفكريّة والنّقديّة التي أعقبت أحداث ما بعد 11 سبتمبر 2001، قـــد أدارت دفّـــة الاهتمام الأمريكي إلى أهداف استراتيجيّة جديدة مغايرة لاستراتيجيّة الانغماس الهائل في بناء التفوّق العسكري الأمريكي الكاسح وتكريسه كآليّة محوريّة لتعزيز الهيمنة على العالم. وبـــدلا مـــن التّركيز التاريخي على ما يطلق عليه "السّلام الأمريكي" Pax Americana، وهو السّلام الذي يتوفّر بتفوّق عسكري أمريكي لا تـــضاهيه أيّـــة قوّة عسكريّة أخرى بما يساعد على تحقيق الهيمنة المطلقـــة للـــولايات المـــتّحدة، حدث تغيّر في التّوجّه الاستراتيجي الأمريكـــي الأساســـي، وأصـــبح التّخطيط الاستراتيجي يركّز على التحوّل العسكري الأمريكي Military Transformation بما يسمح بالحفـــاظ على هامش مقبول من التّفوّق العسكري. كذلك، تتضمّن مـــبادئ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد ما يعكس تغيّر وجهة

الاهـــتمامات الاستراتيجيّة الأمريكيّة في القرن الجديد، بالإضافة إلى تغيير ملموس في سلوكيّات الولايات المتّحدة العسكريّة تجاه حلفائها وأعـــدائها في آن، حــيث تمــيل إلى ترشيد وتقنين عمليّات اللّجوء لاستخدام القوّة أو فرض العقوبات على الدّول، التي تعتبرها واشنطن مناهــضة لها، فيما تعْمد إلى دعم علاقات التّحالف الاستراتيجيّة مع أعداد متزايدة من الدّول الكبرى والقوى الفاعلة حول العالم بدلا من اســتفزازها واســـتعدائها مـــن خلال الحرص الأمريكي على الهيمنة والانفراد بقيادة العالم والسّيطرة على مقدراته[28].

وتهـــدف تلـــك المراجعة الاستراتيجيّة أيضا إلى تقليص نـــزعة الانفـــراد الأمريكـــي بـــإدارة التّفاعلات العالميّة، حيث ظهر اتّجاه اســـتراتيجي جديـــد ينحو باتّجاه إشراك القوى العالميّة الكبرى مع الـــولايات المتّحدة في إدارة العالم وتقاسم الأعباء والمكاسب مع تلك القـــوى وفقا لحسابات واتّفاقات محدّدة. وتأسيسا على ذلك، برزت أهمّيّة التّوجّه الأمريكي الجديد باتّجاه إعادة توثيق الصّلات الأمريكيّة مـــع الأصـــدقاء إلى جانـــب البحث عن حلفاء جدد حول العالم. فتاريخـــيّا، لم تـــشارك الولايات المتّحدة بمفردها في أيّ من النّزاعات العـــسكريّة الكبيرة منذ بدايات القرن العشرين وحتّى الآن، فالحرب العالمـــيّة الأولى والثّانية، والحرب الكوريّة والحرب الباردة، وحروب الخلـــيج وصـــولا إلى الحرب على الإرهاب، لعب حلفاء الولايات المـــتّحدة أدوارا مهمّـــة في هذه الحروب. وحديثا وبعد 11 سبتمبر عقدت الولايات المتّحدة تحالفات تكتيكيّة عسكريّة واستخباراتيّة مع دول لم يكن يتخيّل صانع القرار الأمريكي عقد تحالف معها قبل 11 ســـبتمبر، ومنها على سبيل المثال دول شيوعيّة سابقة ودول تحكمها نظم ديكتاتوريّة تخالف مبادئها كلّ ما تفعله الولايات المتّحدة وتنادي

بـه. وتـرى واشـنطن في حلفائها خير معين على تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة بصور مختلفة تتمثّل في:

- الاستعانة بقوّات مسلّحة من هذه الدّول عند الحاجة.
- توفير شرعيّة دوليّة للولايات المتّحدة عند الحاجة إليها.
- الحصول على تسهيلات عسكريّة في أقاليم الدّول الحلفاء.
- مشاركة المعلومات الاستخباراتيّة المفيدة للطّرفيْن.
- المشاركة في التّكلفة الماليّة للنّزاعات العسكريّة.
- مـنع قيام تحالف بين هذه الدّول ومنافسين للولايات المتّحدة في المستقبل.

هـذا، علاوة على إعادة النّظر في العقيدة العسكريّة الأمريكيّة وأسـلوب إدارة القـوّات المـسلّحة، بحيث تستند إلى توزيع أفضل للقـدرات العسكريّة الأمريكيّة للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانـية 1945، وفي هذا الإطار، يتّفق خبراء الاستراتيجيّة العسكريّة علـى عـدم وجود حاجة إلى وجود قوّات أمريكيّة في كلّ أرجاء العـالم، ويمكـن استبدال ذلك بتوفير قدرات نقل سريعة للقوّات في أوقـات الأزمات المفاجئة، فلم يعد من الضّروري مثلا الاحتفاظ بما يقرب من 70 ألف جندي في ألمانيا.

وفي إطـار عملـيّات المراجعة للفكر الاستراتيجي الأمريكي، وعلـى المـستوى العملي، جاءت مصادقة الرّئيس الأمريكي السّابق "جـورج بوش" على وثيقة "مراجعة الموقف العالمي لوزارة الدّفاع"، وذلـك نتـيجة تغيّر بيئة عمل القوّات المسلّحة الأمريكيّة في القرن الحـادي والعـشرين. كـذلك، كـان حدوث تغيّر في التّحدّيات والتّهديدات الأمنيّة التي يمكن أن تواجهها الولايات المتّحدة مستقبلا من بين الدّوافع القويّة لتغيير العقيدة العسكريّة الأمريكيّة بعد الحادي

عشر من سبتمبر. فمنذ تأسيس وزارة الدّفاع الأمريكية عام 1947، كــان كــلّ التّفكير الاستراتيجي الأمريكي يتعلّق بكيفيّة الاستعداد لحــرب ضــدّ قــوى كــبرى، لكن أحداث 11 سبتمبر قلبت كلّ الــتّوقّعات بشأن حروب المستقبل، ومن هنا ساهمت منظّمة القاعدة في تأكــيد قناعة أنّ الولايات المتّحدة لن تتورّط في حروب تقليديّة ضــدّ دول في المــستقبل المنظور. وتاريخيّا تأسّس الجيش الأمريكي وتــدرّب لكي يقاتل جيوشا أخرى منافسة له، أمّا الآن فقد تغيّرت الــتّهديدات الّتي تواجه الولايات المتّحدة، وأصبحت تهديدات اليوم من النّوع الذي لا يمكن توقّعه كما كان في عهد الحرب الباردة التي مــثّلت حجر الأساس للعقيدة الاستراتيجيّة الأمريكيّة طيلة ما يقرب مــن 60 عاما. وصاحب تغيّر التّهديدات تغيّر بيئة العلاقات الدوليّة حــيث صارت وحدات أخرى غير الدّول تمثّل تهديدا للأمن العالمي والأمن الأمريكي في نفس الوقت. وقد ساهم تنظيم كالقاعدة بدرجة كــبيرة في هــذا التّغيّــر بعــدما قام بهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتّحدة، إضافة لتبنّيه القيام بهجمات عديدة في دول أوروبيّة وآســيويّة وأفــريقيّة. ولقــد تطلّب عدم توقّع مصادر التّهديدات وإمكانــيّة تبلورها في هجوم ينظّمه عدد قليل من الأشخاص تطلّب إعــادة النّظــر في العقــيدة العسكريّة الأمريكيّة لتحدّد كيف لها أن تتعامل مع أخطار لا يمكن التّنبّؤ بها[29].

وعــلاوة على ما سبق، تعالت أصوات أمريكيّة مسؤولة مطالبة بــضرورة إنهــاء عسكرة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، حيث حذّر رئــيس أركــان الجيوش الأمريكيّة الأميرال "مايكل مولن" ممّا أسماه "العسكرة المتزايدة" لسياسة واشنطن الخارجيّة، مقترحاً إيجاد مقاربة مدنــيّة للمــشاكل الدّوليّة. وقال "مولن" في كلمة ألقاها أمام مركز

"نيكسون سنتر" للبحوث إبّان شهر يناير 2009: "يجب أن نُظهر مزيداً من الإرادة لكسر هذه الحلقة، والاعتراف بأنّ القوّات المسلّحة لا تشكّل بالضّرورة الخيار الأفضل للإدارة".

المبحث الثّاني: إعادة الاعتبار للقوّة النّاعمة

على غرار ما شهدته الأوساط السّياسيّة والدّوائر الاستراتيجيّة في الولايات المتّحدة من جدل حامي الوطيس بشأن أهميّة القوّة العسكريّة بالنّسبة إلى السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وسياسة التّدخّل العسكري الخارجي عقب الهزيمة المؤلمة في فيتنام قبل ما يناهز ثلاثة عقود، اجتاحت تلك الدّوائر والأوساط موجة مشابهة من الجدل حول ذات الأمر على خلفيّة الفشل الأمريكي المدوّي في أفغانستان ومن بعدها العراق. فبعد أن بدا جليّا للأمريكيّين فشل قوّتهم العسكريّة المتفوّقة في تحقيق أهداف سياستهم الخارجيّة وحسم الصّراعات المستمرّة التي تخوضها بلادهم، بدؤوا يفكّرون في وسائل أخرى موازية أكثر فعاليّة وأقلّ كلفة تساعدهم على تجنّب المزيد من الفشل وتعينهم على بلوغ أهدافهم وتنفيذ استراتيجيّاتهم الخارجيّة مع تحسين صورة بلادهم حول العالم في الوقت ذاته[30].

وقد كان من بين الخيارات والبدائل التي طرحها المنظّرون الأمريكيّون على إدارة بوش للتّخفيف من غلواء البطش العسكري الفاشل في تحقيق أهداف السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، والذي أضرّ بسمعة الولايات المتّحدة ومكانتها عالميّا، ما طرحه المفكّر الاستراتيجي الأمريكي "جوزيف ناي" من نظريّة "القوّة النّاعمة أو المرنة"، التي يعرّفها "ناي" بأنّها قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة، بدلا من الإجبار، وتتمثّل في الثّقافة،

القـيم الـسّياسيّة البرّاقة، والسّياسات الخارجيّة القائمة على الحوار والـتّعاون والاعتماد المتبادل. ويعتبر "ناي" هذه الأشياء الجاذبة هي الوسائل الحقيقيّة لتحقيق النّجاح في السّياسة العالميّة.

وينـصح "ناي" الإدارة الأمريكيّة بمضاعفة جهودها فيما يخصّ الدّبلوماسيّة الشّعبيّة؛ فكما سعت الولايات المتّحدة للوصول إلى أكبر قوّة صلبة، فهي مطالبة الآن ببذل كلّ ما في وسعها للوصول إلى أكبر قـوّة مرنة في المستقبل(31). كما أنّ استراتيجيّة الرّئيس "بوش" الابن خالفـت نـصيحة الرّئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت" التي تقول: "يجب التّحدّث بمرونة في وقت الإمساك بالعصا الكبيرة". فقد تحدّى "بوش" – برعونته السّياسيّة- ذلك التّقليد السّياسي الأمريكي الذي كـان سـائدا بعـد الحرب العالميّة الثّانية، حينما كانت استراتيجيّة "الاحـتواء" تقوم على مزيج متكامل يجمع بين القوّتين الصّلبة والمرنة فيما يُعرف "بالقوّة الذّكيّة"؛ الأمر الذي أدّى إلى إنهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتّحدة بأقلّ خسائر ممكنة في الأرواح والممتلكات(32). ويـرى "نـاي" أنّـه إذا أرادت أمـريكا أن تنتصر في الحرب ضدّ "الإرهاب" وتصحّح من صورتها أمام العالم وتستعيد مكانتها وهيبتها بين الأمم، فيتعيّن على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بـين القـوّة العاتية والقوّة النّاعمة فيما يمكن أن نسمّيه بـِ "القوّة الذّكيّة"(33).

بعد الفشل الأمريكي في حروب أفغانستان والعراق وباكستان، بدا لحكماء الإدارة الأمريكيّة أنّ القوّة النّاعمة هي الأخطر والأمضى تأثيرا، لاسيّما بعد أن تأكّد أنّ القوّة العسكريّة تستفزّ عناصر المقاومة عـند الـشّعوب مـثلما تجلّى في العراق وأفغانستان، فقد حضرت الولايات المتّحدة بالقوّة العسكريّة لذلك استفزّت جهاز المناعة لدى

الأفغـــان والعـــراقيّين فكانت هذه المقاومة الجبّارة التي وحّلت وجه أمـــريكا وجعلـــتها تغـــوص في مستنقعين لا أمل في الخروج منهما بـــسلام. لذلك عمدت إلى استخدام القوّة النّاعمة محاولة ترميم عجز القـــوّة الخـــشنة وفشلها. فسعت في أفغانستان إلى تغريب هذا البلد وأمـــركته ونشر العلمانيّة في ربوعه بذريعة تحديثه وتخليصه من براثن الإرهـــاب والتّطرّف والقوى الظّلاميّة التي ألقت به في نفق مظلم من التّخلّف والفقر والتّسلّط وقمع المرأة. وفي العراق، عمد الأمريكيّون إلى استخدام القوّة النّاعمة أيضا، ممثّلة في إنشاء منظّمات مجتمع مدني وتمكـــين النّـــساء على الطريقة الغربيّة وإقامة دورات تأهيليّة لهنّ في البحر الميّت. هذا إلى جانب تطبيق برنامج "وايرد إنترناشيونال" الذي ابتكـــره في عـــام 1997 البروفيـــسور "غـــاري سيلنو" أستاذ علم الاتّـــصالات في جامعـــة الـــولاية في مدينة سان فرانسيسكو، وهذا الـــبرنامج يختصّ في تنمية مهارات الأطبّاء العراقيّين عبر إنشاء قاعدة بـــيانات وشبكات معلومات ومكتبات وربط مراكزَ كثيرة في العالم عـــبر شـــبكة الانتـــرنت، وقـــد أنشأ البروفيسور "سيلنو" مراكزَ للمعلـــومات الطبّيّة في 97 دولة نامية موزّعة على أربع قارّات، منها 39 مركـــزا في العـــراق وحده. ويهدف هذا البرنامج، حسبما أكّد "ســـيلنو" في كلمته خلال حفل غداء أقيم تحت رعاية رابطة أعضاء الـــسّلك الدّبلوماسي والقنصلي المتقاعدين يوم 28 فبراير2007، إلى تسخير ما وصفه بـــ "القوّة النّاعمة" لتكنولوجيا المعلومات الأمريكيّة بغية المساعدة في تغيير العالم نحو الأفضل بدلا من القوّة العسكريّة.

وهـــذا البرنامج يعدّ استكمالا لمسيرة أمريكيّة وغربيّة للسّيطرة علـــى العالم الثّالث من خلال القوّة النّاعمة، فمنذ البدء كانت العربة الإمبرياليّة ترويكا يجرّها الطّبيب والمبشّر والعسكري، ونتج عن هذه

الثّلاثـيّة ثلاثـيّة إمبرياليّة أخرى هي المدرسة أو الكنيسة وهما شيء واحد، والمستشفى والقاعدة العسكريّة. وكان التّناغم بين عمل هذا الثّلاثي قائماً طوال تجربة غزو العالم

واستعماره، فمرّة يبدأ الأمر بتقديم الطّبيب والمستشفى، وفي مكان آخر تقديم المبشّر ومدرسته أو كنيسته، وفي حالات أخرى يأتي العسكري أولاً فتحلّ القاعدة العسكريّة، وفي أحيان كثيرة كان الطبيب نفسه هو المبشّر الدّيني، فاندمجت المدرسة أو الكنيسة مع المستشفى. وفي مرّات أخرى كان الطّبيب ضابطاً عسكرياً وهو ما وضح جليّا في المشاهد الدّعائيّة التي بثّتها القنوات الأمريكيّة عند دخول قوّاتها الغازية الأراضي العراقيّة فشاهدنا أفلاماً عن الطّبيب العسكري الذي يرتجل مستوصفاً ميدانياً ليعالج أطفال القرية العراقيّين... وفي كلّ الحالات تبقى التّرويكا قائمة. العسكري يسمّى القوّة الخشنة والمبشّر والطّبيب يسمّيان القوّة النّاعمة[34].

كذلك، يرى مروّجو نظريّة القوّة النّاعمة أنّ تلك القوّة ستكون الأكثر فاعليّة والأمضى أثرا في محاربة ما يسمّى غربيّا بـ "الإرهاب الإسلامي" حيث يعتبر الغرب أنّ الحرب ضدّ "الإرهاب" ليست صداماً بين الحضارات - الإسلام في مواجهة الغرب - بل يعتبرونها حرباً أهليّة داخل الحضارة الإسلاميّة بين المتطرّفين الذين يستخدمون العنف لفرض رؤيتهم وبين الأغلبيّة من المعتدلين الذين يبتغون توفير فرص العمل، التّعليم، الرّعاية الصّحيّة، والحداثة، في الوقت الذي يمارسون فيه طقوس عقيدتهم. ولن يكتب النّصر لأمريكا ما لم يُهزم المتشدّدون الوهابيّون على أيدي المعتدلين، الذين يجب أن تدعمهم واشنطن بالمال والسّلاح ومن خلال القوّة النّاعمة. فإذا كانت قوّة أمريكا النّاعمة لن تنجح في اجتذاب "أسامة بن لادن" والمتطرّفين،

فـإنّ القـوّة العاتية هي الجديرة بالتّعامل معهم، لكن القوّة النّاعمة ستلعب الدّور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرّفين من الحصول على أنصار جدد.

وفي هـذا السّياق أيضا، وفي تقريرها الصادر يوم 26 مارس 2007، أوردت مؤسّسة "راند" الأمريكيّة تقريرا بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" تناشد فيه صانع القرار الأمريكي استخدام نفس آليّات الحرب الباردة ووسائلها غير العسكريّة في مواجهة الإسلام والمسلمين عساها تفلح في الانتصار عليهم مثلما أفلحت من قبل في إسقاط الشّيوعيّة ودحر الاتّحاد السوفياتي السّابق[35]. فالتّقرير يدعو صانع القرار الأمريكي إلى التّخلّي عن المواجهة المباشرة مع العالم الإسلامي من خلال القوّة الصّلبة ونقل الصّراع إلى داخل المسلمين بينهم وبين بعضهم البعض حتّى لا يظهر أنّه صراع بين الإسلام والغرب[36]، وذلك من خلال تجنيد وكلاء مسلمين "معتدلين" من داخل العالم المسلم يحاربون المسلمين المتشدّدين أو "الوهابيّين" فكريّا وسياسيّا نيابة عن الغرب، وهذا ما أكّد عليه مؤلّفوا التّقرير في مؤتمر صحفي عقب صدوره[37].

وفي عـام 2002 وفي كـتابه "مفارقة القوّة الأمريكيّة"، طرح "جوزيـف نـاي" أنّ أساس القوّة آخذ في الابتعاد عن التّأكيد على القوّة العسكريّة.. بسبب أنّ الأسلحة النّوويّة مدمّرة وفتّاكة ومكلفة بحـيث لا يمكن استخدامها إلاّ في الحالات القصوى، وبسبب تنامي الخصوصيّات الثّقافية الذّاتيّة القوميّة أيضا يجعل من الصّعب السّيطرة الكاملـة عليها، ففي القرن التّاسع عشر حكمت بريطانيا الهند بقوّة استعماريّة قليلة العدد مقارنة بتعداد الهند الضّخم، أمّا اليوم فإنّه من الصّعب بمكـان تكرار النّموذج الاستعماري التّاريخي. يضاف إلى

ماسـبق التّغيّر الاجتماعي داخل القوى العظمى، فمجتمعات ما بعد الـثّورة الـصّناعيّة راحـت تركّز على سياسة الرّفاهية الاجتماعيّة لـشعوبها، وتوسيع نطاق مصالحها الاقتصاديّة ومن ثمّ تولّدت ثقافة لديها بنبذ استخدام القوّة العسكريّة إلاّ عند الضّرورة القصوى. وفي ضوء ذلك يقول "ناي" إنّه إذا أرادت الولايات المتّحدة أن تظلّ قويّة، فعلـيها أن تهـتمّ بالإضافة إلى القوّتين العسكريّة والاقتصاديّة اللّتين يعـدّهما معـا مـثالين على القوّة الصّلبة HardPower والتي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين قسرا، بما أسماه القوّة النّاعمة SoftPower ، أي جعـل الآخرين يريدون ما تريده أنت دون اللّجوء إلى التّهديد باسـتخدام القـوّة العسكريّة أو العقوبات الاقتصاديّة، وتمارس القوّة الـنّاعمة مـن خـلال التّأثير في الآخرين بالثّقافة والإعجاب بالقيم والنّماذج التي يتمّ التّرويج لها، وتقديم إغراءات متنوّعة.

وفي ذات الـسّياق أيـضا، وفي إطار انشغال العقل الأمريكي الـدّائم بالنّقد الذاتي والبحث عن سبل لصيانة الهيمنة الأمريكيّة على العالم، شكّل مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة CSIS وهو أحد أهمّ المراكز البحثيّة الأمريكيّة، لجنة في عام 2006 باسم القوّة الذّكيّة SmartPower تحـت إشراف "جوزيف ناي" و"ريتشارد أرميتاج" ومعهـم مجموعة من أهمّ العقول الأمريكيّة، والتي أصدرت تقريرها الختامـي الذي أوصت فيه الإدارة الأمريكيّة المقبلة، والتي ستأتي إلى البـيت الأبـيض عامَ 2008، بغضّ النّظر عن هويّة أعضائها، بأهميّة العمل بما أسمته القوّة الذّكيّة. ويعدّ ما تضمّنه التّقرير مهمّا للغاية لأنّه يـشكّل رؤية مستقبليّة للمنهجيّة وللكيفيّة التي لابدّ من الاسترشاد بهما من أجل استمراريّة الدّور الأمريكي الكوني. ويطرح هذا التّقرير تعريفا للقوّة الذّكيّة خلاصته إنّها محصّلة التّكامل بين القوّة العسكريّة

والقـــدرة الاقتـــصاديّة – أي القوّة الصّلبة –وبين قدرة أمريكا على الـــتّأثير من خلال وسائل الجذب المتنوّعة – أي القوّة النّاعمة، وبهذه القوّة الذّكيّة يمكن مواجهة التّحدّيات الكونيّة المتزايدة. ويشير التّقرير إلى ضـــرورة التّركيـــز على خمسة محاورَ أساسيّة لجعل القوّة الذّكيّة فاعلة، وذلك كما يلي:

- إنعـــاش الـــتّحالفات والـــشّركاء والمؤسّسات التي تخدم المصالح الأمريكيّة وتعين الأمريكيّين على مواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين.
- تنشيط الدّور التّنموي للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بما يمكّنها من تلبـــية طمـــوحات النّاس حول العالم، على أن يتمّ التّركيز على ملفّ الصّحّة العامّة.
- استمالة شعوب العالم إلى جانب الولايات المتّحدة من خلال ما يعـــرف بالدّبلوماسيّة الشّعبيّة، وذلك بوضع خطط طويلة الأمد لتوثـــيق العلاقات بين الشّعب الأمريكي والشّعوب الأخرى مع التّركيز على فئة الشّباب.
- الاســـتمرار في دعـــم الاقتـــصاد العالمي من أجل الخير والنّموّ، وضـــمان امـــتداد مزايا التّجارة الحرّة للمهمّشين سواء في داخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو خارجها.
- ضـــرورة أن تعمـــل أمـــريكا، من واقع قيادتها للعالم ودورها الـــرّيادي، علـــى تأســـيس إجماع كوني وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التّغيّرات المناخيّة وتأمين الطّاقة.ويذكر التّقرير أنّ تنفيذ اســـتراتيجيّة القـــوّة الذّكـــيّة سيحتاج أوّلا إلى إعادة تقييم أداء الحكـــومة الأمريكيّة من حيث تنظيمها والتّنسيق بين الأطراف المختلفة داخلها وميزانيّتها العامّة.

ومن جهة أخرى، رصد التّقرير عشرة تحدّيات دعاها إلى التّعاطي معها وتذليلها كي لا تتمكّن من إعاقة القوّة الذّكيّة وهي كالتّالي:

- الأوّل، ضعف القدرة على التّناوب بين الجهات المختلفة على إعداد التّخطيط الاستراتيجي الخاصّ بالقوّة الذّكيّة، والموازنة بين البرامج المطلوب تنفيذها والموارد المتاحة.
- الثّاني، غياب التّكامل بين العديد من البرامج التي تصنّف في عداد القوّة النّاعمة مثل: المساعدات التّنمويّة والإنسانيّة، والتّبادل الثّقافي والتّعليمي، بحيث تصبّ كلّها فيما يخدم السّياسات الأمريكيّة.
- الثّالث، عدم الاستثمار الأمثل في الكيانات ذات الطّابع المدني لتولّي المهامّ المطلوبة.
- الرّابع، رغم القدرة العالية لوزارة الدّفاع والإدارات العسكريّة المختلفة على التّوظيف الأمثل للموارد في أوقات الطوارئ والأزمات، فإنّ هناك حاجة إلى أن تستفيد الكيانات المدنيّة من هذه الخبرة لتكون مستعدّة لأداء مهامّ عديدة.
- الخامس، تقليديّة العمل الدّبلوماسي والذي يجب أن يأخذ بوسائلَ جديدة تمكّنه من جعل الدّبلوماسيّة الشّعبيّة أكثر فاعليّة بالذّهاب إلى أبعد من القنوات التّقليديّة للحصول على المعلومات وبدراسة الاحتياجات الحقيقيّة للقطاعات المتنوّعة في المجتمعات المختلفة.
- السّادس، أنّ التّقدّم في مجال الاتّصالات قد جعل من الممكن الاكتفاء بإدارة القوّة الأمريكيّة من مركز القيادة في واشنطن وإهمال وجود قيادات ميدانيّة قادرة على اتّخاذ القرارات على أرض الواقع.

- السّابع بالرّغم من أنّ وزارة الدّفاع قد قسّمت العالم إلى مناطقَ إقليميّة (أو مناطق حيويّة وقد شرحنا ذلك بإسهاب في كتابنا (الإمبراطوريّة الأمريكيّة)، وسلّمت كلّ منطقة إلى قائد ونظّمت الأمور بطريقة متميّزة، فإنّ هذا لم يحدث في إطار المنظّمات المدنيّة الأمريكيّة العاملة حول العالم، حيث تفتقر إلى هذه الهيكليّة التّنظيميّة.
- الثّامن، أفضى إلحاح التّصدّي لما هو آني إلى إصابة كلّ عمليّات مراكز القيادة في واشنطن.
- التّاسع، الحاجة إلى أن يتبنّى كلّ من الكونغرس والسّلطة التّنفيذيّة فهْمًا يمكّن من تفعيل قوّة أمريكا الذّكيّة، بدلا من ترصّد كلّ جهة للأخرى.
- العاشر، لأنّ كثيرا من الرّصيد الخاصّ للقوّة النّاعمة يتمّ في إطار القطاع الخاصّ، تبدو الحاجة ملحّة إلى أن تتولّى الحكومة التّنسيق بين الجهات المختلفة.

ويرى التّقرير أنّه بمواجهة هذه التّحدّيات العشرة يمكن أن يكون للقوّة الأمريكيّة الذّكيّة دور ملموس في الإبقاء على قيادة أمريكا للعالم وإطالة عمر هيمنتها[38].

ولقد تألّفت لجنة "القوّة الذّكيّة"، التي شكّلها مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة في واشنطن، من أعضاء جمهوريّين وديموقراطيّين في الكونغرس الأمريكي، وسفراء سابقين، وضبّاط عسكريّين متقاعدين، ورؤساء منظّمات غير ساعية إلى الرّبح. وتوصّلت أعمال اللّجنة أيضا إلى نتيجة مفادها أنّ الصّورة الأمريكيّة والنّفوذ الأمريكي قد انحدرا في غضون السّنوات الأخيرة، وأنّ الولايات المتّحدة لابدّ أن تتحوّل من تصدير الخوف إلى بثّ التّفاؤل والأمل.

وتوخّيا لهذا المقصد، دعا وزير الدفاع "روبرت غيتس" حكومة الولايات المتّحدة أخيراً إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية القوّة النّاعمة، بما في ذلك الدّبلوماسيّة، والمساعدات الاقتصاديّة، والاتّصالات، وذلك لأنّ المؤسّسة العسكريّة وحدها غير قادرة على الدّفاع عن المصالح الأمريكيّة في جميع أنحاء العالم. كما أشار "غيتس" إلى أنّ إجماليّ الإنفاق العسكري يبلغ ما يقرب من نصف تريليون دولار أمريكي سنوياً، مقارنة بميزانيّة وزارة الخارجيّة التي لا تتجاوز 36 مليار دولار. ولقد أقرّ بأنّه من الغريب أن يلتمس وزير الدّفاع من حكومته تخصيص المزيد من الموارد لوزارة الخارجيّة، وعزا ذلك إلى أنّ العالم لا يعيش زمناً طبيعياً.فإذا كانت القوّة الذّكيّة تتلخّص في القدرة على الجمع بين القوّة الصّارمة وقوّة الجذب النّاعمة في استراتيجيّة واحدة ناجحة، فإنّ الولايات المتّحدة كانت ناجحة في التّوصّل إلى هذه التّركيبة أثناء الحرب الباردة؛ وفي أوقات أقرب إلى يومنا هذا، بيد أنّ السّياسة الخارجيّة التي تنتهجها الولايات المتّحدة اليوم أصبحت تميل إلى الإفراط في الاعتماد على القوّة الصّارمة، وذلك لأنّها تمثّل أكثر مصادر القوّة الأمريكيّة مباشرة ووضوحاً.وأعلن غيتس أنّه رغم أنّ وزارة الدّفاع تمثّل الذّراع الأفضل تدريباً والأوفر مورداً، فإنّنا لابدّ أن نعترف بوجود حدود لما يمكن إنجازه من خلال القوّة الصّارمة وحدها. وممّا لا شكّ فيه أنّ الدّيموقراطيّة، وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني كلّها غايات لن تتأتّى ولن تتحقّق تحت تهديد السّلاح". وأضاف: "لا نستطيع أن ننكر أنّ المؤسّسة العسكريّة الأمريكيّة تتمتّع بقدرة هائلة في ما يتّصل بالعمليّات العسكريّة، ولكن الرّكون إلى وزارة الدّفاع في كلّ الأمور بدعوى قدرتها على

إنجـــاز الأمـــور، لابـــدّ أن يؤدّيَ إلى تكوين صورة سيّئة لسياسة خارجيّة أمريكيّة مبالغ في عسكرتها".

وأقـــرّت لجـــنة القوّة النّاعمة بأنّ الحكومة الأمريكيّة كثيراً ما تهمل الجهود الدّبلوماسيّة والمساعدات الخارجيّة أوتقتّر في تمويلهما، ويـــرجع بعـــض السّبب وراء ذلك إلى صعوبة إظهار تأثير هذين العـــاملين على المدى القريب في التّحدّيات الحرجة. فضلاً عن ذلك فـــإنّ اســـتخدام القوّة النّاعمة ليس بالأمر السّهل، لأنّ العديد من مصادر القوّة النّاعمة الأمريكيّة تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الأمـــريكيّة، أو بمعـــنى أدقّ في القطاع الخاصّ والمجتمع المدني، وفي الـــتّحالفات الثّنائـــيّة، والمؤسّسات التّعدّديّة، والاتّصالات الدّوليّة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ مؤسّسات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تعاني الانقـــسام والتّشتّت، ولا توجد آليّة وافية لتنمية استراتيجيّة القوّة الذّكيّة وتمويلها[39].

واعتبرت اللّجنة أنّ التّأثيرات التي خلّفتها الهجمات الإرهابيّة في الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت سبباً في انحراف الأمريكيّين عن المـــسار الـــصّحيح، فمنذ الصّدمة التي أصابت البلاد في أعقاب تلك الهجمات أصبحت الولايات المتّحدة تصدّر الخوف والغضب بدلاً من القـــيم التّقلـــيديّة المتمـــثّلة في الأمل والتّفاؤل، بل لقد تحوّل خليج غوانتانامو إلى رمز عالمي أقوى من تمثال الحرّيّة[40].

ولقـــد أوصـــت لجـــنة القوّة الذّكيّة بتركيز السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة على خمس مناطقَ حرجة هي على وجه التّحديد:

- استعادة دور التّحالفات، والشّراكات، والمؤسّسات التّعدديّة التي انـــزلق أغلبها إلى الفوضى في الأعوام الأخيرة بسبب التّوجّهات الأحاديّة.

- إعلاء دور التّنمية الاقتصاديّة لمساعدة الولايات المتّحدة في التّوفيق بين مصالحها ومصالح الشّعوب الأخرى في أنحاء العالم كلّها، بداية بمبادرة كبرى تُعنى بتنمية الصّحّة العامّة على مستوى العالم.
- الاستثمار في الدّبلوماسيّة العامّة التي تركّز بصورة أقلّ على الأضواء الإعلاميّة وتهتمّ بالاتّصالات المباشرة، والتّعليم، وأشكال التّبادل المختلفة التي تضمّ المجتمع المدني وتستهدف الشّباب بصورة خاصّة.
- مقاومة النّزوع إلى فرض إجراءات حمائيّة ودعم المشاركة المستمرّة في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يشكّل أهمّية كبرى للنّموّ والرّخاء في الدّاخل والخارج، مع الحرص على إشراك أولئك الذين تُرِكوا وراء الرّكب بسبب التّغيّرات التي أحدثها الاقتصاد الدّولي المفتوح.
- العمل على إيجاد الإجماع العالمي وتشكيله وتنمية التّقنيات الإبداعيّة اللاّزمة للتّعامل مع التّحدّيات العالميّة المتصاعدة الأهمّية في مجاليْ أمن الطّاقة وتغيّر المناخ[41].

وفي ذات الإطار، وبدعم من مؤسّسة "ستار" دشّن مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة (CSIS) مشروع "القوّة الذّكيّة"، الذي يهدف إلى أن تقوم السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الفترة القادمة على الدّمج بين مفهوميْ القوّة النّاعمة والقوّة الصّلبة، ومن ثمّ الدّخول في حوار قومي حول السّبيل الأمثل لإدارة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة على هذا النّحو؛ من أجل تحقيق المصلحة والأمن القومي الأمريكيّين. وقد دعا المركز إلى اجتماعات ومناقشات ضمّت أعضاء من الإدارة الأمريكيّة الحاليّة، أعضاء من المكتب الانتخابي،

الجيش، المنظّمات غير الحكوميّة، وسائل الإعلام، أكاديميّين، وكذلك أفـــرادا من القطاع الخاصّ، وعقدت اللّجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2007؛ لتطوير مخطّط تفصيلي لإنعاش القيادة الأمريكيّة الإلهاميّة على أساس مجموعة من الأبحاث والدّراسات أعدّها خبراء في المركز، والتي تمخّضت عنها توصيات لتقوية مكانة الولايات المتّحدة وتأثيرها عالمـــيّا. وقـــد أصدرت اللّجنة تقريرها عن التّحدّيات التي تواجهها الـــولايات المتّحدة بعنوان "التّوقّع العالمي لتحدّيات الأمن العليا لعام 2008"، وتقريـــر آخـــر عن القوّة الذّكيّة باعتبارها سياسة لاستعادة مكانـــة الـــولايات المـــتّحدة عالميّا بعنوان "القوّة الذّكيّة، أمن أكثر لأمـــريكا" بهدف تشكيل النّقاش السّياسي أثناء الحملات الانتخابيّة للمرشّـــحين للفوز بالمكتب البيضاوي، وكذلك النّقاش الوطني حول سبل استعادة واشنطن مكانتها دوليّا ومواجهه التّحدّيات التي تحدّث عنها التّقرير الأوّل.

والقـــوّة الذّكيّة عندهما تعني الدّمج بين القوّة الصّلبة، المتمثّلة في زيـــادة القوّة العسكريّة والاقتصاديّة الأمريكيّة، والقوّة النّاعمة، والتي تتمـــثّل في استثمار المكانة الأمريكيّة وجاذبيّتها عالميّا في التّأثير. ومن وجهـــة نظـــر هذين الخبيريْن، ستمكّن هذه القوّة الذّكيّة الولايات المتّحدة من التّعامل مع التّحدّيات العالميّة على نحو أفضل، حيث هناك العديـــد من التّحدّيات التي تواجهها واشنطن ليست عسكريّة الطّابع كـــصعود الـــصّين، التي حسب الخبيرين، تبني محطّتيْ كهرباء تداران بالفحم كلّ أسبوع، فالقوّة العسكريّة لن تفيد في التّعامل مع تحدّيات من هذا النّوع، ولكن التّكنولوجيا الأمريكيّة المتطوّرة من الممكن أن تجعـــل الفحـــم الصّيني نظيفا، والذي سيصبّ في حماية البيئة وفتح أســـواق جديـــدة أمام الصّناعات الأمريكيّة. وهو ما أكّد عليه وزير

الدّفاع الأمريكي "روبرت جيتس" في خطابه في 26 نوفمبر 2007، حيث قال "إنّ القادة الأمريكيّين أدركوا أنّ طبيعة الصّراعات تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسّسات الأساسيّة غير العسكريّة".

ويؤكّد الخبيران على أنّه لابدّ للولايات المتّحدة من عمليّة الدّمج بين مفهوميْ القوّة النّاعمة والصّلبة حيال التّعامل مع القضايا الدّوليّة لاسيّما وأنّ السّنوات السّتّ الماضية توضّح أنّ القوّة العسكريّة لا تستطيع حماية الأهداف القوميّة على المدى الطّويل، كما تشي الخبرة التّاريخيّة بأنّ واشنطن نجحت في الدّمج بين هاتين القوّتين في سياستها الخارجيّة وكان ذلك في الحرب العالميّة الثّانية حيث اعتمدت على القوّة المسلّحة في القضاء على أعدائها، فضلا عن القوّة النّاعمة لإعادة بناء اليابان وأوروبا عن طريق خطّة "مارشال" وبناء المؤسّسات والقيم التي كانت الأساس الذي قام عليه النّظام الدّولي الجديد بعد تلك الحرب.

ولاستعادة مكانة الولايات المتّحدة عالميّا فإنّهما يريان أنّه على أمريكا أن تركّز على خمسة أشياء أساسيّة هي:

- إعادة تقوية التّحالفات والشّراكات والمنظّمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعدّدة، وعدم الحاجة إلى بناء إجماع من البداية عند مواجهة كلّ تحدٍّ جديد.
- أن يكون هناك اهتمام على مستوى الإدارات الأمريكيّة بالتّنمية على المستوى الدّولي، ممّا يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث تكون أكثر تكاملا وتوحّدا، والذي يربط المصالح الأمريكيّة مع تطلّعات الأفراد في كافّة أنحاء العالم، والذي يبدأ بالاهتمام بالصّحّة العالميّة.

- إعادة استثمار الدّبلوماسيّة الشّعبيّة، وإنشاء مؤسّسات لا تسعى إلى الـربح في الخـارج؛ لخلق روابطَ بين الأفراد، والتي تتضمّن مضاعفة الاعتماد السّنوي لبرنامج "فولبرايت".
- الارتـباط بالاقتصاد العالمي بالتّفاوض حول مناطق التّجارة الحرّة مـع دول مـنظّمة التّجارة العالميّة الرّاغبة في التّحرّك تجاه تحرير الـتّجارة، اسـتنادا إلى القاعدة الدّوليّة، وتوسيع مناطق التّجارة الحرّة لتشمل الدّول التي لم تلحقْ بركب العولمة.
- احـتفاظ الـولايات المتّحدة بموقع الصّدارة في قضايا التّغيّرات المناخـيّة وغياب الأمن لمصادر الطّاقة، بالاستثمار أكثر في التّقنية والإبداع.
- وحـسب "أرميتاج" و"ناي" يتطلّب احتفاظ الولايات المتّحدة بـرياداتها للعالم في القرن الحادي والعشرين التزاما أمريكيا بخدمة الصّالح العالمي[42].

المبحث الثّالث: ترويض القوى الدّوليّة الصّاعدة بدلا من استعدائها

ثمّـة من يرى داخل دوائر صنع القرار الأمريكيّة بأنّ استخدام القوّة الذّكيّة وتوخّي الهيمنة الرّضائيّة، اللّتين من خلالهما يمكن إطالة أمـد الهيمـنة الأمريكيّة على العالم، لن يتأتّى قبل أن تتّخذ واشنطن خطـوة جـريئة ومهمّة تتمثّل في التّخلّي عن سياسة استعداء القوى الدّولـيّة القائمة أو الصّاعدة، لاسيّما المنافسة منها كروسيا والصّين وبعض دول ما يسمّى أمريكيّا بأوروبا القديمة كفرنسا وألمانيا، فضلا عن بعض دول العالم الإسلامي، بما يساعد على تجنّب خلق جبهات للـصّراع لا داعيَ لها مع تلك القوى على نحو يستنـزف الولايات

المتّحدة وينال من قدرتها على الاحتفاظ بريادتها للعالم كما يقلّص من فرص إطالة زمن هيمنتها عليه.

ولّما كانت بعض الدّوائر الأمنيّة والاستخباراتيّة الأمريكيّة قد عمدت منذ انهيار الاتّحاد السّوفياتي السّابق إلى البحث عن عدوّ بديل توجّه إليه الولايات المتّحدة طاقاتها الصّراعيّة وأدواتها القتاليّة التي كانت مصوّبة تجاه ذلك العدوّ البائد فيما غدت معطّلة وعديمة القيمة بعد ذلك، فقد وجّهت شيئا من اهتمامها واتّهاماتها ناحية العالم الإسلامي فيما خصّت الصّين بنصيب الأسد من هذين الأمرين، حتّى صارت الصّين في نظر الرّأي العامّ الأمريكي هي العدوّ الجديد البديل أو الخطر الأصفر، الذي بات يحلّ محلّ الخطر الأحمر الشّيوعي السّوفياتي، بل الأدهى من ذلك أنّ أجنحة مهمّة داخل دوائر صنع القرار الأمريكي طفقت تتعاطى مع الصّين بوصفها التّهديد الأوّل والأكبر والمباشر للحضارة الأمريكيّة ولهيمنة واشنطن على العالم خلال الحقبة المقبلة. الأمر الذي كان له بالغ الأثر على العلاقات الأمريكيّة الصّينيّة، حيث هوى بها إلى مستنقع موحش من انعدام الثّقة وسوء الفهم المتبادلين حتّى يومنا هذا، وهو الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى الإضرار بالمصالح الأمريكيّة في القارّة الآسيويّة والعالم أجمع ضررا بليغا.

وقد سبق وأن حذّر مسؤولون وخبراء أمريكيّون عديدون من خطورة ذلك النّهج الاستعدائي الأمريكي للصّين ومن تداعياته السّلبيّة على السّياسة الخارجيّة والمصالح الاستراتيجيّة للولايات المتّحدة، وطالبوا الإدارة الأمريكيّة بضرورة العمل على مدّ جسور التّفاهم والتّنسيق مع الصّين وترويضها بغية ترشيد توجّهاتها العالميّة والإقليميّة وتقنين تطلّعاتها الاستراتيجيّة على النّحو الذي يضخّم

مكاســب الــولايات المتّحدة ويحمي مصالحها ومشاريعها في القارّة الآســيويّة وغيرها من بقاع العالم المختلفة، بدلا من تصعيد التوتّر مع الــصّين والدّخــول في مــواجهات مباشرة وغير مباشرة معها ربّما تــستنــزف الــولايات المــتّحدة وتعرقل خطاها الرّامية إلى تعزيز الإمكانات الأمريكيّة التي تؤهّل واشنطن للهيمنة على العالم وريادته.

وفي ذات السّياق، ينصح الخبير الاستراتيجي الأمريكي "سونج بــوم آهن"، في كتابه المعنون "الصّين كرقم واحد" الإدارة الأمريكيّة بــبلورة صيغة أفضل للعلاقات مع الصّين تقوم على الوفاق والتّفاهم معها بدلا من استعدائها وتصويرها على أنّها المنافس المقبل للولايات المتّحدة، الذي يستوجب حشد الطّاقات والحلفاء لمواجهته، ويطالب الأمــريكيّين بالتّخلّــي عن استراتيجيّات الحرب الباردة التي انقضت أيامهــا في التّعاطي مع الصّين، ذلك أنّ الواقعيّة السّياسيّة توجب أن ينظر الأمريكيّون إلى الصّين ومستقبلها كما هو قائم فعلاً وليس كما يتمــنّاه الأمــريكيّون أن يكون. فتوقّع احتواء الصّين أو إشغالها من جانــب واحد من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحسب الأهواء ومن دون عواقبَ خطيرة، أمر غير واقعي. لذا على الأمريكيّين أن يتخلّوْا إلى الأبـــد عـــن جدلــيّة إمّا "مع الصّين" أو "ضدّها"، لاسيّما وأنّ اســتعداء الولايات المتّحدة للصّين ورسمها عدوّا، سيفضي إلى حالة مدمّـــرة تكـــون أشـــبه بالنّبوءة التي تتحقّق ذاتياً. وبناء عليه، يرى "ســـونج" في الــتّفاهم والوفاق مع الصّين مصلحة حقيقيّة للولايات المتّحدة في القارّة الآسيويّة والعالم أجمع.

ويسوق "سونج" عددا من الأسانيد لهذا الطّرح على النّحو التّالي:

- إنّ إمكانــيّة تمركــز شـــرق آسيا حول صين قويّة ليس بالأمر الكارثـــي حـــسب رأي الـــبعض في الولايات المتّحدة، كما أنّ

المخـــاوف من تعرّض المصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة للخطر في القـــارّة الآسيويّة، إذا ما هيمنت الصّين عليها، لا أساس لها على الأغلـــب وربّما تكون خطيرة. والحقيقة، إنّه من مصلحة أمريكا القومـــيّة أن تتفاهم مع قيادة الصّين التّاريخيّة في المنطقة وأن تتبنّى مشروع إرساء علاقة إيجابيّة تسهل على الصّين قيامها بدور بنّاء. أمّا البديل، أي المجابهة مع الصّين، فسيرسم مساراً خطراً للولايات المتّحدة مستقبلا.

- إنّ ظهور الصّين من جديد قوّةً عالميّة سيعيد شرق آسيا إلى نظام يشبه النّظام التّقليدي الذي ساد المنطقة. ومن المنظور الأمريكي، ســيتطلّب ذلـــك إعادة تقييم الأدوار والمصالح والسّياسات في العقـــود القادمـــة. ولإرساء الأساس لدور أمريكي إيجابـــي في شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين ومابعده، تحتاج الولايات المـــتّحدة لمـــراجعة وإعادة التّفكير في سياستها، ليس فقط تجاه الـــصّين بل تجاه تايوان والكوريّتين واليابان أيضاً، خصوصا وأنّ هذه الدّول ليست مستعدّة تحت أيّ ضغط للدّخول في مواجهة مع الصّين رغم علاقاتها التّحالفيّة الوثيقة مع الولايات المتّحدة[43].
- يفنّد سونج الطّروحات التي تتّجه لاستعداء الصّين استنادا لميولها الـــشّرّيرة، لاسيّما الفرضيّة المستخلصة في معظم السّيناريوهات الأمـــريكيّة والـــتي مـــؤدّاها أنّ الـــصّين تشكّل تهديداً لجيرانها وللـــولايات المتّحدة، ويتساءل: ماذا لو تصرّفت الصّين كدولة مـــسيطرة خيّرة أو على الأقلّ كدولة معتدلة؟! فالكثيرون بمن فـــيهم العلمـــاء البارزون مثل الباحث الراحل "جيرالد سيجال" Gerald Segal في كتابه "دفاعاً عن الصّين" حاججوا أنّ أعمال الـــصّين العـــسكريّة كانت تاريخياً دفاعيّة أو تأديبيّة في طبيعتها

ونـــادراً مـــا كانـــت إمبرياليّة أو توسّعيّة، وأنّ المبادئ الخمسة للـــتّعايش الـــسّلمي الـــتي وضعها رئيس وزراء جمهوريّة الصّين الـــشّعبيّة "تسو إن لاي" قائمة على مفاهيم عدم التّدخّل وعدم نشر القوّات خارج البلاد. كما أنّه من المنظور الصّيني، تستخدم القـــوّة العسكريّة فقط لتحقيق الاستقرار المحلّي "كما في التّيبت وتايوان" أو الدّفاع الوطني "كما في حالة كوريا والهند وفييتنام". وتـــستطيع الولايات المتّحدة والصّين، في نظر "سونج"، تسهيل عملـــيّة بـــناء الـــثّقة فيما بينهما، ممّا ينتج عنه تدريجياً هياكل للاســـتقرار والـــتّعاون في شـــرق آسيا، وذلك من خلال عدّة خطـــوات يتعـــيّن علـــى الأمريكيّين اتّخاذها منها: التّوقّف عن التّبـــشير بالقيم الأمريكيّة بشأن حقوق الإنسان والدّيموقراطيّة في مجـــتمعات شـــرق آســـيا التي تستاء من هذا التّدخّل، خصوصا الـــصّين، كما يجب على الإدارة الأمريكيّة ألاّ تبالغ في ردّة فعلها تجـــاه ولع الحزب الشّيوعي الصّيني بالمواجهة وأن ينظر مخطّطوا الـــسّياسة الأمريكيّة إلى أبعد من الحكم الشّيوعي ويحاولوا إقامة رابطة مع الشّعب الصّيني قائمة على الاحترام المتبادل والتّعاون[44].

وكذلك، على الولايات المتّحدة أن تتجنّب استفزاز الصّين من خـــلال تقـــارب واشنطن مع خصوم الصّين والمناوئين لها. وفي هذا الإطار، ينتقد سياسة الولايات المتّحدة الحاليّة حيال تايوان ويدعوها لأن تلتـــزم بـــسياسة الـــصّين الواحدة، خصوصا بعد أن عبّر حلفاء الـــولايات المتّحدة في المنطقة سلفاً عن قلقهم بشأن مايروْنه من ميل أمريكي لتوريطهم في صراع خطير مع الصّين. كما أنّ دعم الولايات المـــتّحدة المـــستمرّ لـــتايوان سيعمل ضدّ مصلحتها في تعزيز العمليّة الدّيموقـــراطيّة في الصّين، وتبقى أفضل طريقة لضمان الأمن التّايواني

وتـــشجيع التّفاعل بين بكين وتايبيه هو تأكيد التزام أمريكا بالسّيادة الصّينيّة وقطع كلّ العلاقات العسكريّة مع تايوان والإصرار على التزام الجزيرة بسياسة صين واحدة.

ويـــرى "ســـونج" أنّ رؤيـــة أمريكيّة رشيدة وحكيمة تعاونيّة لـــمستقبل العلاقة مع الصّين من شأنها أن تحقّق منافع جمّة للأمريكيّين، لاســـيّما وأنّ ارتـــداء الصّين ثوب القوّة الإقليميّة المسيطرة وضابط الـــشّرطة، ولعـــبها الدّور الثّاني في شرق آسيا في ظلّ تنسيق وتفاهم مـــشترك مـــع الأمـــريكيّين، من شأنه أن يسمح للولايات المتّحدة بتضخيم مغانمها الاستراتيجيّة في منطقة مهمّة كالقارّة الآسيويّة، كما يعينها على المساهمة في الحفاظ على السّلم والازدهار فيها بأقلّ كلفة ممكـــنة، إذ ســـيعني تقليصاً مهماً لمخزون واشنطن الهائل من الوجود العـــسكري والكلفة الاقتصاديّة في المنطقة وعبر المحيط الهادئ. فضلا عـــن أنّه وقبل ذلك كلّه، سيجنّب الأمريكيّين أضرارا وخسائرَ هائلة يمكـــن أن تتأتّى من خلال التّسرّع في استعداء الصّين وتعجّل الصّدام معها[45].

ويبدو أنّ واشنطن بدأت تستوعب طروحات "سونغ" و"ناي" وغيرهما بشأن "القوّة الذّكيّة" وتلافي استعداء القوى الدّوليّة الصّاعدة وتجنّب الاصطدام بها، حتى أنّها عمدت إلى تطبيقها فعليّا إزاء الصّين في المـــرحلة المقبلة، حيث مالت إدارة "بوش" الابن في أواخر سنوات حكمها إلى إعادة صياغة العلاقات مع بكين على أسس جديدة تركّز جلّ اهتمامها في قضايا عديدة بعيدة عن حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة والأقلـــيّات وتايـــوان والتّـــبت، إذ تـــصدّرت قائمة هذه القضايا، الاقتصاد، الطّاقة، البيئة، الإرهاب، والأمن وغيرها. وفي عام 2006، على سبيل المثال، بدأ الرئيس الصّيني "هو جين تاو" ونظيره الأمريكي

"جـــورج بـــوش" الابـــن تدشين آلية مهمّة لتعزيز التّفاهم والتّنسيق المشترك بين البلدين عرفت ب"الحوار الاقتصادي الاستراتيجي" وهي عبارة عن جولات من المباحثات والمفاوضات والحوارات التي يشارك فيها مسؤولون اقتصاديّون وخبراء طاقة رفيعوا المستوى من الجانبين، تعقـــد مـــرّتين في العام الواحد في كلّ من الصّين والولايات المتّحدة بالتّناوب.

وخلال الفترة من 12 إلى 13 ديسمبر 2007، استضافت بكين إحدى جولات "هذا الحوار اعترافاً من الطّرفين بضرورة إيجاد وسائلَ مـــتعدّدة للنّقاش حول الخلافات الكثيرة والعلاقات المتشابكة بينهما، وقـــد عبّر وزير الخزانة الأمريكي "هنري بولسون" الذي زار الصّين خلال انعقاد الحوار عن أهميّة هذه الآليّة بالقول: "لم يكن الهدف من هذه المبادرة أن تحلّ محلّ الحوارات الاقتصاديّة الكثيرة القائمة بالفعل بين البلدين، بل تأسيس منتدى عالي المستوى يتّسم بالشّمول والعمق الاســـتراتيجي، وهـــو المنتدى القادر على بناء الثّقة بين الجانبيْن من خـــلال إظهـــار الـــتّقدّم الحاصل في التّعامل مع القضايا الملحّة التي تواجهـــنا. إذاً هـــي الـــرّغبة في بناء الثّقة في علاقة تعاني كثيراً من الـــشّكوك والعقـــبات، على المستوى الاقتصادي كما على مختلف المستويات الاستراتيجيّة الأخرى، وبالتّحديد على المستوييْن السّياسي والعسكري".

ولقـــد شـــكّل الاقتصاد مرتكزا أساسيّا للتّفاهمات الجديدة بين واشـــنطن وبكين خصوصا في أعقاب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، التي ألمحـــت الـــصّين في أعقابها إلى قلقها على استثماراتها داخل الولايات المـــتّحدة، أو بالأحـــرى علـــى أموالها التي كانت تموّل بها الحكومة الفيدراليّة الأمريكيّة من خلال سندات الخزانة وأذونها، ضمن الدّورة

التي عاش عليها الاقتصاد الأمريكي ما قبل الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة، إذ كانت الصّين واليابان وغيرهما هي التي تموّل العجز المتنامي في الميزانيّة الأمريكيّة في مقابل استمرار السّوق الأمريكيّة مفتوحة للاستيراد والاستهلاك لمنتجات تلك البلاد، ما جعل الاقتصاد الأمريكي متبادلا لعوامل التّبعيّة مع اقتصاد عدّة أطراف خارجيّة أخرى أهمّها اقتصاد جنوب شرق آسيا. وإذ كان "أوباما" قد سعى لامتصاص القلق الصّيني عبر طمأنة بكين على أموالها لدى بلاده، فإنّ أسباب القلق الصّيني تظلّ مؤشّرا على تقييم الصّين للعلاقات الاقتصاديّة بين البلدين والمخاطر النّاجمة عن الأزمة الاقتصاديّة وتداعياتها على العلاقات السّياسيّة بين البلدين في مجال "الثّقة"، وهو الأمر الذي يظهر مدى الاحتياج الأمريكي للتّعاون الاقتصادي مع الصّين خلال المرحلة المقبلة، خصوصا بعد أن دعت الصّين، التي تملك أكبر احتياطي نقدي من الدّولار، الولايات المتّحدة مراراً إلى العمل على الحفاظ على سعر صرف الدّولار وتعزيزه، في حين دعت الولايات المتّحدة الصّين لاتّباع سياسة أكثر مرونة في سعر صرف اليوان الصّيني. ومن هنا، يمكن إدراك أهميّة مجيء الاقتصاد وقضايا التعاطي مع الأزمة الماليّة العالميّة في مقدّمة أيّة مباحثات أمريكيّة صينيّة كما في صلب اهتمامات الحوار الاقتصادي والاستراتيجي بين واشنطن وبكين[46].

كما، أوْلت كلّ من واشنطن وبكين مسألة الطاقة أهمّيّة خاصّة في علاقاتهما خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط لأنّ التّعاون في مجال الطّاقة سيمنح العلاقات الصّينيّة الأمريكيّة مزيدا من القوّة كما سيساعد على اجتيازها للعديد من الحواجز الطّويلة الأجل، بل لأنّه سيساعد أيضا على بلورة آليّة عالميّة لمواجهة تغيّر المناخ على نحو

فعّـــال، والذي تتصدّر البلادان قائمة الدّول المسبّبة له لاسيّما بعد أن تخطّـــت الصّين المعدّلات الأمريكيّة ذاتها في الانبعاثات الغازيّة. ومنذ تولّـــى الرّئيس "أوباما" منصبه الرّئاسي في يناير 2009، زارت الصّين وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة "هيلاري كلينتون"، ورئيسة مجلس النّواب "نانـــسي بيلوســـي"، ووزير الماليّة "تيموتي جيتنر"، ووزير التّجارة "غـــاري لـــوك"، ووزيـــر الطّاقـــة "سام بودمان" وكبار المسؤولين الأمريكيّين الآخرين واحدا بعد آخر، وكان من بين القضايا المهيمنة على محادثاتهم التّعاون بين الصّين والولايات المتّحدة في مجال الطّاقة.

وفي مؤشّر على وصول مباحثات البلدين في هذا المضمار إلى نتائج إيجابـــيّة، أعلـــنت كلّ من وزارة العلوم والتّكنولوجيا الصّينيّة ومصلحة الدّولة الصّينيّة للطّاقة، ووزارة الطّاقة الأمريكيّة بصورة مشتركة منتصف شـــهر يولـــيو 2009 في بكـــين عن إقامة مركز صيني أمريكي مشترك لـــبحوث الطّاقـــة النّظيفة، وسيقدّم الطّرفان بصورة مشتركة 15 مليون دولار أمريكي خصّيصا لهذا المركز أموالَ تشغيل له. وتعدّ هذه هي أوّل ثمـــرة جوهـــريّة حقّقتها الصّين والولايات المتّحدة خلال التّشاور بينهما حـــول مـــسألة الطّاقة منذ مطلع عام 2009، الأمر الذي يعتبرخير بداية للـــتّعاون الأوســـع في مجال الطّاقة بين البلدين مستقبلا، لأنّ هذا المركز سيرشـــد عملـــيّة الـــرّقابة على تصدير التّقنيات التي ظلّت تعرقل تطوّر العلاقـــات الاقتـــصاديّة والتّجاريّة بين الصّين والولايات المتّحدة فترات طويلة، كما أنّ الطّاقة النّظيفة لها صلة وثيقة بتغيّر المناخ وتنامي الاحترار العالمـــي، وهـــي تحدّيات عالميّة تحتاج إلى تعاون دولي جادّ ومكثّف بين الـــدّول الكبرى عبر آليّة دوليّة فاعلة من أجل التّصدّي له وتقليص آثاره الجانبيّة، ولعلّ التّعاون بين الصّين والولايات المتّحدة في هذا المضمار يمثّل قاعدة صلبة للانطلاق بجدّ لبلوغ هذا الهدف[47].

وفي عهـــد الرّئيس "أوباما"، اكتسبت مساعي التّفاهم الجديدة بـــين واشنطن وبكين، لاسيّما آليّة الحوار الاستراتيجي الاقتصادي، زخمـــا هـــائلا، ففـــيما تعدّ آليّة هذا الحوار في عهد "أوباما" تجديدا للحوار الاستراتيجي الاقتصادي النّصف سنوي الذي أسّسته الدّولتان عـــام 2006، والحوار الاستراتيجي على مستوى الوزراء الذي أطلق عـــام 2005، إلاّ أنّ الحـــوار الاستراتيجي السّابق لم يكن تحت قيادة ممثّلين خاصّين للرّئيسين كذلك الذي يجري إبّان عهد "أوباما" بعد أن جاءت مبادرة إطلاقه خلال لقاء الرّئيس الصّيني "هو جينتاو" ونظيره الأمريكـــي "باراك أوباما" في قمّة مجموعة العشرين في لندن في مطلع شهر أبريل/نيسان 2009.

وإبّـــان جلـــسات الجـــولة الأولى مـــن الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين بكين وواشنطن يوم السّابع والعشرين من شهر يوليو الماضـــي في واشنطن، والتي تناولت قضايا ذات أهمّيّة استراتيجيّة مثل سياســـة الاقتصاد الكلّي، والأزمة الماليّة، والطّاقة، والبيئة، والتّجارة، والاستثمار، وسلامة الغذاء، وجودة الإنتاج، وذلك من أجل تعميق الـــتّفاهم وتعزيـــز الثّقة المتبادلة وتشجيع التّعاون بين الطرفين، أبدى "أوباما" حرصا فائقا على التّقارب مع الصّين تاركا أيّة قضايا خلافيّة معهـــا جانبا، إذ أعلن أنّ العلاقة بين بكين وواشنطن ستحدّد شكل العـــالم في القرن الحادي والعشرين على اعتبار أنّهما قوتان عظميان. كـــذلك، عمـــدت "هـــيلاري كلينتون" إبّان زيارتها الأولى للصّين باعتـــبارها وزيرة للخارجيّة الأمريكيّة في شهرفبرايرالماضي،ثمّ خلال جولة الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين البلدين مؤخرا، إلى تطبيق ذلـــك الـــنهج عملـــيا، حينما تلافت التّعرّض خلال المباحثات مع المسؤولين الصّينيّين أو حتّى في المؤتمرات الصّحفيّة، لقضايا الدّيمقراطيّة

وحقوق الإنسان والأقلّيّات في الصّين، في الوقت الذي ركّزت فيه على التماس تعاون بكين في التّصدّي لتحدّيات عالميّة مهمّة وملحّة كإصلاح الاقتصاد العالمي وإنقاذ البيئة والكرة الأرضيّة من الهلاك فضلا عن مناهضة الإرهاب والحيلولة دون انتشار أسلحة الدّمار الشّامل.ومن جانبها، قالت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة، "هيلاري كلينتون": "إنّ المباحثات المكثّفة بين الجانبين، لم يسبق لها مثيل في العلاقات الأمريكيّة-الصّينيّة، لافتة الأنظار إلى أنّه أكبر تجمّع لقادة الدّولتين حيث غطّت المناقشات التي جرت على مدى يومين، عدداً واسعاً من القضايا المشتركة والعالميّة.وأكّدت "كلينتون" أنّ نتائج المباحثات ستعدّ أساسا لعلاقة تعاون أوثق بين البلدين خلال القرن الحادي والعشرين[48].

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ إدارة "أوباما" ظلّت منذ تقلّدها المسؤوليّة، تتحسّس الخطى لتعزيز التّفاهم مع بكين، وممّا ساعد على تجسير التّفاهم بين الطّرفين، أنّ الإدارة الأمريكيّة الجديدة تبنّت نهجا مغايرا فيما يخصّ الموقف من قضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وحقوق الأقلّيات حول العالم، إذ أعلن "أوباما" وطاقمه رفض إدارتهم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول الأخرى أو ممارسة الضّغوط على الأنظمة الحاكمة فيها لحملها على تحسين سجلاّتها في قضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والأقلّيّات. وبذلك، يكون "أوباما" قد أقرّ على الملإ وبشكل صريح بأنّ إدارته لن تجعل من مثل هذه القضايا حائلا يعوق التّقارب والتّفاهم المشترك بينها وبين أيّ نظام سياسي آخر في أيّة دولة، بمعنى أنّها لن ترهن أيّ تقدّم في علاقاتها معهم بسجلاّتهم فيما يخصّ التّعاطي مع تلك القضايا وستكون الأولويّة للمصالح المشتركة، على ألاّ تتوقّف واشنطن عن

دعـــوتها إيّاهم بشكل ودّي إلى اتّخاذ خطوات إيجابيّة وعمليّة في هذا الخصوص[49].

وتـــأتي تصريحات "أوباما" في هذا المضمار متناغمة مع مواقفه وتوجّهاته التي سبق وأن أعلنها قبل أن يغدو الرّئيس الرّابع والأربعين للـــولايات المـــتّحدة، فلـــم يكن الرّجل ميّالا باتّجاه التّدخّل لفرض الدّيمقـــراطيّة عبْرَ التّدخّل العسكري أو ممارسة الضّغوط على الأنظمة المتسلّطة حول العالم، وفي أثناء حملته الانتخابيّة الرّئاسيّة، أثنى "أوباما" علـــى "برنت سكوكروفت" رغم أنّه جمهوري عمل مستشارا للأمن القومـــي خلال رئاستيْ "ريغن" و"بوش" الأب، ولم يُخفِ "أوباما" إعجابـــه الـــشّديد بواقعيّته وعدم إيمانه بفكرة فرض الدّيمقراطيّة في الخارج بالقوّة. وفي خطاب التّتويج الذي ألقاه في يناير الماضي، أعلن "أوبامـــا" أنّ مـــساعي الجماهير ونضالها في الدّول الأخرى لانتزاع الدّيمقـــراطيّة سوف تكون أمضى من أيّ تدخّل غير مرغوب فيه من بلاده في هذا الصّدد. وبعد مباشرته مهامّ عمله الجديد، بدأ "أوباما" تطبـــيق أفكـــاره تلك بشأن التّعاطي مع قضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنـــسان ومسائل الأقلّيّات في سياسته الخارجيّة، وكانت البداية من الـــصّين ومن بعدها روسيا وتركيا ثم دول أمريكا اللاتينيّة والوسطى وصولا إلى الدّول العربيّة والإسلاميّة، حيث أشار "أوباما" في خطابه في جامعة القاهرة يوم الرّابع من شهر يونيو 2009 إلى أنّ دور بلاده في هذا الخصوص سيقتصر على الدّعم المعنوي والتّشجيع فحسب[50].

المبحث الرّابع: البحث عن الهيمنة الرّضائيّة

غدا أنصار الرأي الذي يحضّ الإدارة الأمريكيّة على البحث عن "الهيمـــنة المقبولة أو الرّضائيّة" في تزايد مستمرّ، حيث يرى هؤلاء أنّ

الهيمنة القسريّة من شأنها أن تولّد التّمرّد والرّفض الدّوليّين لسياسات أمـريكا ومـشاريعها الكونيّة الرّامية إلى تكريس هيمنتها على العالم وتعزيز مكانتها الفريدة فيه، كما يمكن أن تواجه عمليّة فرض الهيمنة الأمـريكيّة علـى العالم ممانعة شديدة تستنـزف قدرات الولايات المـتّحدة وإمكاناتهـا ومن ثمّ تحول، بشكل أو بآخر وفي مدى زمني معـيّن، دون استمرار بسط تلك الهيمنة على العالم أجمع فترةً أطول. ومـن هـنا، جاء التّفكير في الهيمنة المقبولة دوليّا، التي تحقّق الرّيادة والهيمـنة للـولايات المتّحدة من جانب، وتضمن الخير والاستقرار والسّلام للعالم أجمع من جانب آخر، وهو ما لن يتسنّى إلاّ من خلال مـشاطرة الـولايات المتّحدة لدول العالم كافّة أزماتها ومساعدتها في التّصدّي لتلك الأزمات، علاوة على أنّ واشنطن سخّرت قسطا من قـدراتها ومواردها لمساعدة دول العالم على تجاوز مختلف التّحدّيات التي تحيط بها، حتّى تشعر دول العالم بأنّ تنامي القوّة الأمريكيّة يعود لا محالـة علـى دول العالم هي الأخرى بشيء من النّفع وأنّ الهيمنة الأمريكيّة ليست شرّا مستطيرا بالضّرورة، بما يعني أنّ قوّة أمريكا هي قوّة للعالم أجمع.

وفي هـذا السّياق، يرى "لورانس كورب"، في مقالة نشرها في جـريدة واشنطن بوست خلال شهر مايو 2008، بعنوان"دبلوماسيّة الإغاثـة قـوّة أمريكا النّاعمة"، أنّ توظيف الولايات المتّحدة قدراتها العـسكريّة الفائقـة وإمكاناتها التّكنولوجيّة المتطوّرة واستثمارها من أجـل مساعدة دول العالم الأقلّ قوّة وتطوّرا من شأنه أن يعود على مكانة أمريكا الدّوليّة بالنّفع، ويركّز طرحه على المساعدات وجهود الإعانـة الأمـريكيّة لـدول العالم إبّان الكوارث الطّبيعيّة كالزّلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والحرائق وغيرها، ذلك أنّ أمريكا

هـــي أقدر دول العالم على إغاثة أيّة دولة منكوبة بفضل ما في الجعبة الأمريكيّة من إمكانات هائلة لم تتح لسواها. فخلال إعصار تسونامي في المحـــيط الهـــندي على سبيل المثال، كانت الولايات المتّحدة هي الأسرع من حيث الاستجابة للكارثة والتعاطي معها بنجاح وفاعليّة إذ نـــشرت 15 ألـــف جندي تعزّزهم النّاقلات والطّوّافات والقطع البحـــريّة، التي برعت في توصيل الإمدادات والأطبّاء ورجال الإنقاذ ونقـــل الجرحى والمصابين لتلقّي العلاج. والأهمّ من ذلك أنّ معهد "بـــيو" الأمريكـــي لاســـتطلاعات الرّأي، قد استطلع آراء الشّعب الإندونيـــسي عقـــب الكارثة والاستجابة الأمريكيّة لها يقيس خلالها انطـــباع الـــشّعب الإندونيـــسي ذي الغالبيّة المسلمة، عن الولايات المـــتّحدة، فإذا بالنتائج تؤكّد أنّ 80% من الإندونيسيّين لديهم آراء غير إيجابيّة حيال الولايات المتّحدة.

ويـــرى "لـــورانس" أنّ سياســـة التّدخّل الأمريكي للمساعدة الـــسّريعة والفاعلـــة وقـــت الأزمات والكوارث من شأنها أن تحقّق للـــولايات المتّحدة مكاسبَ عديدة تعزّز من مكانتها وريادتها عالميّا خـــصوصا وأنّ تلـــك المساعدات سوف تساعد على تحسين صورة الولايات المتّحدة داخليّا وعالميّا، كما سوف تضفي مسحة من القبول العالمي بالوجود العسكري الأمريكي المنتشر حول العالم لأنّه سيكون صـــمّام أمـــان، كمـــا أنّ هذه المساعدات سوف تفضي إلى تحقيق الاســـتقرار في العالم لأنّ الكوارث الطبيعيّة والأزمات غالبا ما تتتبعها اضـــطرابات وصراعات وخصومات محليّة وإقليميّة وأحيانا دوليّة، لا يستهان بها، ممّا يهدّد الأمن العالمي(51).

ورغـم أيّة تحذيرات أو مؤشّرات لأفول الهيمنة الأمريكيّة، يرى "جوزيـــف ناي" أنّ الولايات المتّحدة ستظلّ على الأرجح تشكّل

القـــوّة المـــتفوّقة الرّاجحة على مستوى العالم، حتى بعد أن تخلّص نفسها من مستنقع العراق، ولكن يتعيّن عليها أن تتعلّم كيف تعمل مع الدّول الأخرى وكيف تتقاسم معها القيادة. ويرى "ناي" في ما يـــسمّيه "المنافع العامّة العالميّة" طوق النّجاة الذي تستطيع واشنطن مـــن خلاله أن تستفيد من القوّة النّاعمة للإبقاء على ريادتها للعالم، وصـــيانة هيمنـــتها عليه، فهو يعتبر أنّ التّركيز على "المنافع العامّة العالميّة" -وهي الأشياء التي يستطيع الجميع أن يستهلكوها من دون أن يؤدّي هذا إلى تضاؤل المتاح منها بالنّسبة إلى الآخرين- من شأنه أن يساعد أمريكا في التّوفيق بين قوّتها المتفوّقة الرّاجحة وهيمنتها من جانـــب ومصالح الآخرين من جانب آخر على نحو يجنّبها صدامات ومـــواجهات تـــستنـــزفها كما يصون مكانتها العالميّة بأقلّ كلفة ممكنة[52].

فممّا لا شكّ فيه أنّ المنافع العامّة المحضة نادرة الوجود، وأغلب هـــذه المـــنافع لا يقترب إلاّ جزئياً من الحالة المثاليّة المتمثّلة في الهواء النّظـــيف، إذ لا نـــستطيع أن نستثنيَ أحداً، وتعمّ المنفعة الجميع في الـــوقت نفسه. وربّما تشكّل مسألة مكافحة تغيّر المناخ العالمي الحالة الأكثر بروزاً وتأثيراً في الوقت الحالي.ولكن ما لم تبادر الجهة الأكثر اســـتفادة مـــن سلعة عامّة ما، مثل الولايات المتّحدة، إلى الاضطلاع بـــدور ريادي في تخصيص مواردَ متكافئة نحو توفير هذه المنفعة، فلن يكون بوسع الجهات الأقلّ استفادة أن تقدّم مثل هذه المنفعة، وذلك بـــسبب صـــعوبة تنظيم العمل الجماعي حين تشترك في الأمر أعداد ضـــخمة من الجهات. ورغم أن تحمّل هذه المسؤوليّة كثيراً ما يسمح للآخـــرين "بالرّكوب المجّاني"، إلاّ أنّ البديل يعني عدم ركوب أحد على الإطلاق[53].

ويـــوقن "ناي" بأنّ الولايات المتّحدة قادرة على تحصيل كسب مضاعف، من خلال توفّر المنافع العامّة في حدّ ذاتها، وبسبب مساهمة هذه المنافع في إضفاء الشّرعيّة على قوّتها الرّاجحة في أعين الآخرين. ويتعـــيّن علــى أمريكا أن تتعلّم من درس القرن التّاسع عشر، حين كانـــت بريطانيا العظمى هي القوّة الرّاجحة في العالم، فتولّت دورها القـــيادي في الحفاظ على توازن القوى بين الدّول الكبرى في أوروبا، وروّجـــت لنظام اقتصادي دولي مفتوح، وعملت على صيانة حرّيّة البحار[54].

ويـــرى "نـــاي" أنّ هذه القضايا تظلّ وثيقة الصّلة بوضع العالم الـــيوم. والحقـــيقة أنّ تأسيس القواعد التي تكفل الحقوق المتساوية للجمـــيع يظـــلّ في حدّ ذاته يشكّل الآن منفعة عامّة، تماماً كما كان الأمر آنذاك، حتّى رَغم تعقيدِ بعض القضايا الجديدة. إنّ صيانة توازن القـــوى علـــى المـــستوى الإقليمي وتثبيط الحوافز المحلّيّة الدّافعة إلى استخدام القوّة لتغيير الحدود يشكّل منفعة عامّة بالنّسبة إلى العديد من الدّول، ولكن ليس جميعها. وعلى نحو مماثل، تشكّل صيانة الأسواق العالميّة المفتوحة شرطاً ضرورياً، ولو لم يكن كافياً، لتخفيف الفقر في الـــدّول الفقـــيرة، حتّى مع استفادة الولايات المتّحدة من احترام هذا الشّرط[55].

إلاّ أنّ المـــنافع العامّة العالميّة تتضمّن اليوم قضايا جديدة -ليس فقط قضيّة تغيّر المناخ، بل أيضاً قضيّة حماية الكائنات المعرّضة لخطر الانقـــراض، وقـــضيّة الفضاء الخارجي، و"الملكيّة المشتركة" للفضاء الالكتـــروني. إنّ التّوصّل إلى قدر معقول من الإجماع في الرّأي العامّ الأمريكي من شأنه أن يساعد في ضمان تقديم مثل هذه المنافع العامّة، عـــلاوة علـــى المـــنافع العامّة العالميّة "التّقليديّة"، حتّى رغمَ إخفاقِ

الـــولايات المـــتّحدة في الاضـــطلاع بدور الرّيادة في بعض القضايا، وأبرزها قضيّة المناخ العالمي.

وفي عـــالم اليوم أصبحت المنافع العامّة العالميّة تشتمل أيضاً على ثلاثة أبعاد أخرى جديدة:

الأوّل، يـــتلخّص في ضرورة اضطلاع الولايات المتّحدة بدور الرّيادة في المساعدة على تنمية القوانين والمؤسّسات الدّوليّة واحترامها بهدف تنظيم العمل الجماعي في التّعامل مع قضايا على قدر عظيم من الأهمـــيّة، مـــثل انتشار الأسلحة، وحفظ السّلام، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا، وليس فقط القضايا المرتبطة بالتّجارة والبيئة. من المـــؤكّد أنّ الآخرين سوف يستفيدون من النّظام الذي سيتوفّر عبْرَ هذه الجهود، إلاّ أنّ الولايات المتّحدة سوف تستفيد أيضاً. على نحو مماثـــل، وبيـــنما يشتكي أنصار الأحاديّة بشأن القيود التي يفرضها الالتـــزام بالأنظمة الدّوليّة على الولايات المتّحدة، فإنّ الآخرين أيضاً سوف تقيّدهم الأنظمة نفسها[56].

ثانياً، يتعيّن على الولايات المتّحدة أن تجعل قضيّة التّنمية الدّوليّة علـــى رأس أولويّاتها. ذلك أنّ القسم الأكبر من الأغلبيّة الفقيرة من ســـكّان العالم غارق داخل حلقة مفرغة من المرض، والفقر، وانعدام الاستقرار السّياسي. وعلى هذا فإنّ تقديم المساعدات الماليّة والعلميّة مـــن جانـــب الـــدّول الثّريّة لا يشكّل أهمّيّة كبرى لأسباب إنسانيّة فحـــسب، بـــل إنّ هـــذه المساعدات من شأنها أيضاً أن تمنع الدّول الفاشـــلة من التّحوّل إلى منابعَ للفوضى بالنّسبة إلى بقيّة العالم. وهنا أيضاً لم يكن سجلّ الولايات المتّحدة مؤثّراً بأيّة حال. ذلك أنّ تدابير الحماية التّجاريّة، التي تتبنّاها الولايات المتّحدة كثيراً ما تلحق الضّرر بالـــدّول الفقـــيرة في المقـــام الأوّل، فضلاً عن ذلك فإنّ المساعدات

الخارجيّة لا تحظى بشعبيّة كبيرة بين عامّة الأمريكيّين كما أنّها تشهد تـــراجعا ملحوظا. إنّ التّنمية تستغرق وقتاً طويلاً، والمجتمع الدّولي في حاجة إلى استكشاف أفضل السّبل لضمان وصول المساعدات بالفعل إلى الفقراء، إلا أنّ الحكمة والاهتمام بتعزيز القوّة النّاعمة يؤكّدان أنّ الـــولايات المتّحدة لا بدّ أن تضطلع بدور ريادي في هذا السّياق أيضاً.

ثالثا، تستطيع الولايات المتّحدة، باعتبارها قوّة متفوّقة راجحة، أن تقـــدّم منفعة عامّة على قدر عظيم من الأهمّيّة، وذلك من خلال العمـــل باعتـــبارها جهة قادرة على الوساطة والتّوفيق بين الأطراف المخـــتلفة. فعن طريق المساعي الحميدة للوساطة في حلّ النّزاعات في أمـــاكن مثل أيرلندا الشّماليّة، والمغرب، وبحر إيجه ساعدت الولايات المتّحدة في صياغة نظام دولي صالح لاستفادة دول أخرى منه[57].

ويعـــتقد "نـــاي" أنّ استمرار تفاقم بعض القضايا والصّراعات العالمـــيّة الملحّة وتعقّدها كالصراع في الشّرق الأوسط، من شأنه أن يفـــرض على واشنطن قبول قيام دول أخرى بدور الوسيط من أجل تـــسوية تلك الصّراعات والقضايا على نحو أكثر فعاليّة، وهو ما بدا جليّا خلال إدارة "أوباما" التي تدعم الدّور التركي للتّوسّط في عمليّة ســـلام الـــشّرق الأوســـط، وحينما لا ترغب الولايات المتّحدة في الاضـــطلاع بـــدور القيادة، فإنّها تظلّ قادرة على تقاسم القيادة مع غيرها من الجهات الدّوليّة، كما فعلت أوروبا في قضيّة دول البلقان. ولكـــن في كثير من الأحيان قد تكون الولايات المتّحدة هي الدّولة الوحـــيدة القادرة على جمع الأطراف المختلفة والتّوفيق بينها. وما من شـــكّ في أنّ نجـــاح هذا الدّور القيادي إنّما يضيف إلى قوّة أمريكا النّاعمة بينما يعمل على استئصال منابع عدم الاستقرار، كما تستطيع

الـــولايات المتّحدة أيضاً أن تشجّع دولاً أخرى ناهضة على المشاركة في إنتاج مثل هذه المنافع العامّة[58].

وبـــدوره، وبعد انتقاده تعاطي إدارة بوش مع فكرة "الهيمنة"، يقترح "بريجنسكي" عدّة خطوات لإنقاذ مكانة أمريكا عالميّا منها:

أوّلا: عـــودة صـــريحة بالسّياسية الخارجيّة الأمريكيّة إلى منطق الاعتدال انطلاقا من التّوافق الحزبـــي بين الجمهوريّين والدّيمقراطيّين في صـــوغ تلـــك الـــسّياسة. والمسألتان تتزامنان حكما، فالسّياسية الخارجـــيّة الأمـــريكيّة صبغت في المرحلة الأخيرة بتوجّه متطرّف من داخل الحزب الجمهوري نفسه، واتّخذت القرارات المحوريّة فيهاعلى خلفـــيّة النّظرة المسيحيّة البروتستانتيّة الأصوليّة، وبقراءة من المحافظين الجدد.

ثانـــيا: على أمريكا أن تتشاور بكثافة مع الحكومات الأجنبيّة، وألاّ تتصرّف على قاعدة "أنّ من ليس معها فهو أوتوماتيكيّا ضدّها". ذلـــك أنّ هذه المقارنة التي تلغي مساحة التّوافق في العلاقات الدّوليّة تعدّ تدميرا للذّات.

ثالثا: على أمريكا أن تعيد إحياء الأجهزة الاستخباراتيّة بشكل يجعلـــها تقـــدّم معلومات موثّقة تكون قاعدة لعمليّة اتّخاذ قرارات ذكيّة، ولا تكون قائمة على مبدإ أسوإ السّيناريوهات. وهذا من شأنه أن يعيد اعتماد الحكومات الأجنبيّة على أحكام أمريكا وتحليلاتها في عمليّة صوغ سياستها.

وتظـــلّ أبلـــغ رسالة توجّه بها الخبراء الأمريكيّون لدوائر صنع القـــرار في بلادهم من أجل الإبقاء على ريادتها وتجديد هيمنتها، هي تلك التي وجّهها "زيغنيو برجينسكي" في كتابه الأخير المعنون" الخيار الحقيقـــي"، الـــذي حـــاول فـــيه طرح خارطة طريق لإنقاذ الهيمنة

الأمـــريكيّة وإطالة أمد إمبراطوريّة العمّ سام، حيث يناشد القادة في الولايات المتّحدة بأن يتخلّوْا عن الغطرسة وإساءة استخدام الرّيادة أو الهيمنة الأمريكيّتين عالميّا، وأن يكثّفوا جهودهم لإصباغ هذه الهيمنة وتلـــك الـــرّيادة بطابــع رضائي عالمي، مستفيدين بذلك من تجربة الإمـــبراطوريّة الرّومانيّة، التي استسلمت للسّقوط في براثن الغطرسة وإساءة توظيف الهيمنة، حينما جنحت لترويج مصطلحات وشعارات قـــريبة الشّبه من تلك التي تصدر عن مسؤولين في واشنطن في زمننا هذا مثل "الدّول المارقة" و"محور الشّرّ" و"الجماعات الإرهابيّة" و"من ليس معنا فهو ضدّنا"..الخ. مشيرا إلى أنّ الغطرسة التي كانت تمارسها رومـــا حـــيال الآخـــرين هي التي زجّت بإمبراطوريّتها إلى غياهب الانهيار.

وفي عبارات فلسفيّة دلاليّة مقتضبة، يختزل "برجينسكي" رسالته وتوصـــياته في شأن الحفاظ على ريادة أمريكا وهيمنتها العالميّتين، في دعـــوة الأمريكيّين إلى أن يجعلوا من أمريكا "مدينة على جبل" كما ورد في العظـــة الأخيرة للسّيّد المسيح، كي تصبح مدينة مشعّة تعيش في سلام مع العالم، بدلا من أن تكون "قلعة على جبل" معزولة كئيبة وتستقبل كلّ يوم نعوشا من بقاع العالم المختلفة تحوي جثث جنودها على وقع الموسيقى الجنائزيّة[59].

المبحث الخامس: انتخاب أوباما وتجديد الأمل

في الخـــامس مـــن نوفمبر 2008، أعلن عن فوز "باراك حسين أوبامـــا"، الذي كان أوّل سيناتور أسود في مجلس الشّيوخ عن ولاية إيلينوي منذ عام 2005، رئيسا لأمريكا. ويمكن القول إنّ التّحوّل في الـــشّارع الأمريكـــي من اليمين المحافظ إلى اليسار والمدرسة اللّيبراليّة

كان من شأنه طيّ صفحة حقبة الجمهوريّين وعرّابهم "رونالد ريغن"، الـتي هيمـنت علـى المـشهد السّياسي الأمريكي منذ عام 1980 واسـتبدالها بانطلاقة جديدة واستثنائيّة للّيبراليّين والحزب الدّيمقراطي أوصـلت الرّئيس الأفريقي الأمريكي إلى البيت الأبيض، وهو الرّجل الـذي يرى كثيرون أنّه يتطلّع إلى تقليد "ريغن" وتحويل رئاسته إلى حركة تدفع بأكثريّة ذات ميل ليبرالي إنّما بخطاب وسطي في المرحلة المقـبلة، وهـو ما يطلق عليه اليوم اسم "حركة أوبامانيا" أو الجنون بأوباما[60].

ولعلّ في هذا الإنجاز الفريد من نوعه لرجل مثل "أوباما" تحقيق لحلـم وضـع لبناته الأولى على أرض الواقع قبل نيف وأربعة عقود الـزّعيم الأمريكـي الأسود "مارتن لوثر كنغ"، إبّان زعامته لحركة الحقـوق المدنيّة في الولايات المتّحدة. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يـدلّ علـى قدرة الحلم الأمريكي، الذي طالما شخصت إليه أبصار شـعوب العالم كونه يفسح المجال للحرّيّة وتحقيق النّجاح على كافّة الأصـعدة وسط أجواء غالبا ما لا تتسنّى لكلّ ذي طموح إلاّ في بلد كالـولايات المـتّحدة، على الصّمود والبقاء رغم الرّياح العاتية التي تعصف به ما بين الفينة والأخرى.

لقد كانت كلمة السّرّ في حملة "أوباما" وبرنامجه الانتخابيّين هي "التّغـيير" تلـك الكلمـة السّحريّة، التي سحرت ألباب الأمريكيّين المعـروفين مـن بين شعوب الدّنيا بولعهم بالجديد وشغفهم بالتّغيير والتّطوير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لاسيّما إذا كان الوضع القائم غايـة في القـتامة والتّـردّي كذلك الذي أفضت إليه ثماني سنوات عجـاف من حكم إدارة "بوش" الابن الجمهوريّة الرّعناء. لقد وضع الأمـريكيّون ومـن ورائهـم العالم أجمع تطلّعاتهم وآمالهم في جعبة

الــرّئيس الأمريكي الشّابّ "أوباما"، الذي أمل الجميع في أن يطوي صــفحة سوداء من تاريخ السّياسة الأمريكيّة والعالميّة ويدشّن حقبة جديــدة، يستطيع الأمريكيّون خلالها أن يستعيدوا وحدهم وأمنهم واســتقرارهم الاقتصادي والاجتماعي، كما يستردّون ثقة العالم بهم وحبّ شعوبه لهم وإعجاب البشر بحلمهم الأخّاذ وتجربتهم الحضاريّة والتّحديثــيّة الــرّائدة والمبهــرة، وأن تتحرّر شعوب الدّنيا من نظرة التّخوّف والرّيبة حيال كلّ ما هو أمريكي بعد أن عاثت إدارة "بوش" الابــن في الأرض فــسادا ما بين تدخّل عسكري وحصار اقتصادي وتهديــد أمني وسياسي، حتّى غدت أمريكا دولة سيّئة السّمعة، إلى الحدّ الذي صار يهدّد تدريجيّا مقوّمات قوّتها النّاعمة، التي طالما ظلّت ركيــزة مهمّة من ركائز قوّتها وتميّزها في عالم ما قبل انهيار ما كان يسمّى بالاتّحاد السّوفياتي السّابق ثمّ هيمنتها المنفردة من بعده.

ولقــد قــوبلت نتــيجة الانتخابات الأمريكيّة هذه المرّة وما تمخــضّت عنه من فوز "أوباما" بالارتياح والتّرحيب سواء في داخل الــولايات المتّحدة أو خارجها، خاصّة بين أنصار السّلام والأقلّيّات، وذلك على خلفيّة برنامجه التّصالحي الّذي دعا فيه إلى وقف الحرب في العــراق، وإغــلاق معتقل غوانتانامو وتفضيل الحوار مع إيران على الغــزو ومدّ الجسور مع الشّعوب من أجل سلام العالم وأمن بلاده.. الأمــر الذي أعاد الثّقة في الحلم الأمريكي وأحدثت تغيّرات كانت بعــيدة المنال، منها ما أعلنه رئيس مركز كارينجي للشّرق الأوسط بــأن الإســلاميّين ســوف تخــفّ حدّتهم وتتحسّن نظرتهم للقيادة الأمريكيّة، وقد تهبط شعبيّة الجماعات المتطرّفة!![61].

علــى أيّــة حال، يمكن الزّعم بأنّ فوز "أوباما" قد أثار جدلا حامي الوطيس بشأن تأثير هذا الفوز على مستقبل الهيمنة الأمريكيّة.

فــثمّة مـــن رأى أنّـــه يدشّـــن مرحلة أفول لتلك الهيمنة، حتّى أنّ "فرانـــسيس فوكـــوياما" أعلن أنّه ساند "أوباما" في حملته الانتخابيّة الرّئاســـيّة وابتهج بفوزه لأنّه سيكون الزّعيم الأقدر على إدارة حقبة الأفـــول أو الغروب الأمريكي باقتدار وبأقلّ خسائرَ ممكنة. وفي ذات الـــسّياق، كـــتب "فـــريد زكـــريا" سلـــسلة من المقالات في مجلّة "النـــيوزويك" الأمـــريكيّة عقـــب فـــوز "أوباما" طوت بين ثناياها تلمـــيحات بأنّ الرّئيس الجديد سيكون الرّجل القادر على الاستجابة لعصر الأفول الأمريكي.

كـــذلك، خلـــص تقرير صدر في ديسمبر 2008 تحت عنوان "الـــتّوجّهات العالميّة 2025"، عن المجلس القومي للاستخبارات في الـــولايات المـــتّحدة (إن آي سي NIC)، الذي أُنشئ عام 1973، ويستشير كلّ وكالات الاستخبارات الأمريكيّة التي لا تقلّ عن 16 وكالة ابتداء من الوكالة المركزيّة للاستخبارات CIA ونـــزولا إلى وزارة الماليّة، إلى أنّ النّفوذ السّياسي والاقتصادي للولايات المتّحدة ســـيتراجع خـــلال العقدين المقبلين. وأشار التّقرير الذي ينشر كلّ خمـــس ســـنوات ويستند إلى دراسة شاملة قام بها خبراء المعلومات الاســـتخباراتية الأمـــريكيّة ومحلّلوها، إلى أنّ الدولار سيفقد دوره باعتباره عملة رئيسة في العالم. كما يتوقّع التّقرير أن تشكّل كلّ من الـــصّين والهند وروسيا تحدّيا لنفوذ الولايات المتّحدة على الصّعيد العالمـــي وتنافسها أكثر على رأس نظام عالمي متعدّد الأقطاب، وأنّ الـــتّقدّم العلمي والتّقني واستخدام تكتيكات عسكريّة غير تقليديّة وانتـــشار الأســـلحة البعيدة المدى الدّقيقة وحروب الانترنت، كلّ ذلك سيحدّ من قدرة الولايات المتّحدة على التّصرّف باعتبارها قوّة عظمـــى. وبينما يستبعد التّقرير أن يتعاظم نفوذ روسيا، يتوقّع في

المقابـــل أن تحقّـــق إيران وتركيا وإندونيسيا بعض التّقدّم في هذا المجال[62].

علـــى صعيد آخر، ارتأى محلّلون ومفكّرون أمريكيّون وعالميّون آخـــرون أنّ فوز "أوباما" سوف يساعد على تعزيز الهيمنة الأمريكيّة وإطالة أمدها، حيث يمثّل فوز رجل أسود أمريكي من أصول أفريقيّة ويـــدين والده بالإسلام فرصة للمصالحة التّاريخيّة بين أمريكا ونفسها مـــن جهة وبينها وبين العالم من جهة أخرى. إذ تنبيء الشّعارات الّتي رفعها "أوباما" بشأن التّغيير بأنّ الفتى الأسود سيزيل آثار السّياسات الـــرّعناء الّتي اتّبعها سلفه "بوش" الابن ويبلسم الجراح التي تمخّضت عـــنها تلك السّياسات في داخل أمريكا وخارجها. وهو الأمر الذي من شأنه أن يعيد الجاذبيّة إلى "الحلم الأمريكي"، الذي شوّهه "بوش" الابن بسياساته العدوانيّة المتغطرسة، بما يساعد على إعادة الفاعليّة إلى قـــوّة أمـــريكا النّاعمة، التي تعدّ إحدى ركائز هيمنتها وريادتها. فقد بـــدأت الـــشّعوب تتدرّب على حبّ أمريكا ونبذ الكراهيّة، وبدأت أمـــريكا، أو يجـــب أن تـــبدأ، رحلـــة تغيير السّياسات وكثير من السّلوكيّات، وتستعدّ للاستجابة لثورة متصاعدة في التّوقّعات العالميّة. فـــثمّة من ذهب إلى الزّعم بأنّ فوز "باراك أوباما" بالرّئاسة الأمريكيّة يـــشكّل وبحقّ، إحياءً وإنعاشا لمفهوم الحلم الأمريكي القائم على أنّ أمـــريكا هـــي بلد الفرص (وهل ثمّة فرصة أعظم من أن يصبح ابن مهاجـــر كيني إلى أمريكا سيّد البيت الأبيض؟) والذي لطالما شكّل حافـــزا وملهما لكلّ الرّاغبين والطّامحين حول العالم في تحقيق ذواتهم والانتـــصار علـــى الظّروف الخانقة لآمالهم والمعيقة لتطوّرهم. فالأمّة الأمـــريكيّة التي هي بامتياز أمّة مهاجرين تقدّم الدّليل تلو الدّليل على مدى تجذّر روح التّجدّد والتّغيير والإبداع والإنجاز التي تنطوي عليها

هــذه التّجـربة الدّيموقـراطيّة الفيدرالـيّة التي شيّدها المهاجرون – المواطـنون والتي نجحت في التّوليف بين عشرات الولايات الأمريكيّة المخـتلفة لكنْ المتّحدة في إطار ذلك المعمار الحضاري التّعدّدي المتين الذي أهّل أمريكا، لتكون قائدة العالم[63].

وخـلال العام الأوّل من حكمه، انتهج "أوباما" نهجا يشي بنـزعة، لاتهاونَ فيها، باتّجاه استعادة مكانة أمريكا عالميّا وتعزيز هيمنـتها وريادتها. وقد جاء هذا النّهج في مسارين: أوّلهما، عمد إلى مواصلة جهود تعظيم قوّة أمريكا الصّلبة على نحو ما بدا جليّا في موافقـته في بـادىء الأمر على المضيّ قدما في تنفيذ مشروع الدّرع الصّاروخيّة الأمريكيّة، التي من شأنها أن تعزّز هيمنة أمريكا العـسكريّة على العالم ثمّ استبداله بمشروع آخرَ أكثر فعاليّة وأقلّ كلفـة، ومـن بعد ذلك الاستمرار في الحرب الأمريكيّة على ما يـسمّى الإرهاب في أفغانستان والإبقاء على التّموضع العسكري الأمريكي في وسط آسيا والخليج العربـي وغيرهما من بؤر العالم الحـيويّة بصيغ ومستويات مختلفة. أمّا المسارُ الثّاني، فكان سعي "أوبامـا" لإنعـاش القوّة النّاعمة الأمريكيّة بالاعتماد على القوّة الذّكـيّة وتـرميم التّفوّق العلمي والثّقافي وإعادة الجاذبيّة للحلم الأمريكي.

فلقـد اتّخـذ "أوبامـا" خطوات مهمّة فور تأديته اليمين الدّسـتوريّة على صعيد استعادة الرّيادة الأمريكيّة أبرزها إعلانه عزمه تحرير السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة من العسكرة، وذلك عبر السّعي لتخفيض الإنفاق العسكري السّنوي بنسبة 10%، ثمّ تأكيد نائبه "جوزيف بايدن" ووزيرة خارجيّته "هيلاري كلينتون" تبنّي "سياسـة ذكـيّة" تؤخّـر اللّجوء للتّصعيد العسكري والوسائل

العقابيّة، وتحرّي نهج تصالحي مع العالم ينتهج الحوار بدلا من الصّدام، ثمّ عزم "أوباما" على العمل بدأب من أجل إنهاء المشاكل الخاصّة بالطّاقة كتقليص اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط الأجنبي ومواجهة مشاكل التّغيّر المناخي، ثمّ فتحه النّقاش حول استراتيجيّة تقديم واشنطن للمساعدات الخارجيّة وسبل توظيف تلك المساعدات على نحو يضمن لأمريكا مكانتها وريادتها عالميّا، علاوة على البدء في إغلاق سجن غوانتانامو الذي أساء إلى سمعة أمريكا عالميّا[64].

المبحث السّادس: إنهاء الاعتماد الأمريكي على النّفط الأجنبي

يمكن القول إنّ تلك القضيّة كانت تشغل بال "أوباما" منذ أن كان مرشّحا رئاسيّا، إدراكا منه لأهمّيّة أمن الطّاقة الأمريكي وما يستوجبه من تقليص اعتماد واشنطن على مصادر الطّاقة الواردة من بلدان تضرّرت علاقات واشنطن بها كثيرا خلال سني حكم "بوش" الأب أو الابن. فحسب بيانات إدارة الطّاقة الأمريكيّة بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النّفط في عام 2007 وحده نحو 20.680.730 برميل يومياً، أنتجت الولايات المتّحدة منها نحو 8.5 "تقريبا" برميل يومياً، بينما استوردت نحو 12.185.290 برميل يومياً أي بنسبة 58.8%. وانطلاقاً من تلك البيانات أعلن "أوباما" إبّان حملته الرّئاسيّة عن خطّة جديدة شاملة لمعالجة هذه المشكلة مشيراً إلى أنّ هدفه تحقيق الاستقلال النّفطي الذي يعدّ "واحداً من أكبر التّحدّيات" التي تواجهها الولايات المتّحدة. وقد عبّر "أوباما" عن إدراكه لمدى خطورة هذا التّحدّي قائلاً إنّه "يشكّل تهديداً لأمننا القومي ولتفوّقنا ولاقتصادنا". وأرجعَ أسباب إخفاق واشنطن في حلّ

هـــذه المـــشكلة طـــيلة أكثر من ثلاثين عاماً إلى السّياسات الحزبيّة، والـــتّأثير المفـــرط للمصالح الخاصّة، وخداع السّياسيّين لتحقيق هذه المصالح في الانتخابات بدلاً من وضع حلول طويلة الأمد من شأنها أن تجعـــل أمريكا قريبة من الاستقلال النّفطي. وفي رؤيته لقضيّة الطّاقة، الـــتي نشرها موقع حملته الانتخابيّة، والمعنونة بـــ "باراك أوباما: طاقة جديـــدة لأمـــريكا"، أشار "أوباما" إلى أنّه من شأن خطّته أن تحقّق اســـتقلال أمريكا النّفطي. وبعد تولّيه منصبه أكّد "أوباما" أنّ هدف إدارته هو إلغاء الاعتماد على واردات النّفط الأجنبيّة. كذلك، أعلن "أوبامـــا" ونائـــبه "جـــو بايدين" عن تبنّيهما خطّة تتوخّى استثمار الأمـــوال في موارد الطّاقة البديلة والاستئنافيّة، وتؤدّي إلى إنهاء تبعيّة الـــبلد للنّفط الأجنبـــي وتحلّ الأزمة الإقليميّة العالميّة وتُنشئ ملايين فرص العمل(65).

كمَا كان "أوباما" أكثر رؤساء أمريكا قلقا من مسألة التّغيّر المناخي وأكثرهم حرصا على التّعاطي معها بجدّيّة. فبعد أن أوضح أسباب ظاهرة التّغيّر المناخي، يشير إلى مجموعة من الأساليب التي يمكـــن أن تـــساعد في مواجهة هذه الظّاهرة البحوث الأساسيّة، وبـــرامج التّكنولوجـــيا، وخلق سوق نظيفة للطّاقة. وما إن بدأ "أوباما" مباشرة مهامّه رئيسا للولايات المتّحدة يوم 20 يناير 2009 ، حتّى أعاد التأكيد على أنّ اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط الأجنبـــــي والتّغيّـــر المناخـــي يمثّلان خطرا يتهدّد الأمن القومي الأمريكـــي، حـــيث إنّ تعلّق الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالنّفط المـــورّد لا يهدّد الأمن الوطني للبلد ويُضرّ البيئة فقط، بل ويلحق خـــسائرَ بالاقتصاد ويضيّق ميزانيّة أسر العمّال عبر كافّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة(66).

المبحث السّابع: المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للعالم الخارجي

لمـــا كان "أوباما" يعي جيّدا أهميّة المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للعـــالم الخارجي في تعزيز مكانة أمريكا عالميّا، فقد تعهّد من جانبه بمـــضاعفتها إلى 50 ملـــيار دولار سنويّا بحلول عام 2012، كما بدأ بـــرنامجا طمـــوحا لإعـــادة تفعـــيل دبلوماسيّة المساعدات الخارجيّة الأمـــريكيّة وتطويرها، فنّيا ومهنيّا وماليّا، بما يساعد على جعلها أداة مهمّـــة وفاعلة من أدوات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة "الذّكيّة". وفي هـــذا الإطـــار، فتح "أوباما" باب الجدل على مصراعيْه بشأن طرح الآلـــيّات الكفـــيلة بتعظـــيم القيمة الاستراتيجيّة لتلك المساعدات. وأنـــصت "أوبامـــا" إلى آراء خـــبراء ديمقراطيّين وجمهوريّين ينادون بـــضرورة إعـــادة النّظـــر في التّـــشريع الذي يحكم تلك المعونات والمـــساعدات الخارجـــيّة، والذي يرجع لنحو خمسين عاما مضت، حـــيث تعهّد عضو مجلس النّوّاب الدّيمقراطي البارز "هاوارد بيرمان"، الـــذي يتـــرأّس لجنة الشّؤون الخارجيّة في المجلس، بالضّغط من أجل إصـــدار قانـــون جديد للمساعدات الخارجيّة بدلا من القانون الذي كـــان الـــرّئيس الأمريكي الأسبق "جون كينيدي" قد وقّعه في عام 1961، وذلـــك توخّـــيا لتفعيل دور دبلوماسيّة المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة.

وفي هذا المضمار، تزايد الانتقاد لسياسة المعونات والمساعدات الخارجـــيّة، حيث يصف خبراء تنمية أمريكيّون النّظام المالي الرّاهن لـــتلك المساعدات بأنّه غير فعّال ويتّسم بالفوضى ونقص التّمويل وســـوء التّوزيع، إذ أنّه موزّع على أكثر من 20 وكالة و50 برنامج دون حـــدود واضحة لسلطة كلّ منها.فضلا عن أنّ إدارة الرّئيس "بـــوش" الابن قد أمعنت في إساءة استخدام تلك المساعدات عقب

أحــداث الحــادي عشر من سبتمبر من خلال إعادة توجيه الشّطر الأعظــم مــن تلك المساعدات إلى حلفاء واشنطن في الحرب على الإرهــاب، كما التهمت حروب العراق وأفغانستان نصيب الأسد منها، وتزامن هذا مع اضطلاع وزارة الدّفاع الأمريكيّة بالأدوار التي كانــت مخوّلة من الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة بعد أن فقدت نفــوذها وتمويلها والعاملين فيها خلال تلك الفترة، ويرى "بيرمان" أنّ الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة تعاني من نقص شديد في عدد العــاملين وتفتقر للخبرة الفنّيّة التي تخوّل لها مواجهة الطّبيعة المعقّدة للــتّهديدات التي تواجه العالم مثل تغيّر المناخ، وانتقد أيضا عسكرة الــسّياسة الخارجــيّة الأمــريكيّة عموما ودبلوماسيّة المساعدات الخارجــيّة علــى وجه التّحديد، وهو ما أرجعه إلى غياب الكوادر المدنــيّة المدرّبة والمتخصّصة في مجال المساعدات الخارجيّة والتّنمية الدّوليّة.

وبــدوره، دعا "روبرت زوليك" رئيس البنك الدّولي "أوباما" لتخــصيص ســتّة ملــيارات دولار من برنامج التّحفيز الاقتصادي الأمريكــي البالغ حجمه 825 مليار دولار لصندوق عالمي لمساعدة الــدّول الفقيرة التي تضرّرت جرّاء الأزمة الماليّة، مؤكّدا أنّ من شأن هذه الخطوة أن تعيد إنعاش السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وتعزّز مكانة الولايات المتّحدة عالميّا.

ومن جانبها، وفي اليوم التّالي لتولّيها مهامّ منصبها، زارت وزيرة الخارجــيّة الأمــريكيّة "هيلاري كلينتون" الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّولــيّة ووعدت بعهد جديد في الدّبلوماسيّة الأمريكيّة ينطوي على المزيد من التّنمية الفعّالة. وأكّدت "كلينتون" أنّه من الضّروري تعزيز دور الــوكالة الأمــريكيّة وغيرهــا من البرامج المتخصّصة في تقديم

المساعدات الأجنبيّة وأن تحظى بتمويل ملائم وتنسيق يوضّح جليّا فهم الولايات المتّحدة ودعمها لمساعدات التّنمية(67).

المبحث الثّامن: إغلاق سجن غوانتانامو

في إطار مساعيه لإعادة الجاذبيّة للحلم الأمريكي وتحسين صورة أمريكا عالميّا، بعد تنصيبه عمد "أوباما" إلى اتّخاذ خطوات جادّة على هذا الصّعيد، إذ أصدر فور تنصيبه ووزير دفاعه "روبرت جيتس"، أمرا بتعليق المحاكمات التي تجري بحقّ معتقلي سجن غوانتانامو، والتي ستقدّم إلى هيئة الادّعاء العسكريّة الأمريكيّة، وذلك بعد ساعات فقط من أدائه اليمين الدّستوريّة. وقد شمل هذا الأمر 21 قضيّة من بينها خمس قضايا كان من المتوقّع أن يمثل أصحابها أمام المحكمة العسكريّة بتهم التّخطيط لهجمات 11 سبتمبر 2001. وفي خطوة أكثر جرأة، أصدر "أوباما" أمرا آخرَ يقضي بإغلاق سجن غوانتانامو المثير للجدل كليّة، والذي يضمّ 255 سجينا من بلاد شتّى، في غضون عام واحد. وكان "أوباما" قد وعد خلال حملته الانتخابيّة بإغلاق السّجن المقام في قاعدة غوانتانامو البحريّة في كوبا، لكنّه عجّل بتنفيذ وعده بعد يومين فقط من تسلّمه السّلطة، إذ أصدر مشروع مرسوم رئاسي يقضي بإغلاق غوانتانامو في أقرب وقت ممكن، وفي غضون عام من نشر المرسوم على أبعد تقدير(68). كما يقضي المرسوم أيضا بأن يرحل كلّ شخص معنِي بهذا القرار إلى بلده الأصلي أو يطلق سراحه أو يسفّر إلى بلد آخر أو ينقل إلى معتقل أمريكي آخر، إضافة إلى إغلاق كافّة المعتقلات التّابعة لوكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة التي يُحتجز فيها مُشتبه فيهم بالضّلوع في الإرهاب. وأثناء توقيعه على القرار الجديد، قال

"أوبامـــا": "إنّ الـــولايات المـــتّحدة ستواصل خوض الحرب على الإرهاب، لكنّها سوف تحافظ في الوقت ذاته على قيمنا ومُثُلنا، ولن تسمح بعد الآن بممارسة التّعذيب في حقّ معتقلين في المستقبل"[69].

المبحث التّاسع: الاعتماد على "السّياسة الذّكيّة"

لم يكـــن "أوبامـــا" يغـــرّد وحده داخل سرب استعادة الرّيادة الأمـــريكيّة عبْرَ القوّة الذّكيّة والناعمة لبلاده، إذ شاركه في ذلك عن اقتـــناع طاقم إدارته الذي اختاره بعناية فائقة. فمن جانبها، كانت وزيـــرة الخارجيّة الأمريكيّة الجديدة "هيلاري كلينتون" أبدت تفهّما ملحـــوظا وتـــناغما ملفتا حيال مساعي "أوباما" لإعادة إنعاش الحلم الأمريكـــي وتفعيل القوّة النّاعمة لبلادها، وذلك حينما أعلنت فور ترشـــيحها لمنصبها هذا، تبنّيها لفكرة "السّياسة الذّكيّة"، الّتي تتضمّن مجمـــوعة متـــنوّعة من الأدوات الدّبلوماسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والـــسّياسيّة والقانونـــيّة والثّقافيّة، مشيرة إلى أنّ فريقها الدبلوماسي سيـــستخدم الأداة أو مجمـــوعة الأدوات المناسبة والصّحيحة في كلّ حالـــة." وأوضحت "كلينتون" خلال جلسة لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ لتنصيبها يوم 13 يناير 2008، أنّها ستعمل من أجل إعـــادة الـــتّوازن الدّبلوماســـي- العـــسكري إلى السّياسة الخارجيّة الأمـــريكيّة بعد ثماني سنوات من حكم "بوش" الابن، والتي شهدت تـــراجع قوّة وزارة الخارجيّة أمام وزارة الدّفاع، وأعلنت أنّ السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهدها ستعمد إلى التّزاوج بين المبدإ والتّفكير العلمي بدلا من الأيديولوجيّة الصّلبة، مؤكّدة أنّ الدّبلوماسيّة ستكون في الخطّ الأمامي لسياستها الخارجيّة وذلك حفاظا على أمن الولايات المـــتّحدة ومصالحها وصورتها لدى العالم. وفيما أكّدت أنّ أمريكا لا

يمكن أن تحلّ الأزمات الضّاغطة عالميّا بشكل منفرد، كما لا يمكن أن يحــلّ العـــالم تلك الأزمات من دون أمريكا، دعت "كلينتون" إلى انخـــراط وتعاون فاعل مع روسيا وتحسين الشّراكة مع الصّين، وتمتين العلاقـــة مـــع الـــدّول الأوروبيّة، خصوصا ألمانيا وفرنسا وبريطانيا و"الدّيموقراطيّات الجديدة"، وإرساء نمط أكثر تعاونا في الأمم المتّحدة لحـــلّ الأزمات، أو العمل مع الحلفاء خارج إطار المنظّمة حين يعجز هذا التّعاون عن تحقيق أهدافه[70].

وأشـــارت الـــسّناتور "هيلاري كلينتون" ونائب الرّئيس "جو بايـــدن" إلى أنّهما سيعملان من أجل "تجديد الدّور القيادي لأمريكا بفـــضل الدّبلوماســـيّة الـــتي تعزّز أمن الولايات المتّحدة والتي تدفع بمـــصالحها قـــدما وتعكس قيمها". وقالت "هيلاري كلينتون" إنّها والـــرّئيس المنـــتخب "أوباما" يعتقدان أنّ الولايات المتّحدة لا بدّ أن تنتهج أسلوبا في السّياسة الخارجيّة يجعل أمريكا قادرة على "أن تظلّ قوة إيجابيّة في العالم". وهذا يشمل تقوية علاقات الشّراكة مع الحلفاء والمؤسّسات ومحاولة التّواصل مع الخصوم. وفيما أعربت عن إدراكها لأهمـــيّة الدّبلوماسيّة المتعدّدة الأطراف، فإنّ "هيلاري كلينتون" قالت إنّ "أهمّ واجب على حكومة "أوباما" هو حماية مصالح أمريكا وأمنها وقـــيمها ودفعها نحو الأمام، لكي نحافظ على دوام أمن شعبنا وأمّتنا وحلفائنا"[71].

المبحث العاشر: إدراك "أوباما" لأهمّيّة استعادة الهيمنة الأمريكيّة

مـــن أبـــرز الاعتبارات المهمّة التي تؤثّر في قدرة دولة ما على تعظـــيم دورها ومكانتها عالميّا، مدى إدراك القيادة السّياسيّة لتلك الدّولـــة لأهميّة ذلك المقصد وسعيها الدّؤوب لبلوغه. ولعلّ الرّئيس

الأمريكـــي "أوبامـــا" يضمر الكثير في هذا الشّأن حسبما يفهم من خطابـــه الـــسّياسي ومواقفه وسياساته التي تبنّاها خلال المائتيْ يوم الأولى مـــن حكمـــه. وفي هـــذا الإطار، يرى المفكّر الاستراتيجي الأمريكـــي "روبـــرت كاجان" في مقال نشره في جريدة واشنطن بوست الأمريكيّة عقب الإعلان عن فوز "أوباما"، أنّ أمريكا ستظلّ رائدة ومهيمنة ما بقيت مؤمنة بقدرتها على ذلك وما دامت قياداتها وشعبها واثقين في قدرات بلادهم وقوّة عزيمتهم للإبقاء على ذلك. وأكّـــد "كاجان" أنّ الآراء التي تذهب إلى اعتبار أنّ فوز "أوباما" يـــؤرّخ لبداية الأفول الأمريكي إنّما تفتقر للأسس والحجج العلميّة الموضـــوعيّة، فـــلا "أوباما" اعتبر نفسه يوما ما كذلك ولا برنامجه الانتخابـــــي حـــوى إشارات لذلك بل على العكس كان الرّجل مـــتفائلا حريـــصا على تعزيز مكانة أمريكا ودورها على السّاحة العالمـــيّة ومصالحة الأمريكيّين مع أنفسهم ومع العالم توطئة لإعادة الفعالـــيّة لقوّة أمريكا النّاعمة، التي هي من الرّكائز المهمّة لريادتها وهيمنتها، وهو ما كان سببا مباشرا من أسباب تفوّقه على منافسه الجمهـــوري "جـــون مـــاكين". كما يرى "كاجان" أنّ مثل هذه الطّروحات الأفوليّة ليست بالأمر المستحدث على المجتمع الأمريكي، فهـــي عادة ما تتكرّر كلّ عقد من الزّمن أو نحو ذلك، ففي أواخر عقد السّبعينات من القرن الماضي على سبيل المثال، سقطت مؤسّسة الـــسّياسة الخارجـــيّة الأمريكيّة أسيرة لما أطلق عليه وزير الخارجيّة الأمـــريكيّة في حينها "سايروس فانس"، "حدود القوّة الأمريكيّة". وفي أواخر الثّمانينات ومطلع التّسعينات من القرن الماضي أيضا، تنبّأ "بـــول كينيدي" بالسّقوط الوشيك للقوّة الأمريكيّة نتيجة لما أسماه "الـــتّمدّد المفرط" لتلك القوّة وعدم تناسب قدراتها الاقتصاديّة مع

تطلّعاها الاستراتيجيّة. وفي أواخر تسعينات القرن الماضي أيضا، حذّر "صموئيل هنتنجتون" من "العزلة الأمريكيّة"، واليوم ثار الجدل حول ما يسمّى "العالم ما بعد أمريكي"، أو حقبة "الأفول الأمريكي.

ويحاول "كاجان" تفنيد تلك الطّروحات "الأفوليّة" من قبل من أسماهم "الأفوليّين" مستندا إلى أنّها جميعا لم تتحقّق حتّى الآن وإنّما كانت نتاجا لظروف دوليّة ومحليّة معيّنة. ويعتقد "كاجان" في أنّ مروّجي تلك الطّروحات قد تناسَوا أنّ الرّكائز الحقيقيّة والموضوعيّة للرّيادة والهيمنة لا تزال بحوزة الولايات المتّحدة ويمكن للرّئيس الجديد أن يتّخذ منها قاعدة للانطلاق نحو آفاق أرحب للهيمنة والرّيادة الأمريكيّتين مستقبلا، وإن أتيحت لبعض القوى الإقليميّة أو الدّوليّة بعض مظاهر التّميّز أو الرّيادة غير الموضوعيّة كالسّياحة أو التّرفيه على سبيل المثال. فاقتصاديّا، لاتزال حصّة الولايات المتّحدة من الاقتصاد العالمي تبلغ 21% حاليّا، وهي نسبة لا تقلّ كثيرا عمّا كان الوضع عليه في التّسعينات من القرن الماضي حيث كانت تلك النّسبة 23%، ولا في الثّمانينات حينما كانت 22%، أو حتّى في السّتّينات حينما كانت 24%. أمّا بخصوص الأزمة الماليّة الطّاحنة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي حاليّا، فيرى "كاجان" أنّها ليست بدعا من دول العالم في هذا الخصوص فغالبيّة اقتصاد الدّول الكبرى يعاني هو الآخر من تلك الأزمة، التي سبق وأن داهمت الاقتصاد الأمريكي غير أنّه نجح في تجاوزها مثلما هو الآن قادر على ذلك بفضل تدخّل الدّولة وعبقريّة التّخطيط الاقتصادي الأمريكي ومرونة صنّاع القرار في هذا البلد الذين يسارعون في وضع الخيارات والحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة في أسرع وقت وبأقلّ خسائر ممكنة. ومن ثمّ يظلّ الاقتصاد

الأمريكـــي هـــو الأقدر عالميّا على تجاوز الأزمة والعودة إلى صدارة الاقتصاد العالمي مجدّدا.

وعلـــى الصّعيد العسكري، تبقى القوّة العسكريّة الأمريكيّة من وجهـــة نظر "كاجان"، غير قابلة للمنافسة من جانب أيّة قوّة عالميّة أخرى، وفيما يعترف "كاجان" بأنّ القوّات المسلّحة لكلّ من روسيا والصّين تنمو بمعدّلات متسارعة خلال السّنوات القليلة الماضية، فإنّه يؤكّد أنّ معدّل نموّ القوّة الأمريكيّة هي الأخرى يتنامى بشكل أعلى وأســـرع كمـــا تتفوّق الولايات المتّحدة على ما سواها فيما يتّصل بالتّطوّر العسكري التّقني والأسلحة الذّكيّة. ويقرّ "كاجان" بأنّ كلاّ مـــن روسيا والصّين قد نجحتا إلى حدّ كبير في الاحتفاظ بفارق كبير في القوّة العسكريّة بينهما وبين جيرانهما وعدد لا بأس به من القوى الإقليمـــيّة والدّولـــيّة، لكنّه يؤكّد أنّ الأمر مختلف مقارنة بالولايات المـــتّحدة، الـــتي تظلّ الأقوى والأكثر تفوّقا على طول المدى، وإن تقـــاعس بعض حلفائها عن تعزيز منظوماتهم الدّفاعيّة وتطويرها على نحو منهجي مقارنة بروسيا والصّين. ويؤكّد "كاجان" أيضا على أنّ التّـــشوّهات الـــتي طالت صورة أمريكا عالميّا بجريرة سياسات إدارة "بوش" يمكن معالجتها، ذلك أنّ الآثار العلميّة لتلك التّشوّهات تبقى صـــعبة الرّصد، فليست صورة أمريكا هذه الأيّام ونتيجة لسياسات "بـــوش" الابـــن بأسوأ كثيرا من صورتها خلال حقب زمنيّة سابقة، حـــيث لحقت بها تشوّهات هائلة على خلفيّة أخطاء وخطايا كبرى طالت سياساتها في الدّاخل والخارج إبّان السّتينات وبداية السّبعينات مـــن القرن الماضي بدءا من عمليّة خليج الخنازير الفاشلة عام 1961، مـــرورا بحرب فيتنام ومذبحة ماي لاي، ثمّ احتجاجات السّود العنيفة الـــتي انـــدلعت عـــام 1965 في لوس أنجلوس بسبب وحشيّة قوّات

الشّرطة الأمريكيّة في التّعامل مع أبناء الجالية السّوداء، وكذلك اغتيال "جـــون كينيدي" و"مارتن لوثر كينغ" و"روبرت كينيدي" ثم فضيحة ووترجيت.

ويـــؤكّد "كاجـــان" أنّ لدى الإدارة الأمريكيّة الجديدة فرصة للاســـتفادة مـــن أخطـــاء الرّئيس "بوش" والبناء على الخطوات التي اتّخذها إدارته لمعالجة هذه الأخطاء، فوضع الولايات المتّحدة في عالم الـــيوم، حـــسبما يـــراه "كاجـــان"، ليس سيّئا كما يدّعي البعض، والـــتّوقّعات بـــأنّ القـــوى الكبرى الأخرى (الصّين وروسيا بشكل أساســـي) ســـوف تتكـــتّل سويّة لموازنة القوّة العظمى المارقة، أي الـــولايات المـــتّحدة، أثبتت أنّها غير دقيقة.ومع أنّ الصّين وروسيا لـــديهما مـــصلحة في الحدّ من الهيمنة الأمريكيّة والسّعي لاكتساب المـــزيد من القوّة، فإنّ الحذر يشوب علاقاهما المشتركة، أمّا القوى الصّاعدة الأخرى مثل الهند والبرازيل فهي لا تسعى إلى موازنة القوّة الأمريكيّة[72].

وبغـــضّ النّظر عن استطلاعات الرّأي العالميّة التي تحمل انطباعا ســـيّئا، فإنّ معظم القوى الكبرى في العالم تبدي تقاربا من الولايات المـــتّحدة الأمـــريكيّة، مثل فرنسا تحت رئاسة "نيكولا ساركوزي" وألمانـــيا بقيادة المستشارة "أنجيلا ميركل"، على عكس ما كان الأمر في عهـــد "جاك شيراك" أو "جيرهارد شرودر". وتبدي دولٌ أخرى في آســـيا والمحيط الهادئ تقاربا مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، خوفا مـــن التّـــصاعد المتـــزايد في القـــوّة الصّينيّة. فبينما كان التّحالف الأمريكـــي-الـــياباني معرّضا للتّآكل في منتصف التّسعينات، تنامت العلاقـــة الاستراتيجيّة بين البلدين بصورة ملحوظة منذ عام 1997. وكان التّحوّل الأبرز في الهند، الحليف السّابق لروسيا، والتي رأت في

العلاقات القويّة مع الولايات المتّحدة أمرا أساسيّا لتحقيق أهدافها الاستراتيجيّة والاقتصاديّة. وحتّى في الشّرق الأوسط، حيث يزداد العداء للولايات المتّحدة، فإنّ التّوازن الاستراتيجي لم يتحوّل ضدّ الولايات المتّحدة. فقد استمرّت مصر والأردن والمغرب والسّعودية في العمل جنبا إلى جنب مع الولايات المتّحدة، وكذلك دول مجلس التّعاون الخليجي القلقة من إيران، وتحوّل العراق من حالة العداء للولايات المتّحدة تحت حكم صدّام إلى الاعتماد الشّديد عليها.

ويشير "كاجان" إلى أنّ هؤلاء الذين يدّعون أنّ قوّة الولايات المتّحدة في تراجع يتخيّلون أنّ هناك ماضيا "كان يعزف فيه المجتمع الدّولي على النّغمة الأمريكيّة"، فالولايات المتّحدة تعرّضت لانتكاسات حتّى في أيّام الحرب الباردة مثل تحوّل الصّين إلى الشّيوعيّة، واحتلال كوريا الشّماليّة لكوريا الجنوبيّة، ونجاح السّوفيات في اختبار القنبلة الهيدروجينيّة، ولا يوجد حدث واحد تعرّضت له الولايات المتّحدة في العقد الأخير يصل إلى فداحة الأحداث السّابقة. ولكنّه يعود ليؤكّد على أنّه من الوهم الاعتقاد أنّ بوسع الولايات المتّحدة العودة إلى نمط القيادة الذي مارسته إبّان الحرب الباردة، أو أنّ التّعاون بين أمريكا وحلفائها سيصل إلى ما كان عليه في هذه الفترة أيضا، حيث لا يوجد تهديد واضح ومحدّد، مثل الاتّحاد السّوفياتي، يجمع أمريكا والدّول الأخرى في تحالف يتصوّر أنّه دائم.

ويخلص "كاجان" إلى أنّ عالم اليوم يبدو، من حيث نمط توزيع القوى بداخله، أقرب ما يكون إلى القرن التّاسع عشر، منه إلى نهاية القرن العشرين، ويلفت "كاجان" نظر "هؤلاء الذين يعتبرون ذلك خبرا جيّدا" إلى أنّ نمط توزيع القوى الذي ساد القرن التّاسع عشر لم

ينته كما انتهت الحرب الباردة، في إشارة منه إلى أنّ توزيع القوى في القرن التّاسع عشر انتهى بحرب عالميّة، أمّا الحرب الباردة فقد انتهت بصورة سلميّة.

ولا يـــتورّع "كاجـــان" عن إبراز ثقته في أنّ الرّئيس الأمريكي الجديـــد ســـيتفهّم ذلـــك جيّدا وستكون عنده القدرة على أن يعبر بأمـــريكا ذلك النّفق المظلم من توتّر علاقاتها مع دول كثيرة وتشوّه صورتها في نظر شعوب عديدة، شريطة ألاّ يصغيَ هذا الرّئيس الجديد لآراء المحلّلـــين والمفكّرين ذوي النّظرة الأفوليّة لمستقبل مكانة أمريكا ودورهـــا العالميّين، حيث يعتبر "كاجان" أنّ الطّريق إلى تجاوز أمريكا لمحنتها الحاليّة ونجاحها في الاحتفاظ بريادتها للعالم وهيمنتها عليه يبدأ من إيمان القيادة الأمريكيّة الجديدة بأنّ حقبة "بوش" الابن وما جرى خلالهـــا من سياسات لا يمكن أن ينال من مكانة أمريكا وهيمنتها، ومـــن ثقـــة تلك القيادة الجديدة في إمكانات أمريكا وقدراتها الذّاتيّة على تصحيح الأخطاء وتعزيز الرّيادة والهيمنة.

ويناشـــد "كاجـــان" الأمـــريكيّين جميعا من أجل رفض الآراء الانهـــزاميّة الـــتي تـــزعم أنّ هيمنة أمريكا على العالم وريادتها له في سبيلهما إلى الأفول التّدريجي، داعيا إيّاهم إلى الثّقة في قدرات بلادهم غـــير المحـــدودة والوقـــوف خلف قيادتهم الجديدة ودعم طموحاتها وتطلّعاتها للحفاظ على تلك الرّيادة وهذه الهيمنة، بل وشدّ أزْرها إذا ما جنحت في اتّجاه الإذعان لتلك الطّروحات الأفوليّة المتشائمة[73].

وفي نفـــس الإطار، يعتقد الكاتب الصّحفي الأمريكي "توماس فـــريدمان" أنّ الولايات المتّحدة قد شهدت تراجعا في مناحٍ متعدّدة خـــلال العقد المنصرم، بما يمكن أن يؤثّر في هيمنتها العالميّة، غير أنّه يـــوقن أنّ امـــتلاك الأمريكيّين للأدوات والقدرات التي من شأنها أن

تعيـــنهم على استعادة تميّزهم في مختلف المجالات كفيل بأن يعزّز من الهيمـــنة الأمريكيّة على العالم ويطيل أمدها. وهو في ذلك يعلّق آمالا عريـــضة علـــى إدارة "أوباما" الجديدة، التي يناشدها حشد الطّاقات وحسن استغلال الموارد الماديّة والبشريّة من أجل تجديد شباب أمريكا مذكّرا بأنّ الرّئيس الأسبق "جون كينيدي" كان قد نجح في الدّخول بالـــولايات المتّحدة إلى عالم الفضاء، وعلى إدارة الرّئيس "أوباما" أن تقـــود الأمريكيّين في رحلة إلى إعادة اكتشاف وطنهم وبنائه مجدّدا بغرض إعادة العافية إليه حتّى يعاود ريادته وتميّزه عالميّا[74].

وكذلك، يرى الكاتب الأمريكي "جيمي ف. ميتزل"، والذي كان عضوا في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة "كلينتون"، في مقال نشره في صحيفة "نيويورك تايمز "الأمريكيّة في ديسمبر 2008، أنّ انتخاب "أوباما" سوف يساعد على إعادة الرّوح للرّيادة والهيمنة الأمـــريكيّتين، إذ يـــرى أنّ في كـــلّ من شخص "أوباما" والهيمنة الأمريكيّة ما يؤهّلهما لهذا الأمر. ففيما يخصّ انتخاب "أوباما"، يرى الكاتب أنّ من شأنه أن يساعد على ترميم هذه الرّيادة وتلك الهيمنة خـــصوصا وأنّ الـــرّئيس المنـــتخب استهلّ مهامّه بسحب القوّات الأمريكيّة من العراق وإغلاق سجون غوانتانامو والتّأكيد على تمسّك واشـــنطن باحتـــرام حقوق الإنسان والقانون الدّولي، ثمّ تبنّى خطّة للاســـتثمار في مجالات الطّاقة البديلة كخيار استراتيجي أمريكي لا رجعـــة عنه إذ اختار خبيرا متخصّصا في هذا المجال ليكون وزيرا في إدارتـــه مـــن أجل البدء فورا في مشروع مصادر الطّاقة البديلة التي ســـتنهي الاعتماد الأمريكي على النّفط الخارجي بما يحمي أمن الطّاقة الأمريكـــي. وتُنبئ خطوة تعيين شخصيّات مهتمّة بقضايا البيئة أيضا عن مدى جدّيّة "أوباما" في اتّخاذ خطوات جريئة وأكثر إيجابيّة فيما

يخـــصّ قـــضايا المناخ، التي طالما اتُّهمت إدارة الرّئيس "بوش" الابن بالتّقصير في التّعاطي معها.

أمّـــا الهيمـــنة الأمريكيّة، فيرى "ميتزل" أنّها تحمل بداخلها من المكـــوّنات مـــا يـــسمح بتجديدها واستمرارها رغمَ ما يشوبها من تحـــدّيات، فلقد كان النّموذج الأمريكي ملهما لكافّة دول العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حتّى أنّ دولا مثل اليابان والصّين وما يـــسمّى بالنّمور الآسيويّة استطاعت أن تحقّق طفرات اقتصاديّة غير مسبوقة تحت مظلّة السّلام الأمريكي أو Pax Americana، الذي فرض استقرارا عالميّا وجنّب أقاليم ساخنة عديدة في العالم خوض الحروب سنواتٍ ما جعل شعوبها تتفرّغ للتّنمية والتّحديث والنّهوض والتّكامل الإقليمي. كما يرى "ميتزل" أنّ الفرص التي أتاحتها الولايات المتّحدة للعالم من حولها علميّا وتكنولوجيّا من خلال المنح العلميّة التي قدّمتها للمئات من أبنائه ممّا جعل منهم خبراء وعلماء أفادوا بلادهم ونشروا الفكـــر اللّيـــبرالي وقـــيم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، ومن ثمّ صار النّموذج الأمريكي ملهما للعديد من بلدان العالم.

بـــيد أنّ الكاتب يرى أنّ ثماني سنوات من السّياسات الأمريكية غـــير الحكيمة على أيدي إدارة بوش سواء فيما يخصّ المناخ، حرب العـــراق وأبـــو غـــريب، غوانتانامو، والأزمة الاقتصاديّة الأمريكيّة الطّاحنة، كلّ ذلك قد طرح تساؤلات بشأن مستقبل الرّيادة والهيمنة الأمـــريكيّتين علـــى العالم. ورغم أنّ بعض الخبراء ذهبوا إلى القول بتراجع تلك الهيمنة توطئة لأفولها، مستشهدا بمؤشّرات شتّى كان من أحـــدثها الاجتماع الآسيوي الأوروبـــي السّابع المعروف اختصارا (asem)، الذي عقد خريف عام 2008 في بكين بغرض وضع ملامح لنظام مالي عالمي جديد، وهي المرّة الأولى خلال السّتّين عاما الماضية،

الـــتي تعقد فيها فعاليّة من هذا النّوع في غيبة من الولايات المتّحدة، يـــرى "ميتزل" غير ذلك، مستندا إلى طرح من بناة أفكاره مؤدّاه أنّ العالم ليس مستعدّا بعد لما أسماه "عصر ما بعد أمريكا".

فلا زالت أمريكا تشكّل النّصير الأعظم أهمّيّة للقيم التّقدميّة التي ســـاهمت في انتشال مئات الملايين من البشرمن الفقر المدقع والقمع الـــسّياسي، ومـــن دون الرّيادة الأمريكيّة سيعاني العالم فوضى هائلة وفراغا عظيما، كما سيغدو العالم على شفا خطر كبير، وسيكون أقلّ أمنا في غياب الدّور الأمريكي، الذي يعتبره البعض تدخّلا في الشّؤون الدّاخليّة للدّول، فيما هو حقّا مساعدة لتلك الدّول من أجل النّهوض وإقرار الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، التي ساهم إكبار العديد من دول العـــالم للدّور الأمريكي في نشر تلك القيم وحمايتها، في أفول حقبة تمادي الحكومات في التّنكيل بشعوبها دونما رادع. ويرى الكاتب أنّ الولايات المتّحدة هي القوّة العالميّة الوحيدة القادرة على تحمّل تبعات الـــرّيادة والجادّة في تحمّل مسؤوليّاتها ومتطلّباتها مشكّكا في إمكانيّة قـــيام دولة صاعدة مثل الصّين بدفع ثمن أيّ دور عالمي أو حتّى دفع حـــصّتها لـــتمكين الأمـــم المتّحدة، التي تتحمّل الصّين 2.1% من مستحقّاتها فيما تتحمّل الولايات المتّحدة 25%) وغيرها من المنظّمات الدّوليّة الفاعلة من الاستمرار والاضطلاع بدور فعّال. بيد أنّ الكاتب يـــرى أنّ على واشنطن مسؤوليّة كبرى تفرض عليها ضرورة العمل بـــدأب وجدّيّة من أجل معالجة التّداعيات السّلبيّة التي طالت الهيمنة والـــرّيادة اللّـــتين طالما تمتّعت بهما الولايات المتّحدة عالميّا من خلال إعـــادة تنسيق سياسات الهجرة على نحو يسمح باستقدام أفضل العناصر في كلّ المجالات من شتّى بقاع الأرض على اعتبار أنّ الرّيادة الأمريكيّة لم تتمّ إلاّ من خلال إسهامات النّابهين القادمين من كلّ مكان[75].

أخيرا وليس آخرا، يمكن القول إنّ تأثير انتخاب "أوباما" في الهيمنة الأمـــريكية يظـــلّ مرهنا، إلى جانب ما سبق من اعتبارات ومتغيّرات، بتـــصوّراته الخاصّة بتلك الهيمنة ومدى إدراكه لأهميّتها وضرورتها وسبل الحفـــاظ علـــيها. وهي مؤشّرات لم يتوان الرّئيس الأمريكي الجديد في الـــتّجاوب المبكّـــر معها، فإلى جانب حرصه على إعادة الجاذبيّة للحلم الأمريكـــي وتفعيل قوّة أمريكا النّاعمة، تشي أحاديث "أوباما" وخطبه وبـــرنامجه الانتخابـــــي فضلا عن أفكاره التي أوردها في كتابه "جرأة الأمل" وكذلك إجراءاته وقراراته التي استهلّ بهما فترته الرّئاسيّة، بوعي ملفت واهتمام واضح بهذا الأمر. كذلك، عمد "أوباما" عند تقلّده مهامّ منصبه إلى التّحرّك الحثيث في مسارات شتّى لإعادة إنعاش ركائز الرّيادة والهيمـــنة الأمريكيّتين، بدءًا من إعادة تفعيل قوّة أمريكا النّاعمة لتكون قاطـــرة لـــتلك الهيمنة، في الوقت الذي لم يتوان فيه عن تكريس التّفوّق العـــسكري الأمريكي الكاسح، المتجسّد في الدّرع الصّاروخيّة، التي لم يعارضـــها "أوبامـــا" ولم يجمّد إجراءات تنفيذها حتّى أنّ نائبه "جوزف بايـــدن" قد أكّد خلال المؤتمر الدّولي للأمن الذي عقد في مدينة ميونيخ الألمانـــيّة في فبراير 2009، أنّ بلاده ماضية في تطوير الدّرع الصّاروخيّة الأمـــريكيّة لمـــواجهة أيّ تهديد من إيران طالما أنّ المشروع فاعل وذو جـــدوى اقتـــصاديّة، وإن أشار إلى أنّ الاستمرار في هذا المشروع سيتمّ بالتّشاور مع الحلف الأطلسي وروسيا.

عـــلاوة على ذلك، يسعى "أوباما" بدأب من أجل إعادة العافية للقـــوّة الاقتصاديّة الهائلة للولايات المتّحدة، وذلك من خلال اتّخاذ إجـــراءات ســـريعة وصـــارمة لمواجهة الأزمة الماليّة، فضلا عن تبنّي اســـتراتيجيّة جـــادّة لتحرير أمن الطّاقة الأمريكي من الاعتماد على إمدادات النّفط والغاز القادمة من الشّرق الأوسط والعالم والاستعاضة

عـــن تلـــك الإمدادات بمصادر طاقة بديلة. ولقد أرفق "أوباما" تلك الخطـــوات بمـــساعٍ أخرى موازية، بدت ملامحها واضحة إبّان مؤتمر ميونيخ الأمني الخامس والأربعين، على صعيد ترميم علاقات واشنطن مـــع العـــالم الخارجـــي وإعادة صياغة التّفاعلات مع القوى العالميّة الكـــبرى كروســـيا والصّين والحلفاء الأوروبيّين الأطلنطيّين، وتلك الإقليمـــيّة المهمّة كإيران وباكستان، على أسس أفضل من شأنها أن تجـــنّب الأمريكيّين أيّة مصادمات محتملة مع تلك القوى من جانب، وأن تـــستفيد من دعم تلك القوى ومساندتها في التّصدّي للتّحدّيات والملمّات العالميّة كافّة بما يقلّص الأعباء والتّكلفة عن كاهل الولايات ويحـــول دون إرهاقها واعتصار قدراتها وإمكاناتها المتّحدة من جانب آخر، الأمر الذي بوسعه أن يعين واشنطن على المضيّ قدما في طريق تحقـــيق تطلّعاتهـــا الاستراتيجيّة الكونيّة وتعزيز ريادتها وهيمنتها بأقلّ تكلفة وأدنى خسائر قدر المستطاع.

ويـــبدو أن التّحرّكات والخطوات التي استهلّ بها "أوباما" نهجه التّـــصالحي، داخليّا وخارجيّا خلال الأسابيع القليلة التي تلت تقلّده مهـــامّ عمله باعتباره رئيسا للولايات المتّحدة، قد بدأت تؤتي أكلها، وإن بـــشكل مبدئي ومرحلي. فما كاد نائبه "بايدن" يمدّ يده بالحوار والتّـــصالح والـــتّفاهم مع القوى العالميّة والإقليميّة في مؤتمر ميونيخ الأمـــني، وما إن أمر "أوباما" بإعادة النّظر في الاستراتيجيّة الأمريكيّة حـــيال أفغانـــستان وباكستان، ثمّ إعلان تجميد إقامة محطّات راداريّة لمـــشروع الدّرع الصّاروخيّة في وسط أوروبا وشرقها، حتّى أعلنت موسكو استعدادها لتقريب وجهات النّظر مع واشنطن حول مختلف القـــضايا الخلافيّة مبدية حسن نواياها عبر إعلانها السّماح للولايات المـــتّحدة بإرسال إمدادات عبر الأراضي الرّوسيّة إلى القوّات الدّوليّة

والأمريكيّة المرابطة في أفغانستان، كما أبدت طهران من جانب آخر استعدادها للحوار والتّفاهم مع واشنطن.

وفي ذات الإطـــار وبالتّزامن مع إعلان مجلس الشّيوخ الأمريكي يوم العاشر من فبراير 2009 موافقته على خطّة لإنقاذ اقتصاد البلاد، التي تصل قيمتها إلى نحو 838 مليار دولار وتختلف بدورها عن الخطّة الـــتي كان مجلس النّوّاب قد أقرّها نهاية يناير 2009 وتصل قيمتها إلى 819 مليار دولار، إذ صوّت على الخطّة الجديدة أعضاء المجلس الذي يتمـــتّع فـــيه الحـــزب الدّيمقراطي بالأغلبيّة بـــ 61 صوتا مقابل 37 للجمهوريّين، أظهر آخر استطلاع للرّأي العامّ الأمريكي قام به معهد غلـــوب لاستطلاعات الرّأي العامّ في يوم 11 فبراير 2009، أنّ شعبيّة الـــرّئيس "باراك أوباما" في ارتفاع رغم الظّروف التي يمرّ بها الاقتصاد الأمريكي حيث وصلت شعبيّته إلى 67%[76].

ولقـــد عكست وثيقة الموازنة لعام 2010 حينما كانت في عداد الاقتراح المبدئي، والتي تقدّم بها "أوباما" للكونغرس الأمريكي في 26 فبرايـــر2009، رغـــبة واضحة من "أوباما" وفريقه في استعادة مكانة الـــولايات المـــتّحدة علـــى الـــسّاحة الدّوليّة من خلال تدعيم دور الدّيبلوماســـيّة الذي انعكس على عنوانها "عهد جديد من المسؤوليّة: تجديـــد الـــدّعم الأمريكي". ففي مشروع الموازنة سيخصّص 51.7 بلـــيون دولار لوزارة الخارجيّة ووكالاتها بزيادة قدرها 9.5 في المائة عـــن العـــام 2008، مع استمرار ارتفاع مخصّصات وزارة الدّفاع (533.7 بليون دولار بزيادة 4 في المائة)[77].

وفي ســـياق مـــواز، جاءت زيارة الرئيس "أوباما" لكلّ من تركيا ومـــصر على التّوالي في السّادس من أبريل والرّابع من يونيو عام 2009، لـــتمهّد السّبل أمام مصالحة حضاريّة تاريخيّة مع العالم الإسلامي وترميم

لعلاقـــات الشّراكة والتّحالف الاستراتيجي المهترئيْن بين واشنطن وكلّ مـــن أنقـــرة والقاهرة. وخلال خطابيْه اللّذين ألقاهما في زيارتيْه للبرلمان التّركـــي وجامعة القاهرة، حاول "أوباما" إثلاج صدور المسلمين حول العـــالم عبر إعادة الاعتبار لعقيدتهم ودورهم الحضاري البنّاء على مدى الـــتّاريخ البـــشري مؤكّدا أنّ بلاده ليست في حرب ضدّ الإسلام وإنّما هـــي تتعاون مع دول إسلاميّة لمحاربة الإرهاب والتّطرّف. وإلى أبعد من ذلـــك ذهب "أوباما" حينما أكّد أنّ إدارته لن تتدخّل في أيّ من الدّول الإســـلاميّة أو حتّى غير الإسلاميّة لفرض قيم بعينها على شعوبها بما في ذلك الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وإن كانت ستحضّها على تبنّي تلك القيم التي تعدّ عالميّة بالأساس. ولقد تركت زيارتا "أوباما" لتركيا ومصر وخطاباه للعالم الإسلامي من هناك انطباعات إيجابيّة عديدة في الأوساط الـــشّعبيّة والرّسميّة الإسلاميّة، خصوصا بعد تأكيده من القاهرة على حقّ الفلـــسطينيّين في إقامـــة دولتهم وإنهاء معاناتهم، الأمر الذي من شأنه أن يـــساهم إلى حـــدّ كـــبير في تحسين صورة الولايات المتّحدة في العالم الإســـلامي بعـــد تشوّهها خلال السّنوات الثّماني لحكم "بوش" الابن، ومـــن شأنه أيضا أن يعيد الفاعليّة إلى قوّتها النّاعمة خلال المرحلة المقبلة، وهـــذا إنجاز ليس بالهيّن، خصوصا إذا ما أثبتت السّنوات العشر المنقضية أنّ القـــوّة النّاعمة كانت أمضى تأثيرا من القوّة الصّلبة، التي استنـــزفت الولايات المتّحدة من دون فائدة.

وإن دلّت تلك الخطى الاستهلاليّة من الرّئيس "أوباما" وما تمخّض عـــنها من تداعيات، على شيء فإنّما تدلّ على أنّ هذا الشّابّ الطّموح إنّما يبدو مصرًا على ترميم الرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين من خلال إعادة إنعـــاش قـــوّة أمـــريكا الـــنّاعمة والتّمسّك بالنّهج التّصالحي ليس مع الأمـــريكيّين في الدّاخل فحسب وإنّما مع العالم من حوله أيضا، مصغيا

في ذلك للآراء والطّروحات التي اقترحها مفكّرون ومنظّرون أمريكيّون من أمثال "جوزيف ناي" و"زيغنيو بريجنسكي" وآخرين، والتي تدعو إلى ضرورة إعادة النّظر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وترشيد استراتيجيّاتها وتقليص حدّة عسكرتها وتحريرها من نزعتها التّدخّليّة والتّصادميّة مع القوى الدّوليّة والإقليميّة بما يساعد على إفساح المجال للقوّة النّاعمة والدّبلوماسيّة الذّكيّة، التي أمست الآليّات الأكثر ملاءمة في المرحلتين الحاليّة والمقبلة، لإطالة أمد الهيمنة الأمريكيّة قدر الإمكان(78).

المبحث الحادي عشر: "أوباما" وتضارب التّكتيكات

جرى العرف في السّياسة الأمريكيّة أن يبدأ الرّئيس المنتخب في الجنوح عن نهجه المعلن إبّان حملته الرّئاسيّة الانتخابيّة مع اقتراب المائة يوم الأولى لحكمه على الأفول. وبالنّسبة إلى "أوباما"، بدأ مراقبون يشكّكون في قدرة ذلك الرّئيس الشّابّ على المزج ببراعة وفاعليّة ما بين القوّة الصّلبة والنّاعمة في إطار ما يعرف باستراتيجيّة "القوّة الذّكيّة"، متّهمين إيّاه بالانجرار التّدريجي إلى معسكر القوّة الصّلبة مرّة أخرى على حساب القوّة النّاعمة.

فها هو نهج "أوباما" التّصالحي المعلن حيال الدّاخل والخارج قد بدأ يصطدم بعدّة مواقف للرّئيس الشّابّ تبدو متناقضة، إلى حدّ كبير، مع هذا النّهج في أكثر من موضع. ففي الوقت الذي لا يزال معتقل غوانتانامو قائما من دون إغلاق حتّى كتابة هذه السّطور. وفي سياق مواز، لم يتورّع "أوباما" عن المضيّ قدما في تنفيذ مشروع "نابوكو"، الّذي يهدف إلى إيجاد خطّ أنابيب جديد لنقل الغاز الطّبيعي من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا دون المرور بالأراضي الرّوسيّة، ففي منتصف شهر يوليو من عام 2009،

أبـــرمت اتّفاقـــيّة في العاصمة التّركيّة أنقرة في هذا الشّأن وشارك في التّوقـــيع على هذه الاتّفاقيّة إضافة إلى تركيا وأذربيجان، أربع دول أعـــضاء في الاتّحاد الأوروبـــي هي بلغاريا، رومانيا، المجر، النمسا، التي من المنتظر أن يمرّ بها الأنبوب، بحضور ألمانيا التي تشارك في تنفيذ المـــشروع، إلاّ أنّهـــا لم توقّـــع على اتّفاقيّة العبور كونها ليست بلدَ العبور، وبحضور رئيس المفوّضيّة الأوروبيّة، "جوزي مانويل باروسو" وكـــذلك حـــضور مبعوث رئيس الولايات المتّحدة "باراك أوباما" الخـــاصّ لشؤون الطّاقة في أوراسيا "ريتشارد مورنينجستار"، الذين شاركوا في فعاليّات التّوقيع على الاتّفاقيّة، مؤكّدين بعبارات لا تقبل الشّكّ، تبنّي حلف الأطلسي ودعمه السّياسي والاستراتيجي لمشروع "نابوكـــو". وهـــو الأمر الذي أثار استياء موسكو ودفعها إلى تعزيز مـــساعيها في الـــبحث عن آليّات للمواجهة على نحو ينذر باشتعال حرب الطّاقة في القارّة الآسيويّة مستقبلا بين واشنطن وموسكو(79).

وتواصـــلا مع ذلك، وإبّان مساعيه للتّصالح مع القارّة الأفريقيّة، اختار "أوباما" غانا لزيارة قام بها في شهر يوليو 2009 بدلا من كينيا مـــسقط رأس والـــده، مفسّرا ذلك بأنّ غانا يمكن أن تكون نموذجاً للنّجاح تحتذي به بقيّة الدّول الأفريقيّة، وأنّه اختار زيارتها في أعقاب قمّـــة مجموعة الثّماني، لتوضيح أنّ أفريقيا ليست معزولة عن شؤون العـــالم، عـــلاوة على أنّ فيها ديمقراطيّة ورئيسا جاداً يسعى لتقليص الفساد وإصلاح الاقتصاد، مقارنة بالدّول الأفريقيّة المجاورة، في حين لم يـــزرْ بلـــده الأصلي كينيا بسبب تحفّظه على نظام الحكم السّائد هناك، حيث تعاني توتّراً سياسياً واقتصاديّا وعدم استقرار أمني داخلي مـــنذ انـــتخابات عام 2006. وفي خطابه للشّعب الغاني والأفريقي عمـــوما من برلمان غانا، تنصّل "أوباما" من الاعتراف بأيّة مسؤوليّة

للغـــرب أو لبلاده عن معاناة الدّول الأفريقيّة كما تجنّب الاعتذار عن أيّ تقـــصير في حقّ شعوبها وتلافى تقديم أيّة وعود ملزمة حيال تلك الشّعوب، إذ عكس الخطاب مبادئه وأفكاره واستحضر تجاربه، حيث استذكر شعار حملته الانتخابيّة "نعم نستطيع" ليدعوَ الأفارقة للتّخلّي عـــن تبريـــر أزماتهم وإرجاعها للاستعمار الأجنبـــي، مؤكّدا أنّ ما يقتـــرفه الأفارقـــة في حـــقّ أنفسهم لا يقلّ في تأثيره عن تداعيات الاســـتعمار عليهم. ودعا إلى أهميّة تبنّي قيم المحاسبة والحكم الرّشيد. وأكّـــد "أوبامـــا" لهم أنّ بمقدورهم التّغلّب على المرض ووضع حدّ للنّـــزاعات وتغيير الأمور بشكل جذري.. يمكنكم القيام بذلك نعم "وأكّـــد أنّ بـــلاده ستساعدها لكن على غانا أن تتحمّل مسؤوليّاتها فمستقبل أفريقيا يعود للأفارقة.

وإذا كان "ديك تشيني"، نائب الرّئيس الأمريكي السّابق "بوش" الابـــن، قـــد اتّهـــم "أوباما" بأنّه يسيء إلى مكانة أمريكا بسياساته التّصالحيّة واعتذاراته للآخرين مطالبا إيّاه بتوخّي الحزم حتّى لا يكون مطمعـــا للمتربّـــصين بـــه وببلاده، التي لا يوجد الكثير ممّا يستدعي الاعـــتذار في سياســـاتها، فقد التزم "أوباما" موقف بلاده فيما يخصّ رفـــض الاعتذار عن العنصريّة، التي مورست في السّابق، إذ لم يجنح "أوباما" إلى الاعتذار عن العنصريّة أو العبوديّة التي عانى السّود ويلاتها في العالم الجديد، وإنّما طالب الأفارقة بنسيان الماضي والاعتماد على أنفـــسهم لتحديث بلادهم وعدم التّغافل عن مسؤوليّتهم في تدهور أوضاع بلادهم. وإبّان زيارته لقلعة "كيب كوست" الشّهيرة التي تعدّ رمـــزا للعـــبوديّة ونقل العبيد من أفريقيا إلى العالم الجديد في القرن السّابع عشر، عمد "أوباما" إلى ترسيخ التّصالح والتّسامح مبديا تأثّره بالحـــزن التّاريخي الذي يسيطر على المكان وقال: "مَهما كان التّاريخ

حزينا هناك دائما فرصة لتجاوزه"، ودعا أفريقيا إلى أن تضع الماضي المؤلم خلفها وتفكّر في المستقبل[80].

ولا تـــزال مـــساعي "أوباما" للمصالحة مع الدّاخل الأمريكي والعـــالم الخارجـــي تواجه عراقيلَ تنبع من داخل سياسات "أوباما" ومـــواقفه. فداخلـــيّا، بدأت شعبيّة "أوباما" في التّراجع تدريجيّا مع انقـــضاء عامـــه الأوّل في الرّئاسة، إذ كتب الصّحافي اليميني المحافظ "تشارلز كراوثامر" مقالاً نشرته صحيفة واشنطن بوست مطلع يناير 2010 تحـــت عنوان: "بعد عام من الرّئاسة: سقوط الرّئيس أوباما"، اســـتهلّه بقـــوله إنّ استطلاعات شبكة سي بـــي إس توضّح تراجع شعبيّة الرّئيس "أوباما" إلى 46 في المائة فقط، بينما تؤكّد استطلاعات غالـــوب أنّ استطلاعات الرّفض الشّعبـــي ل"أوباما" وصلت أعلى معـــدّلاتها بالنّسبة إلى رئيس في بداية عامه الثّاني من الرّئاسة. وفيما كـــان "أوبامـــا" حيـــنما تولّى الرّئاسة مطلع عام 2009 يعدّ زعيما للـــصّعود اللّيـــبرالي بيـــنما كـــان الجمهوريّون في تراجع، وانتزاع الجمهـــوريّين مقعد السّيناتور الدّيمقراطي الرّاحل "تيد كينيدي" رغم كـــون الـــولاية من أكثر الولايات ولاءً للحزب الدّيموقراطي عكس مقـــدار التّراجع الذي لحق بشعبيّة "أوباما" والحزب الدّيمقراطي[81].

وإذا كانـــت الاســـتطلاعات قـــد أرجعت ذلك التّراجع في شعبيّة "أوبامـــا" إلى سياســـاته الاقتصاديّة والصّحيّة، فإنّها تغافلت أسبابا أخرى من أهمّها الانفصام الذي بدأ يضرب أطنابه في علاقة "أوباما" بـــشرائحَ وفـــئات عديدة داخل المجتمع الأمريكي، إذ لا تزال هناك فـــئات تـــشعر بخيبة الأمل حيال سياسات "أوباما" التّصالحيّة إزاءها كالمسلمين والأمريكيّين من أصول أفريقيّة، لاسيّما بعد أن تبرّأ بشكل مـــستفزّ من وصفه بأنّه مسلم أفريقي. وثمّة من يعتب على "أوباما"

إنكـــاره أصـــوله الإسلاميّة وتعمّده إخفاء أسماء أبيه حسين وأعمامه وأبناء عمومته بينما الأحياء منهم يحتفلون بزهو وسعادة بما وصل إليه "بـــاراك". كذلك، يعتب الكثيرون على "أوباما" ابتعاده المتعمّد عن معارفه من المواطنين الأمريكيّين من أصول عربيّة. وقد استذكر عرب أمريكا ومسلموها ما أوردته صحيفة "الغارديان" البريطانيّة في رسالة مـــوجّهة إلى الـــرّئيس المنتخب "باراك أوباما" والتي تضمّنت نصائحَ عديدة كان من بينها أن يبتعد عن صحبة أشخاص معيّنين أساؤوا إلى العـــرب والمسلمين في البيت الأبيض ومن هؤلاء المستشرق "برنارد لـــويس" ورجالات ونساء معهد أمريكان انتربرايز ومعلّقوا تلفزيون شـــركة فوكس ومجلّة ويكلي ستاندارد، والذين ساهموا بشكل كبير في تـــشكيل رؤيـــة "بـــوش" عن شعوب الشّرق الأوسط ودياناتها وتقالـــيدها ومستقبلها. وقد لاحظ الكثيرون أنّ اختيارات "أوباما" حتّى الآن لرجالاته وطاقم إدارته بالنّسبة إلى الشّرق الأوسط ليست أفـــضل، فالقائمـــة تـــضمّ "رام ايمانويل" و"دينيس روس" و"مارتن إنـــديك" و"رتشارد هولبروك"، وليس بينها "روبرت مالي" و"زبنيو بريجنسكي" و"جيمس زغبـــي" و"رشيد الخالدي"[82].

وفي مـــشهد يـــنمّ عن توتّر العلاقات بين "أوباما" وقطاع من الأمـــريكيّين الأفارقـــة، ألمـــح زعماء من الأفارقة الأمريكيّين إلى أنّ "أوباما"، وإن كان أسود البشرة مثلهم إلاّ أنّه يفتقر، وسيظلّ مفتقراً، إلى شـــرعيّة الانتساب إلى الرّقّ والعبوديّة، حتّى أنّ بعضهم لم يخفوا إدانتهم لأوباما لأنّه ركب موجة العنصريّة والقهر ضدّ الزّنوج ليصل إلى ما وصل إليه رغمَ أنّه لم يعان ولا عانى أحد من أجداده ما عاناه أغلـــب الأمـــريكيّين السّود. "أوباما"، في نظر هؤلاء، أقرب إلى أن يكـــون واحداً من أبناء المهاجرين الذين لم يتعرّضوا إلى ما تعرّض له

أبناء سلالات العبيد وبناهم في الولايات المتّحدة، هؤلاء الذين كانوا في قلــب "مارتن لوثر كينغ" وعقله عندما وقف تحت تمثال "أبراهام لــنكولن" ينطق بالحلم الشّهير. فقد ترعرع بين أحضان جدّته لأمّه "مادلين دالهام"، التي توفّيت عشيّة الانتخابات عن عمر ناهز 86 عاما وهــي الــسّيّدة البيــضاء التي تشرّب عنها القيم البيضاء الأمريكيّة المحافظــة، كمــا أنّها كانت بالنّسبة إليه رمزا لأمريكا البيضاء، التي احتــضنت طموح الشّابّ الأفريقي الأسود و لم تضنّ عليه بشيء أو تدّخر وسعا في تقديم العون له وتهيئة الفرص التي مكّنته من أن يتقلّد أعلى منصب في أهمّ دولة في العالم[83].

وإلى جانب ذلك كلّه، تواجه مساعي "أوباما" بشأن سياسات ضبط التّسلّح العالمي وتقليص الإنفاق العسكري الدّاخلي ممانعة داخل أمــريكا مــن بعــض التّيّارات كلوبيّات التّصنيع العسكري وتجارة الأسلحة علاوة على خصومه ومنافسيه من الجمهوريّين، الذين يقفون له بالمرصاد متّهمين إيّاه بالتّفريط في مكانة أمريكا والاستهانة بها إلى الحــدّ الــذي يجعلها مطمعا لخصومها. الأمر الذي يعطي قوّة الدّفع الهائلــة التي تزجّ ب"أوباما" صوب الاعتماد بشكل كبير على سياسات القوّة وتغليب القوّة الصّلبة على القوّة النّاعمة زخما إضافيّا[84].

وخارجــيّا، لايزال تعثّر "أوباما" في تنفيذ بعض الوعود التي قطعها علــى نفسه حين تقلّد السّلطة كإغلاق سجن غوانتانامو وتحقيق إنجاز تاريخــي في عمليّة سلام الشّرق الأوسط والتّصدّي لقضايا التّغيّر المناخي وتقليص التّدخّل العسكري في الخارج، يمثّل عامل تشويه لصورته ولقوّة بلاده النّاعمة أمام العالم، إلى الحدّ الذي يغذّي شكوك الكثيرين في قدرة "أوباما" على إعادة البريق والجاذبيّة للحلم الأمريكي[85].

خاتمة

بيـــنما ذهـــب نفر من المفكّرين الاستراتيجيّين إلى الادّعاء بأنّ الهيمنة الأمريكيّة في سبيلها إلى الأفول، مالَ نفرٌ آخر إلى الاعتقاد في بقـــاء الهيمـــنة الأمريكيّة عقودا أخرى مقبلة استنادا منهم إلى قدرة الـــولايات المـــتّحدة على ترميم تلك الهيمنة وإطالة أمدها معتمدة في ذلك على ما بحوزتها من مواردَ ماديّة وإمكانات بشريّة لم تتح لسواها في هذا العصر، الذي يرون أنّه أمريكي وسيظلّ كذلك حتّى منتصف هـــذا القرن وربّما حتّى نهايته، ما دامت الأقطاب الدّوليّة الأخرى لم تتجـــرّأ بعد على تحدّي ذلك الانفراد الأمريكي بشكل جدّي كما لم تـــشكّل تهديـــدا حقيقـــيّا ذا صـــدقيّة للأحاديّـــة القطبيّة والهيمنة الأمـــريكيّتين، ومـــا برحت كافّة الطّاقات داخل المجتمع الأمريكي تتلاقـــى وتعمل بشكل تكاملي دؤوب من أجل تعزيز الرّيادة وتأبيد الهيمنة، اللّتين تعدّ عمليّة البحث عنهما والسّعي إليهما كلّما سنحت الفرصة، مسألة جينيّة تجري من الأمريكيّين مجرى الدّم.

هـــذا عـــلاوة على امتثال الأمريكيّين لمبدإ النّقد الذّاتي ومنهج المراجعة الموضوعيّة، اللّذين يساعداهم على السّير في طريقين متوازيين باتّجـــاه الإبقاء على الهيمنة والرّيادة اللّتين تتوخّاهما بلادهم على نحو مـــا بـــدا جليّا في توجّهات الإدارة الأمريكيّة بقيادة "باراك أوباما". أوّلهمـــا الهيمـــنة القسريّة القائمة على فكرة القوّة والإكراه وتعظيم

الـتّفوّق العـسكري وعـدم التّردّد في تجاوز الشّرعيّة الدّوليّة إذا ما استدعت المـصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة ذلك. وثانيهما، الهيمنة الرّضـائيّة الـتي تستند إلى مصادر القوّة النّاعمة أو الرّخوة، وتتبنّى خطابـا دعائـيّا يتفنّن في إقناع العالم أو إيهامه بخيريّة مقاصد الهيمنة الأمـريكيّة وضرورتها لحفظ الاستقرار العالمي وتحقيق المنفعة العالميّة، كمـا تحـاول تلك الهيمنة في الوقت ذاته،تحرّي الاعتدال والعقلانيّة والنّأي بنفسها عن الغطرسة والإسراف في استخدام القوّة، والتّخلّي عـن الإمعـان في خلخلـة قواعد الشّرعيّة الدّوليّة وزعزعة الأسس والأعـراف التي يقوم عليها الاستقرار العالمي، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

ورَغم رصانته، التي تدنو من المثاليّة، لم يسلم هذا الطّرح أو التّـصوّر المـتفائل لمـستقبل الهيمنة الأمريكيّة من بعض مناحي القـصور، ذلك أنه إذا ما تولّدت لدى إدارة "أوباما" أو حتّى ما تلاهـا مـن إدارات، قـناعة حقيقيّة بضرورة تحرّي كافّة السّبل الكفيلة بترشيد الهيمنة القسريّة الأمريكيّة على العالم وتحويلها إلى هيمنة رضائيّة لا تستحثّ دول العالم من أجل رفضها أو تحضّهم علـى التّمرّد عليها بما ينال من قدرتها على الاستمرار، فإنّ إتمام عملـيّة التّحويل هذه لن يتأتّى بين عشيّة وضحاها وإنّما يتطلّب سـنوات، خـصوصا بعد تآكل مصداقيّة معظم مرتكزات القوّة الذّكيّة الأمريكيّة خلال السّنوات الثّماني، التي شملتها فترتا رئاسة "جـورج بوش" الابن، وهي القوّة التي تعدّ حجر الزّاوية للهيمنة الرّضائيّة التي تتوخّاها إدارة "أوباما" أو أيّة إدارة تسير على دربها توخّيا لإطالة المدى الزّمني وتوسيع النّطاق الجيواستراتيجي للهيمنة الأمريكيّة على العالم.

وطـــيلة ذلـــك الحيّز الزّمني، الذي قد يمتدّ سنوات، سيقتضي النّـــزوع الفطري الأمريكي نحو الهيمنة اتّباع الوسائل والآليّات التي تـــضمن للولايات المتّحدة الإبقاء على هيمنتها القسريّة الرّاهنة على العالم إلى حين حدوث التّحوّل المرتقب و"غير مضمون العواقب" من الهيمنة القسريّة إلى أخرى رضائيّة، وهي الوسائل والآليّات التي غالبا مـــا لـــن تختلف عن تلك التي انتهجتها إدارة الرّئيس "بوش" الابن وبطانته من المحافظين الجدد وإن بوتيرة أهدأ وسياقات أقلّ استفزازا، لاســـيّما وأنّ ثقـــة قطـــاع كـــبير من السّاسة والمسؤولين الأمنيّين الأمـــريكيّين في جدوى الوسائل التي تقوم عليها الهيمنة الرّضائيّة لم تـــصل بعد إلى المستوى الذي من شأنه أن يقنعهم بالتّخلّي ولو عن قسط ضئيل من آليّات الهيمنة القسريّة على العالم ووسائلها واستبدال الجـــواد الـــرّابح بمراهنة غير محسوبة على آخر غير مضمون كذلك المتمـــثّل في تحرير الهيمنة الأمريكيّة من العسكرة المفرطة والمستمرّة، وتقاســـم الأعباء والمغانم العالميّة مع القوى الدّوليّة الكبرى وتشريكها في إدارة دفّـــة الـــنّظام العالمي، فضلا عن الاستثمار في مناحي القوّة الذّكيّة.

وهـــو الأمر الذي بدأت ملامحه تلوح في أفق السّياسة الأمريكيّة خلال العام الأوّل للولاية الرّئاسيّة الأولى ل"أوباما"، ليس في وقوف قـــوى الممانعة له بالمرصاد فحسب والمتمثّلة في خصومه الجمهوريّين واللّوبــــي الصّهيوني، فضلا عن رفض دوائرَ سياسيّة وأمنيّة عديدة داخـــل الـــولايات المتّحدة، ليست منبتّة الصّلة عن أذناب المحافظين الجـــدد ولوبــــي إنتاج الأسلحة وتجارتها، مساعي الرّئيس "أوباما" لتقليص الإنفاق العسكري بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 10% فقط في شهر فبراير 2009 وجهوده الرّامية للاعتماد على القوّة الأمريكيّة النّاعمة،

معتبرين أنّ تلك المساعي تحمل في طيّاتها تهديدا للأمن القومي الأمريكي ولاستراتيجيّات واشنطن الكونيّة وريادتها وهيمنتها العالميّتين، واللّتين يشكّل التّفوّق العسكري الأمريكي الكاسح فضلا عن سياسات القوّة حجر الزّاوية بالنّسبة إلى كلتيهما، ولكن لوقوع الرّئيس "أوباما" ذاته في براثن الحنين والانجذاب إلى النّهج التّقليدي الواقعي في السّياسة الأمريكيّة والذي يجنح إلى سياسات القوّة والاستناد إلى رصيد أكبر من القوّة الصّلبة على حساب القوّة النّاعمة. فرَغم مساعيه التّقاربيّة "الاضطراريّة" وربّما "المرحليّة"مع الصّين وغيرها من دول العالم، بدأت تشهد خطوات "أوباما" لتفعيل القوّة النّاعمة أو القوّة الذّكيّة الأمريكيّة تراجعا ملحوظا على أكثر من صعيد خلال الأشهر القليلة المنقضية من ولايته الرّئاسيّة الأولى.

ومن شأن التّردّد والتّخبّط الأمريكيّين بخصوص كيفيّة التّعاطي مع الرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين في عالم ما بعد الحرب الباردة، أن يبقيا على حالة القلق والغموض اللّذين يلفّان مستقبل تلك الهيمنة والرّيادة فضلا عن مكانة الولايات المتّحدة على قمّة سلّم القوى الدّولي، خصوصا وأنّ بمقدور ذلك التّخبّط وهذا التّردّد أن يتقهقرا باستراتيجيّات التّعاطي مع الهيمنة والمكانة الأمريكيّتين إلى المربّع رقم واحد مرّة أخرى، حيث تحرّى كافّة السّبل الممكنة للإبقاء عليهما، حتّى لو اضطرّ الأمريكيّون لانتهاك الشّرعيّة الدّوليّة واستعداء القوى العالميّة الصّاعدة بغرض الحيلولة دون بروز أو نموّ أي منافس يهدّد الانفراد الأمريكي بالهيمنة والرّيادة. وهو التّوجّه الذي من شأنه أن يضاعف الممانعة الدّوليّة للهيمنة الأمريكيّة على النّحو الذي يستنزف قدرات الولايات المتّحدة ويمهّد السّبيل لسحب البساط تدريجيّا من تحت أقدامها مفسحا الأبواب على مصاريعها حتّى يأخذ

قانون الحياة ومنطق الكون مجراهما، بحيث تظهر في نهاية المطاف قوى عالمـــيّة جديدة تنازع الولايات المتّحدة ريادتها للعالم وهيمنتها عليه، لاسيّما وأنّ استمرار المساعي الأمريكيّة من أجل تجديد الرّيادة وتأبيد الهيمـــنة بوســـائلَ شتّى، ناعمة وصلبة من إدارة الرئيس "أوباما" أو غيرها، لن يكون بوسعه، وإن نجح بعد جهود مضنية في ترميم الهيمنة الأمـــريكيّة وتأخير أفولها حينا من الدّهر، تحدي قانون الحياة، الذي أثـــبت بما لا يدع مجالا للشّكّ، أنّ التّعدّديّة القطبيّة الملتحفة بالشّرعيّة الدّولـــيّة، تظلّ أحد أهمّ الضّمانات الرّئيسة الكفيلة بتحقيق التّوازن الدّولي وإقرار الأمن والسّلام العالميّين لأمم الأرض جميعا حتّى أطول مدى زمني ممكن.

المراجع

1. د. باسم خفاجي، عسكرة أمريكا داخليا (مفكرة الإسلام، 21-12-2005).
2. Helle C. Dale, Anti-Americanism and Responses to American Power, (Heritage Lecture, 7 April, 2005).
3. Berch Berberoglu, Turmoil in the Middle EastImperialism, . War, and Political Instability (State University of New York Press 1999).
4. James Kurth, America's Democratization Projects Abroad, (American Spectator, October 2006).
5. أشـــتون ب. كارتر، الدفاع الوقائي.. استراتيجية أمريكية جديدة للأمن (القاهرة، ترجمه للعربية مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001).
6. اللـــواء محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر، (القاهرة، دار المعارف 2002).
7. Zoltan Grossman, A Century of U.S. Military Interventions: From Wounded Knee to Afghanistan (online@zmag.org).
8. 50 Years of U.S. Policy in the Middle East (Christian Science Monitor, September 27, 2001).
9. Richard N. Haass, The Age Of Non-Polarity What Will Follow US Dominance? (Foreign Affairs, May/June, 2008).
10. Ibid.
11. ياســـين الحاج صالح، أمريكا الشرق أوسطية: هيمنة بلا هيمنة (جريدة الحياة اللندنية، 28-1-2007).
12. Fareed Zakaria, The Post American World (Los angelos Public Library, May, 2008).
13. جيمي كارتر، قيمنا المعرّضة للخطر.. أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة محمد محمود التوبة (الرياض، مكتبة العبيكان، 2007).
14. عمـــرو عبد العاطي، أوباما وتحسين صورة أمريكا عربيا، (جريدة الحياة اللندنية، 7-2-2009).

15. علي حويلي، أمريكا قلقة من تراجع هيمنتها العلمية والتكنولوجية ودعوات إلى إصلاح البرامج في مؤسساتها التعليمية، (جريدة الحياة اللندنية، 9-6-2007).
16. American Economic Review (American Economic Association, 2010).
17. Globalization and Monetary Policy Institute, February 03, 2010.
18. بـول كينـيدي، اقتصاد أمريكا في العهد الجديد، (الجزيرة نت، 8-10-2008).
19. Michael O, Hanlon, Star Wars Retreats (Forigen Affais, Sep 2009).
20. Ibid .
21. Michael J. Green, Japan Is Back: Why Tokyo's New Assertiveness is Good for Washington (Forigen Affairs, March/April 2007).
22. Ibid.
23. John McCormick, The European Superpower (Palgrave, Macmillan, 2006).
24. Joshua Kurlantzick, Charm Offensive: How China's Soft Power is Transforming the World (Yale University Press, 2007).
25. The Washington Post, Sunday, July 10, 2005.
26. Donald Zagoria, An Emerging China in a World of Interdependence: A Report to the Trilateral Commission (Forigen Affairs, September/October 1994).
27. Ibid.
28. Brzenski Zbigniew, Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower (Basic Books, March, 2007).
29. نادية محمود مصطفى، 11 سبتمبر والتحوّلات في السياسة الخارجية الأمريكية، موقع إسلام أون لاين نت، 12-9-2002.
30. د. باسم خفاجي، عسكرة أمريكا داخليا، مصدر سبق ذكره.
31. د. قدري سعيد، أمريكا تراجع أفكارها الاستراتيجية، جريدة الأهرام، 19-4-2008.
32. Joseph Nye, The Powers to Lead, (Oxford University Press, 2008).
33. Joseph Nye, Soft Power and Higher Education, (Harvard University, 2003).
34. Ibid.
35. Ronald Findlayad And Keven Horourk, Power and Plenty.. Trade,War and The World Economy In the Second Millenium (Prinston University, 2007).

36. Ibid.

37. انظـــر ياســـر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي, (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى 1998).

38. انظر تقرير "راند الثالث للعام 2007" عن بناء شبكات معتدلة إسلامية.

39. محمود المبارك، عن أمريكا والموقف من الإسلام، (جريدة الحياة اللندنية، 2007/05/14).

40. Jozif Nye, Stop Getting Mad, America Get Smart, (Washington Post, Sep9, 2007).

41. Ibid.

42. Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Spring 2004).

43. Song Boom Ahen, China as Number One (Current History Magazine, Sep, 2001).

44. Ibid.

45. Joshua Kurlantzick, Charm Offensive: How China's Soft Power is Transforming the World (Yale University Press, 2007).

46. Ibid.

47. طلعـــت رمـــيح، الصين وأمريكا من الاقتصادي إلى العسكري، وكالة الأخبار الإسلامية، 4-8-2009.

48. Michael Von Bülow, Obama, US and China Have a Shared Interest in Clean and Secure Energy (COP15, 27/07/2009).

49. Ibid.

50. مـــن حـــوار ديفـــيد دولار، المبعوث الاقتصادي والمالي لوزارة الخزانة الأمريكية لدى بكين، لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، 30-7-2009.

51. Lawrence G.Courb, Supply Diplomacy, American Soft Power (Washington Post, May 5,2008).

52. Jozif Nye, Opcit.

53. Ibid.

54. Joseph S. Nye, Recovering America Smart Power (Project Syndicate, 2007-12-11).

55. Ibid.

56. Playing Soft or Hard Cop (The Economist, January 19, 2006).

57. Joseph S. Nye, America and Global Public Good (Project Syndicate Newspaper, 2007-9-11).

.58 Ibid.

.59 Brzenski Zbigniew, Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower (Basic Books, March, 2007).

.60 Ibid.

.61 د. ليلى تكلا، أمريكا تصالح العالم، الأهرام، 25-11-2008.

.62 حـــسن منيمـــنة، أوباما والتغيير: عودة إلى سبعينات كارتر أو تسعينات كلينتون؟ (جريدة الحياة اللندنية، 2009/03/22).

.63 جريدة الحياة اللندنية، 2008/11/19.

.64 جمـــيل مطـــر، أمريكا في شهر عسل مع العالم، (جريدة الحياة اللندنية، 2008/11/17).

.65 موقع بـــي بـــي سي، 21-11-2008.

.66 شيرزاد اليزيدي، انتخاب أوباما إذ يحيي الحلم الأمريكي، (الحياة اللندنية، 2008/11/17).

.67 تقرير واشنطن، 30 -8-2008.

.68 Robert Zolic, New yourk Times, Jan 27, 2009.

.69 Ibid.

.70 موقع بـــي بـــي سي عربـــي، 22-1-2009.

.71 موقع بـــي بـــي سي عربـــي، 11-1-2008.

.72 انظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 14-1-2009.

.73 Robert Kagan, America, the World and George Bush: Sep 11 Prospective (Foreign Affairs, Sep-Oct, 2008).

.74 Ibid.

.75 Jimmy.F.Mitzel, New york Times, Dec20, 2008/Thomas Friedman, Time to Reinvent America (New Yourk Times, Dec 20, 2008).

.76 Ibid.

.77 Walter Russell Mead, Special Providence, American Foreign Policy and How it Changed the World (A Century Foundation Book, 2001).

.78 عـــن زيـــارتي أوباما لتركيا ومصر وتأثيرهما على علاقة واشنطن بالعرب والمسلمين، انظر موقع سي إن إن بالعربية،9-6-2009.

.79 من حديث الرئيس التركي عبد الله غول لقناة "الحرة" يوم 8-4-2009، ومن موقع بـــي بـــي سي عربـــي، 9-9-2009.

80. John Allen, Africa: Why Obama Chose Ghana (allafrica.com, 18 May 2009).
81. Charls Crawthamer, Washigton Post, Jan16, 2010.
82. Zahed Amanullah Zahed Amanullah, American Muslims, Jews Rate Obama's Speech, (CNN Reports, June 5, 2009).
Zahed Amanullah
83. للمزيد انظر كتاب: باراك أوباما، "باراك أوباما.. أحلام من أبـــي.. قصة عـــرق وإرث"، ترجمة هبة نجيب، إيمان عبد الغني، (القاهرة، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، 2009).
84. Joseph S. Nye, Barack Obama and American Power (Project Syndicate Newspaper, 2008-11-5).
85. روجـــر أويـــن، الامتعاض الأمريكي من سياسات أوباما، (جريدة الحياة اللندنية، 4-2-2010)

بشير عبد الفتاح

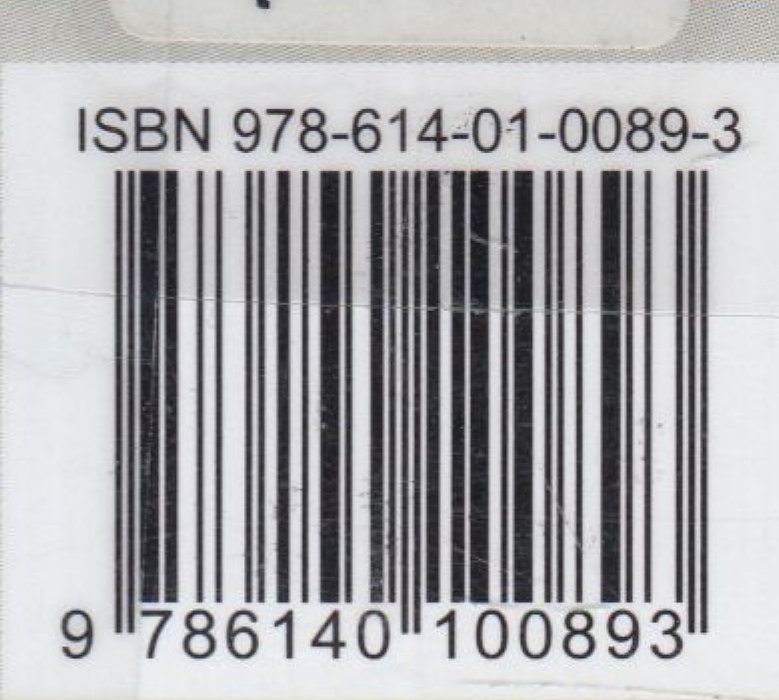
- باحث سياسي، ومدير تحرير فصلية "الديمقراطية" الصادرة عن مؤسسة الأهرام.
- تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- نال في العام 2005 شهادة الماجستير حول الدور السياسي للعرب الأمريكيين.
- ألف ونشر عددا من الكتب منفردا وبالاشتراك مع مؤلفين آخرين.
- شارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل مصر وخارجها، قدم خلالها أوراقا بحثية متعددة.
- ينشر مقالات رأى منتظمة في صحف مصرية وعربية أهمها الحياة اللندنية والأهرام.

تحاول هذه الصّفحات تسليط الضّوء على مساعي الأمريكيّين لتجديد هيمنة بلادهم على العالم من خلال إبراز جهودهم في التّعاطي النّاجع، قدر المستطاع، مع التّحدّيات التي تواجه هذه الهيمنة، سواء تلك التي حاصرت القوّة الصّلبة أو الخشنة المتمثّلة في التّفوّق العسكري الأمريكي الكاسح على نحو ما بدا جليّاً في أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001، مروراً بإخفاقها العسكري في كلّ من أفغانستان والعراق من بعد ذلك، أو التّحدّيات المتمثّلة في تراجع تأثير قوّة أمريكا النّاعمة أو الرّخوة أو الذّكيّة التي تتجسّد في التّفوّق الاقتصادي والتّكنولوجي والحضور الثّقافي الطّاغي على مستوى العالم، في ظلّ تنامي السّخط الدّولي على السّياسات الأمريكيّة وتآكل الشّغف العالمي لتبنّي القيم الأمريكيّة والانغماس [illegible] الأمريكي، وهو التراجع الذي تكلّل بالأزمة الاقتص[illegible] العالميّة، في الوقت الذي تعاظم فيه اقتصاد دول ع[illegible] معدّل تطوّرها العلمي والتّكنولوجي.

[illegible]

تصميم الغلاف: سامح خلف

ISBN 978-614-01-0089-3





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES